

۹۷۶۹

۳۳۱

خاتم ملک سلیمان است علم حمله عالم صورت  
بر که زار و جبهه غشاش  
بر که زار و جبهه بدین است اجود منزلش کل است  
قال الله جل و علاه من العلم الاله

۹۷۶۹ - ۹۷۶۹

کتابخانه مجلس شورای ملی

کتابت الفیاض فی شرح الکافی (مطبعة مطبوعه)

مؤلف: محمد بن عمر الحلبي

شماره ثبت کتاب: ۱۴۰۷

موضوع: ۹۷۶۹

شماره قفسه: ۹۷۶۹

بازرسی شد

و اما قدم المرف علی النحر لان المرف به يعرف حقه  
النحر حالها وحقیقة الکلمة منزلة الذات  
لصفاء ومعرفه الذات مدوم  
علی معرفه الصفة

کتابخانه مجلس شورای ملی  
۹۷۶۹

۹۷۶۹

مداد حاکمه حقیقی لکھو

وقال ابو جعفر الطحاوی في كتابه المسمى بـ"الاسم الاكبر" و استدل بحديث  
اسمه المتقدم فذكره وقال على رضى الله عنه اسم الله الاكبر الم كلف بعض  
وما شبه من حسن كيف يصل الحروف بعضها ببعض فقد علم اسم الله الاكبر  
يريد بقوله الحروف المقطعة في جملتها في اوائل السور وتكررت اربعة عشر حرفا  
اح رس ص ط ع ف ك ل م ن ه ي وقال بعض العلماء هو الاحد الصمد  
وقال بعضهم هو الجلال والاکرام وقال بعضهم هو ربنا واستدل بقوله الذين يذكرون  
الله قياما وقعودا وعلى جنوبهم ويقولون لا تخفى على الله شيئا ولا تظلمون  
هذا باطلا لاسيما في قوله وما عذبت النصارى فقالوا ربنا انزلنا من السماء  
وما لظالمين من انصار ربنا اننا انزلنا من السماء ماء فاحلوا فيه  
فانما ربنا فاعفوا لنا ذنوبنا وكفرنا ربنا فقالوا ربنا انزلنا من السماء  
على رسلك ولا تخزنا يوم القيامة انك لا تخلف الميعاد فاستجاب لهم فيهم الاجابة  
ان الاسم الاكبر هو الله قال الله في اول الاية انزلنا من السماء ماء فاحلوا فيه  
افضل مما ارحم الراحمين واستدل بقوله انزلنا من السماء ماء فاحلوا فيه  
قال الله فاستجاب لهم

هو ان الله في نفسه سبحانه  
هو ان الله في نفسه سبحانه  
هو ان الله في نفسه سبحانه



[illegible]

باب في الجغرافيا والهند

في شرح المتوسط في تأليف  
كمال باشا رحمه الله عليه

مهمما بالنصبه عن الجزاء ضمت اليهما المزيده الموكدة للجزاء في قولك نبي  
 تخرج اخرج ايما تكونوا يدرككم الموت فاما تدعون بل الا ان الالف قلت  
 هاء استغناء للتكرير المتجانسين وهو المذهب السديد البصري ومن الناس  
 من عزم ان مة الصوت الذي يصوت به الكاف وما للجزء كانه قيل كف  
 ماتت به من آية لتسحرنا بها فاحسن لكن جوهرين فان قلت ما حمل مهمما  
 قلت الرفع بمعنى ايها شيء تاتاه او النصب بمعنى ايها شيء تحضرنا تاتاه  
 ومن آية تبين لهما والضميران في به وبها راجعان الى مهمما الا ان  
 احدهما ذكر على اللفظ والاخر ارتك على المعنى لانه في معنى الية وخو  
 قول زهير ومهما كن عند امرئ من خليقة وان خالها تحفي على الناس  
 تعلم ومن كلمة في عدد الاسماء الكلمات التي تحرفها من الايد في علم  
 العربية فيضعها غير موضوعها ويحسب مهمما في متى ما يقول مهما  
 جئتني عطيتك وهذا من وضعه وليس من كلام واضع العربية في شيء

و هذا من الكشاف  
في سورتي الاعراف  
في وسطها

سورة الاعراف  
سطها  
الرب انت الهي انت ذو الجلال  
فان دو الحطايا واعف عني



<sup>٢</sup>  
ورفض هذا الكتاب ملك مولانا محمد بن  
<sup>٣</sup> الى الملك مولانا قاسم ولد حاج دوله نار الله عليه السلام

بالمؤمنين المبرزين  
بما فعلوا و...

اشتمت وعترو  
عثمان بن  
ابو الحسین  
النجاشی  
بهدیه  
وهدیه  
وهدیه  
وهدیه  
وهدیه

256-17





بسم الله الرحمن الرحيم

كَلِمَاتٍ يَأْمُرُ بِهَا قُلُوبَنَا كَوْنُهَا فِي الْبَيَانِ وَرُصْفُهَا فِي تَوْصِيَانَا  
 بِدَائِعِ الْعُلُومِ وَالتَّبَيُّانِ وَدَفْعِ أَهْلِ الْعِلْمِ وَتَضَرُّعِ رَأْيَانِهِ وَجَزَمِ بَحْضِ مَذَلِّهِ  
 وَرَوَانِهِ وَكَلِمَاتٍ يَأْمُرُ بِهَا خَلْقَنَا مِنْ حَيْثُ الْكُفْرِ وَالطُّغْيَانِ وَخَلْقَنَا  
 بِمَنْجِ الْهَدَايَةِ وَالْإِيمَانِ وَالصَّلَاةِ عَلَى مَنْ بَعَثَ لَنَا سُوْدَ وَالْأَجْمَرِ وَاسْلُ  
 جَنَاحِ الْعَطْفِ لَكَبِيرِ وَالْأَصْفَرِ نَحْيِ الْمُتَوَدِّعِ مِنْ خَلْقِ الْوُجُودِ أَيْتِ الْمُبْعُوثِ  
 بِالْجَلِّ وَالْبَيِّنَاتِ وَعَلَى آيَةِ الْأَطْيَارِ وَأَحْصَاءِ الْأَخْيَارِ وَتَقُولُ الْحَقِيقَةُ  
 الْيَقِينُ إِلَى رَحْمَةِ رَبِّهِ الْغَنِيِّ عَمْدُ بَنِ عَمْرِو الْحَلْبِيِّ لَمَّا كَانَ عِلْمُ الْحَقِّ عِلْمًا بِهِ يَكْشِفُ الْقَنَانِ  
 عَنْ وَجْهِهِ خَزَائِدِ الْعُلُومِ وَيَكْشِفُ مَائِدَةَ وَتَوْضِيعِ الْجَنَابِ مِنْ خَفَايَا كُنُوزِهِ وَمَكْنُونَاتِهِ  
 وَيُسَخِّرُ مَزِيدًا مِنْ زَوَايَا كُنُوزِهِ وَمَرْمُوزَاتِهِ وَسُوءِ الْكَافِلِ لِلْإِطْلَاقِ إِلَى عِلْمِ  
 الْمُنَانِيِّ وَالْبَيَانِ الْقَامِنِ لِإِثَارَةِ مَعَادِنِ الْحَدِيثِ وَالْقُرْآنِ وَكَانَ كِتَابُ الْوَارِثَةِ  
 فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ لِلْسَيِّدَةِ الْعَلَامَةِ قَدَسَ سَمُوهُ الْعُلَمَاءُ وَالْمُسْتَعِينِينَ رُبْدَةَ الْمُتَعَدِّينَ وَبَيَّنَّ  
 وَالْمُنَازِحِينَ زَكِينَ الْمِلَّةِ وَالِدِينَ أَسْكَنَهُ اللَّهُ تَعَالَى جَنَّاتِهِ وَأَفَاضَ عَلَيْهِ بَرَكَاتِهِ  
 رِضْوَانَهُ دُسُودًا فِي مَزَاكِنِ الْفَنِّ إِذْ بِهِ يَعْرِفُ أَكْثَرُ مَسَائِلِهِ وَسُوءِ رَأْيِ كُلِّ أَحَدٍ  
 بِسُخْرِ بَنُو رِجَالِهِ مَعَ مَا لَطَفَ بِهِ مِنَ الْحَرَمِ عَلَى قَدَارِهِ وَالشَّيْفِ فِي مَوَاطِنِهِ مَلَاوِزِهِ  
 ائْتَمَرَتْ فُرُصَاتُ أَوَانِ الْحَصِيلِ وَأَوْقَاتُ الْقَطِيفِ قَوَائِدُ مِنَ الشُّرُوحِ  
 لِنَزِيلِ غَوِيَّاتِهِ وَصَحْنَتْ أَلْيَا زَوَايِدَ بَحْثِهِ لِمَنْ جَلَّ لُحْلُ مُشْكَالِهِ وَافِيَّةٌ وَسَيِّمَاتُهَا  
 بِالْهَدْيِ وَالْمُهَيِّدِ بِالْمُهَيِّدِ

وبعد

الذي ذكره المؤلف

وَسَيِّمَاتُهَا بِكَشْفِ الْوَارِثَةِ فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ وَلَمْ يَكُنْ ذَلِكَ لَأَنَّ أَعْدَمَ مِنْ سَكَلِ الْمُصَنِّفِينَ  
 وَلَا لَأَنَّ الْخُرْطَ فِي عَقْدِ الْمُؤَلِّفِينَ لِأَنَّهُ يَتَوَصَّرُ الْبَاعِ فِي الصَّنَاعَةِ مِنَ الْمُعْتَرِفِينَ وَقَلَّةِ  
 الصَّنَاعَةِ فِي الْبَرَاءَةِ مِنَ الْمُصَنِّفِينَ بَلْ لَأَنَّ يَذْكُرُ فِي الْأَحْكَامِ بِالْإِعْلَانِ الصَّالِحِ  
 فِي الْحَوَارِثِ وَيَرْجِعُ فِي الْأَحْكَامِ عَلَى مَا قَامَتْ مِنْ تَوْذِيحِ الدُّعَى وَالذَّاتِ وَنَحْوِ  
 كَرِيمِي فِي اللَّيَالِي مِنَ الْكُرَى وَعِنْدَ الصَّبَاحِ لِمَدِّ النُّوْمِ السُّرِيِّ مَعَ أَنِّي كُنْتُ فِي زِيَارَتِهِ  
 مَا زِلْتُ أَفْعُولُ فِيهِ فَضْلًا وَالنَّضْلُ فَضْلًا وَالْعِلْمُ أَتْلَسْتُ أَعْلَامَهُ وَالْجَاهِلُ أَشْجَبُ الْبَلَدِ  
 أَوَامَتُهُ وَالْأَزْكَاءُ أَشْطَبَتْ مَعَالِمَهُ وَعَقَّتْ أَتَارُكًا وَالْأَغْيَاءُ أَرْتَفَعَتْ  
 مَنَازِلَهُمْ وَاجْتَرَتْ دِيَارَهُمْ وَأَخْضَرَتْ دِيَارَهُمْ قَرَّبَتْ شُمُوسُ الْفَضْلِ لِلْعُرُوبِ  
 بَلْ عَرَبَتْ بَحْرَتْ جَوْعِ الْجِلْدِ عَنِ الْعُرُوبِ بَلْ بَهَرَتْ وَلَهُ دُرُّ الْقَابِلِ إِلَى اللَّهِ الْمُشْتَكِلِ  
 مِنْ دُرِّ إِذَا سَاءَ أَصْرُ عَلَى سَائِقِي وَإِنْ أَحْسَنَ نَدَمَ عَلَيْهِ مِنْ سَاعَتِهِ مِنْ أَسْئَلِي  
 وَالْمَا يَنْتَهِي أَرْبِي وَلَمْ أَطَا صِهَوَاتِ السَّبْعَةِ الشَّهْرِ بِأَدَمِ بَنِي لَا أَشْكُورُ  
 إِلَى أَحَدٍ مَا حَلَّ مِنْهَا تَلَوَى مِنَ النُّوْبِ فَمَنْ جَرَّ عَنِّي غِيضًا يَبُورِيهِ جَوَاحِرُ بَيْتِ  
 أَطُوبَاهَا عَلَى لَهْجَةِ اللَّهِ أَحْمَدُ عَلَى مَا سَرَّاعًا عَلَى الْإِتْمَامِ وَوَقَعْنَا إِلَى الْإِحْتِمَامِ إِنَّهُ وَلِي الْأَرْشَادِ  
 إِلَى طَرِيقِ التَّوْفِيقِ وَمَا لَكَ إِلَّا أَنْ تَعْلَمَ أَنَّ كُلَّ عِلْمٍ مُؤَمَّرٌ وَمَا مِثْلُهُ  
 وَغَايَةُ لَا بَدَلَ لَهَا يَعْزِزُ أَنْ يَطْلُعَ عَلَيْهَا لَيْسَ بِذَلِكَ الْعِلْمُ عِنْدَهُ عَنْ غَيْرِهِ وَيَكُونُ عَلَى بَصِيرَةٍ  
 وَلَا يَكُونُ سَعِيَةً عَيْنًا وَلَا شَرْفًا وَمَرْبَةً وَوَضْعًا فَوْضُوهُ كُلِّ عِلْمٍ مَوْجُودًا بِحَقِّهِ  
 عَنْ عَوَارِضِ أَيْ أَحْوَالِهِ الَّتِي تَحْتَمِلُ مَا مَوْجُودًا وَسُوءًا مَوْجُودًا عَلَى الْإِطْلَاقِ أَيْ بَدُونِ

الذي ذكره المؤلف

الاطلاع



قيد الجينية كالحديث للحساب وموضوع له مع قيد الجينية كقيد الانسان فانه  
 موضوع لعلم الطبيب لان الطبيب يبحث عنه فيه من حيث المرض  
 والصحة واذا عرفت مطلق الموضوع فموضوع النحو الكلمة والكلام العربيان  
 لان النحو يبحث عنها فيه من حيث الاعراب والبناء اي من حيث انه يلحق  
 بعض الكلمات بالتركيب حاله مخصوصه فانه يلحق الكلمة بالتركيب يقتضي اربابا مخصوصا  
 كالتعليق وقد يلحقا قبل التركيب ما يمتنع بعض حركات الاعراب كاجزاء على من  
 في اسم فانه يوجب ان قوة بالفتح اذا ركب وعندهم يجب ان يكون قوة بالفتح  
 فالبحث عن الفاعلية والحرفا وعن المنصرف وغيره من حيث اقتضاء وما المذكور  
 في التركيب من النحو وهو الارتفاع يعرف فاعلم ان فيه ضربا اذا لم يمتنع مانع وان اعاد  
 رفع ونصب وجر وحذف الفعل ليعرف ان الماضي منه مبنى مفتوح وان المضارع منه محروك  
 واعاد ان رفع ونصب وجر من النحو نعم اذا بحثنا عن الاسم والفعل من حيث  
 انها مما لا يكون من النحو فاذا عرفت موضوع علم النحو امتار عند كبر علم المنطق وعلم الصرف  
 وغيره لان تباين العلوم بحسب تمايز موضوعاتها فان المنطق يبحث عن الكلم من حيث  
 انها توصل الى معنى النحو يبحث عنها من حيث انها يتشعب بالتركيب وايضا النحو يبحث  
 عنها نظر الى اصلا والمنطق يبحث عنها نظر الى الحال الا يرى ان عبد الله علما ولم يفرس كلمة  
 وماض عند المنطق وكلنا من مضارع عند النحو وكذا يبحث المنطق عن الكلام من حيث  
 استلزامه كلاما آخر والنحو من حيث انه متى تبع في موضع الفرض ليكون له موضع من  
 كونهم العالم حادرا لانه متى ذكر من غير العلم حادرا

من الاعراب ومن يخرج النظم او جزاؤه لنظا او خلا والصرف يبحث عن خاص من حيث  
 الصوة دون التاليف كالماضي والمضارع والتصغير والنسب والحذف والادغام  
 وغيره فغريب وضارب من التصريف باعتبار البنية ومن النحو باعتبار الاقتضاء  
 والعمل وتغير الاجزائه التركيب موضوعا واحدا لكن من جهات ولزمه بيان لغوي  
 وصناعي فاللغوي سبعة اشياء العقد يقال كوت كوك اي قصدت قصدك والمثل  
 كخمرت برجل كوك اي مثلك وللمه ككوك زيد كوك البيت اي في جهته والنوع  
 ككوك لا تلك الحادى تلك انواع والمقدار كقولهم مع كذا الفى منذاره واسم  
 موضع واسم قبله ومع بنوكو قوم من العرب والصناعى على ما ذكره السكاكى في قسم  
 النحو من المنادى وسوان يحجر معرفه كنهى التركيب فيما بين الكلم لتاداة اصل المعنى  
 مطلقا بتأليس مستنبطه من استقراء كلام العرب وقوانين مبني عليها للبحر زهير الخطاء  
 في التركيب من حيث تلك الكيفية والمراد بكيفية التركيب تقديم بعض الكلم على بعض  
 وعادة ما يكون من الهمات وبالكلم نوعا ما المفردة وما مى في حكمها كالمسبوب والمضاف  
 الى ياء النكلم وبنظ التركيب يخرج علم الصرف واللغة وبنظ مطلقا يخرج علم المعاني لانه  
 لتاداة لوازم اصل المعنى والمقاييس جمع مقاييس وموالاة التي يحصل بها القياس وجنفا  
 منها ما ينقل من صور كلام العرب وتايلاته والمستنبط المستخرج والاستقراء الشيع  
 وتكون ان يكون منقولا عن كل واحد من المعاني اللغوية غير اسم الموضع والنبيلة لانه مقتضى  
 صواب الكلام واذا عرفت المنكلم ما كل كلامه بكلام العرب ومونا حيز من العلوم ونوع  
 سائر ان

كقتضاء النحو الفاعلى والنحو











**قوله** اذ في حكم الغير عايد الى ما في اللفظ هو ما يلفظ به الانسان اذ في حكم ما يلفظ به كاللفظ  
المستكنة في الافعال والصفات في انها في حكم الالفاظ من حيث الحكم عليها والعطف  
والناكبة **قوله** والمراد من الوضع هنا لان الوضع بالاشارة الى اللفظ يطلق على معان  
ثلاثة احدها كون الشيء بحيث يتسار اليه اشارة حسية بانه منها او متناك وتبينها على يد  
يحصل للجسم سبب اجزاء بعضها الى بعض ونالها ما ذكره الشارح والاولان تحت  
عناوين العلوم الحكيمه فلذا قال **قوله** والمراد من المعنى المفرد هو ان لا يدل الى انا  
و سمي عدم دلالة جزء اللفظ جزء معناه مفردا مع ان المفرد اللفظ لا عدم دلالة سمي للصورة  
باسم موصوفا وهذا اولى من تقدير المضاف حتى يكون تقديره والمراد من افراد اللفظ  
**قوله** فنوله لفظ بشرية الجنس نالها كان بمنزلة الجنس والباقي كالفضل لان الجنس  
والفضل نالهما في الحقائق الموجودة كالانسان واما الاعتبارية الى التي اعبروا  
واصطلحوا عليها **قوله** فلنظ احراز به الى قيل عليه ينبغي ان لا يحزر بالجنس عن شيء لان اصل  
وضعه لان يشتمل الحدود وغيره واصل وضع الفصل ان يخرج الغير الداخل في الجنس  
واجب ان لا يتم ان لا يحزر بالجنس عن شيء واما لا يحزر اذا كان الجنس اعم من الفصل  
كالحيوان والناطق في تعريف الانسان اما اذا كان اعم من وجه دون وجه فيجوز الاحتراز  
به ومنها كذلك وما ذكره الشارح في شرح الاكس من ان احتراز بالحيوان عن الملائكة  
فسهو لانهم انفسه والجسم المادية الاحتراز عن شيء قطعا والا فتخصيص الملائكة بالاحتراز  
للم **قوله** مفرد احتراز عن المركبات قد يطلق المفرد ويراد به ما يتقابل للمثنى والمجموع اعني

اعني الواحد فيقال لا مفرد اي ليس بمثنى ولا مجموع وذلك في تحت العت وقد يطلق ويراد  
به ما يتقابل المضاف فيقال لا مفرد اي ليس بمضاف وذلك في تحت النداء والنصب بلا  
الى للمثنى والجنس وقد يطلق ويراد به ما يتقابل للجملة فيقال لا مفرد اي ليس للجملة وذلك في تحت  
جزء المبدأ وقد يطلق ويراد به ما يتقابل للمركب فيقال لا مفرد اي غير مراد من جزء اللفظ  
والاول على جزء معناه والموجود في تعريف الكلمة هو المفرد بالمعنى الاجزائي فان قلت المثنى والمجموع  
وغيره على هذا التعدير يلزم ان يكون كلمة لان جزء اللفظ الواحد منها يدل على جزء معناه مع انهم  
انفردوا على ان كلمة قلت انما دل المثنى وغيره على ما ذكر من الانسان كونه من مادته وعلى  
اخر باعتبار حاله اي بواسطة الحاق الالف واللفظ الدال على معنى محوي وعلى آخر  
جاء مفرد وان ثبت كشف اطال لذلك فاستمع لما سئل عليك فنول كمين الجن  
ان دلالة اللفظ على المعنى اما باعتبار مادته وجوده كالمصادر والاسماء المفردة المكبرة  
غير المنسوبة وبهذا الاعتبار غايد على معنى مفرد وهي الدلالة الاصلية واما باعتبار حاله  
كالمثنى والمجموع والمصرف والمنسوب والتعليل والافعال المتعدي والاعراب والحوافز وبهذا  
الاعتبار يدل على معان تحت بعد الاحوال كضوريته فانه جومره يدل على الايلاء  
وبالواو والبدل من الالف ويضم اوله وفتح ثابته وزيادة ياء بعده وبالياء المشددة  
على اسم الفاعل والتصغير والنسبة فذلك انما يكون لفظا وكلمة باعتبار جومره وهو  
حروف مصدره لا باعتبار احواله والا يلزم ان يكون كوضوئيه كلمات لتعدد  
معانيه وسوهم فان قلت لم لا يجوز ان يراد بالمفرد في هذا ما يتقابل الكلام كما صرح به



الحص في الاموال جث قال قد براد بالمزود صدقني والجوء وصد المضاف وصد المركب  
ان الكلام وهو المراد في حد الكلمة وبهذا يشعر كلام شراح الفصل وشرح الكافية  
قلت لا يلزم الدور لتوقف معرفة الكلمة على معرفة الكلام وبالعكس وموظ ايضا  
يلزم سائر المركبات غير الجلية كلمة وليس كذلك ذلوكا صحت كلمة لبطل الحصر في الاسم واخوة  
فان قلت لا يجوز ان يحزر بالمزود عن المركبات اسناد به كانت واصافه بل عن المشي  
والجوء والمعرف وغيره لان الفصل يخرج ما يشمل الجنس بانه واللفظ ليس شاملا ايما  
لان صاحب الهادي قد صرح بتعلق من قال بان ضربا والرجل لفظ واحد وصرح بكونهما  
لفظين فكون المركب الاسنادي والاذا في لفظين اظهر قلت التعليل غلط لما عرفت من  
ان دلالة المعنى والمعرف على معنى اخر بحسب الحال ومثله هذه الدلالة غير معتبرة فتسقط  
الاعتراض بهما والتركيب الاسنادي فله يكون لفظا كالحرب او يقول ليس المراد باللفظ  
لفظا واحدا بل ما يلفظ به مطلقا اعم من ان يكون لفظا او لفظين وج يدخل الكل في الجنس  
فان قلت سلمنا انه داخل في اللفظ لكنه خرج بقوله وضع لان المركب مثل قام زيد مثلا  
لم يضمنه الواضح ليهم منه قيام زيد قلت لا يخرج بالوضع لانه وان لم يوضع قام زيد  
لشي لكن وضع كل من جزه للمعنى والوضع يصدق على ما وضع كل من اجزائه لمعنى فيكون  
فيكون المركبات داخله في الجنس فيخرج الاخر اذ عنها بالمزود **قوله** ولا يشك الحد بالكلمات  
التي هي اجاب اعتراض او رد على قوله وضع لمعنى وتقدر ان يقال اسم فلفظ الكلمة لفظ  
وضع لمعنى فيشكل اللفظ التي وضعت اللفظ كاسم والفعل والحرف فانها اللفظ وضعت

مثل زيد وضرب وقد فاجاب بقوله لان اللفظ اي زيد وضرب وقد التي وضعت  
اللفظ اي الاسم والفعل والحرف لا هي معان فيكون زيد وضرب وقد معاني الاسم  
والفعل والحرف لان المراد بالمعنى في قوله لفظ وضع لمعنى اعم من ان يكون لفظا وغيره فان  
المستند من اللفظ اعم من ان يكون لفظا كزيد المستند من لفظ الاسم او معنى كالمستند من  
سائر الافعال قبل التبرعها باللفظ وفي عبارة نظ لان المراد من المعنى في قوله اعم من  
ان يكون لفظا وغيره هو المعنى فيكون تقديره المعنى اعم من اللفظ والمعنى فيلزم ان يكون  
الشيء اعم من لفظ فالاولى ان يقول لان المراد بالمعنى شيء يستند من اللفظ سواء  
كان لفظا او معنى واعلم ان اللفظ اعم مطلقا من المعنى لان كل معنى يمكن ان يلفظ به دون  
المعنى كالمعانيات **قوله** ولقابل ان يقول ج اي حين اذا سلم ان المراد بالمعنى اعم من  
ان يكون لفظا وغيره بشكل التعريف اي د عليه اعتراض اخر تقديره ان يقال انهم قلتم  
ان الكلمة لفظ وضع لمعنى موزع يلزم ان يكون اللفظ التي وضعت لمعنى مركب  
غير كلمة وليس كذلك بل هي كلمة فيصدق الحد وعلى شيء لا يصدق عليه الحد فلا يكون الحد  
جامعا كلنظ الجز والجملة فان لفظ الجز موضوع لمثل زيد قائم فيكون زيد قائم وامثاله  
معنى لفظ الجز وليس معز فيلزم ان لا يكون لفظ الجز والكلام والجملة معز لان معناه  
مركب وبسبب ورود هذا السؤال سوفله موزد **قوله** ويمكن ان يجاب عنه وجواب  
الشارح فسمان احدهما معنى والاخر سلسلي فالمنى ان يقال لا غم ان لفظ الجز موضوع  
لمثل قولنا زيد قائم بل هي موضوعه للمفهوم صدق على مثل زيد قائم وهو مركب



من نفعه الى اي ذلك المفهوم هو معنى قولنا مركب الخ والحقيقة اننا لانم ان معنى  
لفظ الجزر زيد فان زيد بل هو معنى قولنا مركب من نفعه ان يحتمل الصدق والكذب  
وزيد قائم مما يصدق في هذا المعنى فيكون زيد قائم مما يصدق عليه معنى الجزر لان معنى الجزر  
والفرق بين المعنى وما يصدق عليه المعنى ظاهر فان الانسان مثلا معناه الحيوان  
الناطق وما يصدق عليه هذا المعنى زيد وعمرو وغيرهما فاندفع القول بان لفظ الجزر  
موضوع لمثل قولنا زيد قائم **قول** وهذا المفهوم ليس بمركب اي معنى قولنا مركب  
من نفعه الخ ليس بمركب بالنظر الى لفظ الجزر لان جزءه لا يدل على جزء هذا المفهوم  
وان كان هذا المفهوم مركبا بالنسبة الى قولنا مركب من نفعه ان يحتمل الصدق  
والكذب وكون الشيء بالقياس الى لفظ مفرد او الى لفظ آخر مركبا ليس بتقدير معنى  
الكلام فانه بالقياس الى لفظ الكلام مفرد وبالقياس الى قولنا ما تضمن كلمتين بالاسم  
مركبا لان جزء لفظ قولنا ما تضمن يدل على جزء معناه واعتبر هذا في امثاله كالانسان مثلا  
فان معناه بالقياس الى لفظ الانسان مفرد لانه لم يدل على جزء معناه وبالقياس الى  
الحيوان الناطق مركب لان جزءه يدل على جزء معناه فان قلت لو كان معنى الجزر والكلام  
مفردا لكان لفظ قائم زيد مفردا وحيث يكون معناه كذلك لانه معنى لفظ مفرد فيدخل الكلام  
في حد الكلمة مع انها حقيقةتان مختلفتان قلت هو مفرد من حيث انه مدلول لفظ  
مفرد ومركب من حيث انه كما عرفت فان قلت ما يدل عليه الكلام يدل عليه قائم زيد  
فحينئذ لولا ما فكيف يكون احدهما مفردا دون الاخر قلت لم يدل شيء منهما على ما يدل

9  
ما يدل عليه الاخر لان الكلام دال على لفظ قائم زيد لا على ما دل عليه قائم زيد لان ما دل عليه  
قائم زيد لم يتضمن كلمتين بالاسم وكذا لا يدل قائم زيد على ما دل عليه الكلام لان الكلام  
يدل على قائم زيد وقدره ولا يدل قائم زيد على شيء منها اما على الثاني قط واما على الاول  
فانه لم يوضع لفظ يدل على نفع **قول** وهذا الجواب بينه جواب عن الاعتراض الاول  
وتفصيله ان يقال لان لفظ الاسم والفعل والحرف موضوع لمثل زيد وضرب  
وقد جئنا بمثلا بل معنى موضوعه لمفهومات صادقة على مثل زيد وضرب وقد مثلا  
الاسم موضوع لمفهوم قولنا ما دل على معنى في نفسه مفرد باحد الازمنة الثلاثة فلا يكون  
معنى الاسم بل هو هذا المفهوم وهذا المفهوم معنى لفظ وفعل والحرف وهذا الجواب  
لا ريب فيه بخلاف السابق بل الجواب في الحقيقة هو هذا لما عرفت ما في الاول من الاسئلة  
الواردة فان قلت يجب ان هذا المفهوم معنى لفظ لكن يلزم ان يكون لفظ الاسم مركبا  
لان ذلك المفهوم مركب قلت ذلك المفهوم مفرد بالنسبة الى لفظ الاسم لان جزءه لا يدل  
على جزء ذلك المفهوم ومركب بالنظر الى ذاته كما مر في الكلام **قول** سلنا ان مثل الجزر موضوع  
لمثل قولنا زيد قائم هذا الجواب تسلي وتوضيح ان يقال سلنا ان مثل الجزر موضوع  
لمثل زيد قائم لكن لانم انه يلزم منه ان يكون لفظ الجزر مركبا لان المراد باللفظ المركب  
ما دل جزؤه لفظ على جزء معناه كدال على الحمار مثلا فان معناه ذات صدره رى الحمار  
وجزؤه لفظ دال على جزء لفظ الجزر لا يدل على جزء معناه وان كان مثل زيد قائم لفظا مركبا  
بالقياس الى معناه اعني نسبة القياس الى زيد ومعنى مفردا بالقياس الى لفظ الجزر فيكون



الشيء مفردا ومعناه مركبا وموجز **عنه قول** والذي يدل على انه لا يدل على معنى انه لودل  
عليه لزم اجتماع التذكير والتانيث وموجز احب بان لا يلزم ان لودل عليه معنى لزم  
اجتماع وانما يلزم ان لو كان ذلك المعنى مذكرا وليس كذلك بل انما يدل قائم في قابله على ان  
موصوفه بالتبليغ فاذا جرد عن علامة التانيث دل على التذكير ولم يجر منها فلم يدل  
على التذكير فلا يلزم اجتماع التذكير والتانيث والذي يحرم مادة الاشكال ما ذكره  
الامام ركن الدين الحارثي ان اللفظ الدال على معنى محصور وعلى اقواله مذكور ذلك لا على  
التبليغ بواسطة الالف والسبب بواسطة الباء والزمان بواسطة العيشة والفاعلية  
واخويه بواسطة الاعراب والتانيث بواسطة التأني والتعريف بواسطة حرفه وقدم  
حقيق هذا فافهم فانه يمتنع على رد اعراضات كثيرة نورد في هذا المقام **قوله** ولم يسم  
وفل وحرف الكناية للكلمة قالوا ويعني او اولانواع قالوا وعلى بانها والضيق نفسه  
عايد الى معنى وفي نفسه متعلق بمحذوف في محل الجرح على انصاف معنى اي على معنى حاصل باعتبار  
في نفسه وبالنظر اليه لا باعتبار تعلقه بالغير وكذا الضيق غيره وسبجي وكثيف وفي بعض  
النسخ في نفسها وح الكناية للكلمة فان قلت كيف صح انقسام الكلمة الى الاسم واخويه  
وهي اسم قلت جملة كونها اسما باعتبار لفظها وهي بهذا الاعتبار غير منقسمة بل باعتبار  
مدلولها وسوال القدر المشترك بين الثلاثة المعبر عنه باللفظ وضع لفظي مؤدوم وسوام من كل  
الثلاث قال لا يدل على الاشكال الصعب على الحصر الحركة الاعانية فانها تدل على معنى مؤدوم  
دلالة وضعية لنظمية وليست باسم ولا باخويه واجيب بان اللفظ ما يمكن النطق به مستقلا

مستقلا ويكون ذا الاجزاء مسموعة ولا يمكن ذلك في الحركة فلا يكون تعريف اللفظ سالما  
لا او بان يلتمس كونها حرفا وقد عرفت جوابا آخر عن امثال هذه الاشكالات **قوله**  
وموصوفه بثل ذو كالا سماء اللازمة للاضافة مثل فوق وتحت في قدام وظل  
وغيره تقدير النقص ان يقال ان ذوله معنى وهو الصاحب لذلك المعنى متعلق وهو  
المال في جاء رجل ذو مال لا بد من ذكر ذلك المتعلق عند ذكر ذوه **قوله** لا لاجل دلالة  
على معناه اي ذكر المتعلق في ذوه لتحصيل الغاية وهي جعله صفة للشيء لا لاجل دلالة على حاقه  
مشروطة بذكر متعلقه وذكر المتعلق في الحرف لتحصيل الدلالة فيكون ذكر المتعلق  
مشروطا في دلالة الحرف على معناه **قوله** الكلام ما تضمن كلمتين بالاسناد وما عبارة  
عن اللفظ فان قلت المتضمن يطلق ويراد به المستلزم الامر موجز لذلك المستلزم  
كما يقال الانسان يتضمن للجحوان ولا يقال الانسان يتضمن للجحوان الناطق لان الشيء  
لا يتضمن نفسه في الحد كذلك قلت المراد بالتضمن المشتمل لا الاصطلاح كما فهمت  
ما تضمنه كتابك اي ما اشتمل عليه ولو ارد بالاصطلاح فهو صحيح ايضا لان الكلام في  
مثل زيد قائم موجز الكلمتين والربط بينهما بالاسناد دلالة على المجموع مطابقة  
وعلى الكلمتين تضمن فالمتضمن على صيغة اسم الفاعل موجز الكلمتين بالاسناد  
والمتضمن على صيغة المفعول هو الكلمتان فقط فلا يلزم اتحاد المتضمن والمتضمن **قوله**  
ليفيد الخطاب فائدة بجمع السكوت عليها اي سكوت المتكلم على تلك الفائدة اي  
لا تعد المتلفظ به لاعتبار عند الاختصاص عليه فانك اذا قلت زيد قائم مثلا افدت



الخاطبة فائدة يصح سكوتك عليها حيث لا ينظر الخاطبة للفظ آخر اما اذا قلت كلام  
 زيد مثلاً من الالفاظ المحفلة لان يكون احد حوسى الكلام يبنى منتظر المسند اليه او مسند  
 حتى يستفيد ولذا قال نقض ولم يقل تركب واجب عنه بان المستتر في حكم المنطوق  
 حقيقه والكلام يحقق بالمسند اليه فقط وسما اما كلنا ان او ما جرى مجراهما وما عداهما  
 من الدواض وما ذكره الجهد والى في وجه العدول من ان نقض متعديون صلح  
 من دون تركب ليس بقوى لان ذكر تركب مع صلح ليس بنطوق بل حمل حتى يعدل  
 عنه فالاولى ان يقال عدوله ليس لاجل سموه لكون تركب مثل نقض في التثنية بل لاجل  
 ان التركيب والتأليف مما يطلق على الاجسام حقيقه واما على غير ما قاله الكلام وكفه  
 في الجار من حيث التشبيه والاحتراز عن الالفاظ المجازية في التعريفات واجب  
 اعلم ان بين الكلم والكلام عموم من وجه لانها يتعلقات في كلام تركب من اكثر من كلمتين  
 ويصدق الكلم بدونه فيما بين كلمات ليس بينهما اسناد والكلام بدونه فيما تركب من  
 كلمتين حقيقه او تعدد بران الكلم جميع وافل ما يطلق عليه الجمع ثلث لان التركيب  
 العتلى من الاسم والنقل والحرف لا يزيد على ستة انواع قلت يمكن للعتلى ان يتعد  
 تسعة حاصلة من ضرب الثلث في الثلث اسم اسم فعل اسم حرف فعل فعل فعل  
 اسم فعل حرف حرف حرف اسم حرف فعل الا انهم لما لم يفرقوا بين الاسم والنقل  
 والنقل والاسم وبين الاسم والحرف والاسم وبين النقل والحرف والحرف والنقل  
 والنقل ما صارت الاقسام ستة قال الامام عبد القاسم الجرجاني في بعض

في بعض مصنفاته اعلم ان الواحد من الاسم والنقل والحرف شئ كله واذا  
 اتلف منها انسان واحد احول خرج زيد شئ كلاما وجملة والاشطاف يكون  
 بين الاسم والنقل كما ذكرنا وبين الاسمين كنوك زيد منطلق وبين الحرف  
 والاسم في النداء كقوله يا زيد هذا كلامه فيخرج حصره بقوله ولا يثنى في ذلك لاني الاسمين  
 وفي فعل واسم واجاب عنه الاندلس في المحصل بان الحرف مناك ناي عن النقل  
 او اسم فعل على ما قبل فلذلك انظم منه ومن الاسم كلام **ول** الاسم دل على معنى  
 في نفسه لاجل احواله لاني رحمه الله ان الكسابة في نقض ان عادة الى الدال على ان يكون  
 الجار والجزء وصلة معنى الى معنى حاصل في نفسه يعني نفس الدال فذلك مما لا فائدة  
 لان حصول المدلول في الدال هو كون المدلول مدلولاً لذلك الدال فيكون المعنى الاسم  
 شئ دل على معنى هو مدلوله وهذا بدوئى النساو مع ان ينقص بالحرف فانه يدل  
 على معنى هو مدلوله يجب ان يكون اسما وان عادت الى الدلول وهو المبتدئ عنه بالمعنى  
 ويكون ايضا صفة معنى فذلك مع لا شئ حصول الشئ في نفسه واجاب عنه يعض  
 الالة باختبار الثاني قوله فذلك مع قلنا لا نعلم بل معناه ما دل على معنى باعتبارى في نقض  
 لا باعتبار امر خارج عنه كما يقال الدار قيمتها في نفسها كذا اي باعتبار امر خارج من كونها  
 في وسط البلد وغير ذلك قبل ان الضمير يرجع الى الدال وفي نقض يتعلق يدل  
 ورج يكون في معنى الباء الى دل على معنى بنفس من غير صفة يحتاج اليها وفي نظر لان  
 في لا يستعمل هذا المعنى في الاكثر وفي مقابلة وهو الحرف لا يصح هذا المعنى لان المراد



النفس على ان الحرف يدل على معنى ثابت في يكون يكون غيره لا الاول بغيره اي بالنظر  
 اقول مع على معنى فيض التقابل و يروى في غير الاعراب التثنية الجبر على ان نصفه للمعنى  
 والضم على ان حال منه والرفع على ان جزم منه اذ حذف وانما قدم الاسم على اخوة  
 والنقل على الحرف لان الاسم يصلح حرم الكلام بخلافها فقدم عليها والنقل يصلح  
 لاحده فقدم على الحرف لانه لا يصلح لها وفي الاسم خمس لغات اسم واسم بضم الهمزة وكذا  
 والكسر اذ لان الاصل في لغات الوصل للكسر وسم بكسر السين وضما وسم كدى  
 وقد تظلم بعضهم فقال في الاسم خمس لغات ليس تعرفها الا ذو العلم والادب فاستقوا  
 اسم اسم ما اصلان وزنها افع افع وهذا القول متبع وبعد ذلك سم يا قوم ثم سم من  
 بعد سم هذا الذي وضعوا وسعد البصريين مشتق من السم وهو العلولان سمى  
 على النقل والحرف كونه مسندا او مسندا اليه واصلا عندهم سمو بكسر السين او ضم كقصو  
 وعوض فخذت الواو اعتباطا ونقل سكون اليم الى السين فجاء بالهمزة فوزنه افع  
 وعند الكوفيين مشتق من الوسم وهو العلامة لانه علامة تعرف بها المسى واصلا واسم  
 فخذت الواو اعتباطا وحى مكانها الهمزة فوزنه اعل ودلا بل الطرفين ذات ويل فلا  
 علينا ان نعرض عنها **قول** لكن يدخل فيه ما ليس مدلوله الزمان الحى يعنى قولنا غير مقترن  
 باحد الازمنة الثلاثة يخرج الفعل لكنه يشمل الاسماء التى لا يدل على الزمان اصلا لرجل  
 وزيد وغيرهما وذلك في الاسماء التى معانيها الزمان فقط كالايوم وامس وهذا لان  
 وغيره لا يصدق على هذه الاسماء انها حالية على معنى غير مقترن باحد الازمنة لانه معنى

١٢  
 لان ذلك المعنى الدال على موال الزمان والزمان يصدق عليه انه غير مقترن باحد الازمنة  
 لان الزمان لا يقترن بالزمان وايضا يشمل ما دل على معنى مقترن بزمان غير الثلاثة  
 كالاصطباح والاعتناق والبطل والباشرة فان الاول دال على معنى وهو الشرب  
 المقترن بزمان غير الثلاثة وهو الاصطباح والثاني دال على معنى وهو الشرب المقترن  
 بالمساء وذلك المشروب يسمى صبو صا وجوبا وانما ذكر قوله لكن يدخل الحى لان القسرين  
 الاخيرين لما ظالمه منهما الزمان كان مظهر ان يتوهم في باقى الرواى انها افعال فاجاب  
 الى دفع هذا التوهم لانه لا لا يدل الا على اسكت اعلم ان هذه الاسماء موضوعات  
 باراء لنظ الامر ونظ الماضي فزود مثلا موضوع للنظ امال ومئات موضوع للنظ  
 بعد فلا تزد هذه الاسماء بقضا على الافعال لانها تدل او لا على اللفظ ولا شئ من مفهوم النقل  
 بل فقط وناسيا على المعنى المقترن بالزمان بواسطة ذلك اللفظ وبمعنى الحقيقة لانه يصدق  
 على مجموع الحد انه دال الحى اي يصدق على مجموع الحد فان قلت لا يصدق لانه دل يدل  
 على معنى مقترن باحد الازمنة الثلاثة ومن الماضي قلت سلنا ان دل يدل على ما ذكرت لكن  
 سائر اجزاء الحد لا يدل على معنى مقترن فبصدق ان يقال ان الحد يصدق على مجموع الحد فان قلت  
 احدا الازمنة الثلاثة يصدق عليه انه مقترن باحد الازمنة الثلاثة قلت قد مر الجواب لكنها  
 ليست باسم لانها ليست بكلمة الاولى ان ينصرف على قوله لكنها ليست باسم لان الجواب كونه ليست  
 بكلمة كما سيجى فلو اخذ في السؤال لم يبق للسائل محال سؤال وموطا ويمكن ان يجاب عنه  
 الحى اعلم ان منشأ المتقنين مولنا ما لاننا نعلم كل حال من لفظ وغيره فلو قلنا ان لفظا ما جارة



عن الكلمة تستطع كل واحد من التفسيرين ولو قلنا انه عبارة عن اللفظ بسط الثاني ولو قلنا  
انه عبارة عن الشيء لم يستطعنا ولعلنا ان يقول لاج من ان يراد اللفظ وتحتيق السؤال  
انه ان اريد بنوك الاسم هو الذي يدل على معنى في نفسه غير متضمن باحد الازمنة الثلاثة ان الاسم  
هو الذي يدل على معنى في نفسه غير متضمن بزمان معين كالماضي مثلا يلزم منه ان يكون الذي افترق  
بزمان غير معين كالماضي مثلا اسماء لانه يصدق عليه انه غير متضمن بزمان غير معين لان المفروض  
لو قول الفصل انه واحد الفصل جامع لان بعض افراده فروع منه ودخل في حد الاسم من حيث باطل  
وان اريد انه هو الذي دل على معنى غير متضمن بزمان غير معين يلزم منه ان يكون الذي افترق  
بزمان معين كالماضي مثلا اسماء لانه يصدق عليه انه غير متضمن بزمان غير معين لان المفروض  
انه معين بل يلزم منه فروع جميع الافعال عن حد الفصل ودخولها في حد الاسم لانه ما من فصل  
الا وهو متضمن بزمان معين في اصل وضعه وعدم افتراقه انما هو كالحال فيقتضيه حد الاسم  
والفصل كذلك وفي قوله لانه يلزم منه ان يكون الذي افترق به غير ذلك المعين اسماء وانما هذه  
المسألة الاربعة تسامح لانه جعل الزمان متضمنا بالمعنى والامر بالعكس والاولى ان يقال لانه يلزم  
منه ان يكون الذي يفترق به غير ذلك المعين وهذا وتحتيق الجواب ان يقال ان الاعراض انما يورد  
اذا اخذ الواحد حينه بالتعيين او بعدم التعيين اما اذا اخذ مطلقا اي غير متحدد بشئ منها فلا لان  
المفيد يصدق عليه المطلق فلما افترق بالواحد المفيد بالتعيين صدق انه متضمن بالواحد المطلق  
ومواحد الازمنة الثلاثة من غير تقييد بالتعيين او بعدمه لانا نقول لانه لزوم ذلك في لانه  
عدم كون المتضمن بالزمان المعين فملا فلا نقدر ان يراد واحد مطلق لان الذي افترق به الزمان

المعين اللفظي وليس بلفظي لانه وان كان دافعا لعدم صدق الفصل على الذي افترق بالزمان  
المعين لكنه ليس بدافع لصدق الفصل على الذي افترق بذلك الزمان اعلم ان المواضع  
جميع خاصة الى اقوة المواضع جميع خاصة ثابت خاص ثم صارت اسماء للشيء الذي يخص الشيء  
ويلازمه واما في قولك ابلد وبرونيك خاصة او اذكرك خاصة فهي مصدر كباقيها ومنه  
قوله تعالى فليترك لهم من باقية اى بقاء وكذلك فاضله الا ان معنى المصدر على وزن  
اسم الناعل المؤنث في غاية الغلظة ولا يناسب عليه يقال جعلت الشيء خاصة خاصة  
وخصيصي وخصوصية ينبغى للماء وضما لكن النسخ افصح ومع ما يخص الشيء سواء وجد  
في جميع افراده ان كانت لازمة كالكتاب بالنقطة اى بالامكان او في بعضها ان كانت  
متناثرة كالكتاب بالفصل والفرق بين الحد والخاصة ان الحد مطرد في العلم ان الاطراد  
اللازم في النبوت اى كل ما صدق عليه الحد صدق عليه الحدود والانكاس التلازم في الالبقاء  
اى كل ما لم يصدق عليه الحد لم يصدق عليه الحدود والخاصة كون الحد متنا ولاقلا واحد من  
افراد الحدود ومولازم للانكاس لان الحد اذا كان منكمسا كان جامعا لجميع افراد الحدود  
والخاصة كون الحد بحيث لا يدخل فيه شئ من اعيان الحدود ومولازم للامداد لان الحد  
اذا كان مطردا كان مانعا من دخول غير الحدود وفيه وانما لم يعكس الخاصة اى لم يجب  
انكاسها لجواز كونها غير شاملة لجميع افراد ما هي خاصة له فان الخاصة الشاملة اى الموجودة  
في جميع الافراد كالكتاب بالنقطة منكمسة وغير الشاملة اى الموجودة في بعضها غير منكمسة كالكتاب  
بالفصل ثم يقول ومن خواصه اشارة الى كثرة خواص الاسم لان من التبويض ولتظ



الخواص لكثرة فعل ان المذكور بعض الخواص وان خواص كثيرة ومنها التثنية والجمع والضمير  
 والنسبة والقافية والمنسوبة والمندانية والنداء والوصف والتأكيد المنفوي وعود  
 الضمير وكون ضمير او لحن ناء التانيث المتحركة ودليل الاختصاص هذه الاشياء مذكور  
 في المطولات فليطالع ثم فاللتظ دخول لام التعريف وفي المنفصل حرف التعريف وهذه  
 العبارة اولي من عبارة الكافية لان عبارة يشمل الام والميم في مثل قوله صلى الله عليه وسلم  
 ليس من امير الصيام في اسفر وعبارتها يشمل الام فقط وحصل عدم اعتبار الشح المحامي  
 الميم لان مبتدأ من الام في الحديث المذكور والام اسهر واكثر استعمالا وانما يدخل  
 لام التعريف على مذنب سبويه واما عند الخليل فعلامه حرف التعريف هي الهزة  
 مع الام وانما تعرض لعدم دخوله الحرف لان الحرف لا سئل بالتهويمية فهو كالجزء  
 مما يدخل عليه وجزء الكلمة لا يستحق ترفعا على حاله واما قول الشاعر ومن حجره بالشيعة  
 البنفسج فساد الذي جزا على ادخالها على بنفسج ومفضل مضارع ان راعا في الضبات  
 يعني الذي فادخلها في النسل دخول الذي وقول الى الدقبش اسد الهل حين قال له الخليل هل  
 لك في زينة كان وكما عجبون الغباون تحول على اسم بدليل شديده لما ان الاسم المتكلم  
 لم يوجد اقل من ثلثة احرف وانا قال دخول الجز ولم يتدل دخول حرف الجز لان حرف  
 الجز يدخل النسل على سبيل الحكاية اذا ريد به لفظه وكذلك يدخل الحرف كنوك زيد  
 مرفوع باقي ما زيد قايما وجه نظر لان ج بدله التثنية ومواسم ولذا قال صاحب اللباب  
 ومنها دخول حرف الجز وقال صاحب الاقليد فان قلت لم جعل حرف الجز خفيصة الاسم

لا الجز نفسه قلت لان الجز قد يدخل في جز الاسم كنوك يوم يوم زيد فنوم مجرور  
 وليس باسم وفيه ايضا نظر لان فنوم زيد في تقدير الاسم فالاولى ان يقال ان كل واحدة من  
 عبارة الكافية واللباب ليست بالاحراز لانه لما دل الدليل على اختصاص الجز علم ان الجز  
 ايضا مخصوص ولما دل على اختصاص الجز علم ان الجز ايضا مخصوص لما انما اختصاص الجز  
 بالشيء اخض الموز وبالعكس واما قول الشاعر وانه ما ليلى بنام صاحبه فتناول وتناول  
 ما ليلى بليلى بنام صاحبه فحذف الموصوف واذا حل الجز الصنف وقيل نام صاحبه علم تخش  
 بطش ولا يمكنه النسل في الاسم فان قلت لم يجوز ان يدخل النسل دليلا على امكانية  
 النسل في التثنية وكذا في الحرف قلت لان معنى الامكانية كون الاسم باقيا على اصله شيئا  
 للنسل والحرف معا عاربان عن هذا المعنى فانه متايل ومعرض عن النون الذي في  
 مسلين اشارة الى ان تنوين المتأبدل داخل في تنوين الموض ولذا لم يذكر ما بعض النحويين  
 واما تنوين التزم فليس مخصوصا بالاسم بل يدخل الاسم كنول حريرا قبل اللوم عاقل  
 والعائنه والنسل كنوله وقول ان اصبت لهذا صابن والحرف كنوك شمع وجهها كالبدركما  
 بحر شوقها فليلى وانا واما قول الشاعر الام على لو لو كنت عالما باذنيك لم نفسي وايله  
 فعلى جعله لو اسما ولذا اسند لامه لزم ان يكون مسندا ومسندا اليه في حاله واحدة  
 وسويع جاز وبه نظر لانه يشكل مثل اعجنى ضرب زيد فان الضرب مسند الى زيد مع انه  
 مسند اليه لا معنوي ويمكن ان تجاب عنه بان عدم اجتماع الاسناد والاستناد اليه انما هو في النسل  
 واما في الاسم مجوز اجتماعهما كما رايت ولو قال وانا اخض الاسناد اليه بالاسم لانه بالاستناد

بين  
 الحرف و



بصير محكما عليه وان خلاف وضع الافعال لا يندفع التسبب واما قولهم نفع بالمعدي خبر  
من ان تراه فقول على حذف ان والاضافة اي كونه مضافا اليه فبالاضافة يكون  
مضافا وثني كونه مضافا اليه من خواصه في شرح الكبير وفيه نظر لان كان كونه مضافا من  
خواصه كذلك كونه مضافا اليه من خواصه اما اختصاص كونه مضافا فلما ذكره الشارح  
واما اختصاص كونه مضافا اليه فلما ذكره حكوم عليه في المعنى بان الية والافعال لا يلزم عليها مرج  
به الامام ركن الدين الحارثي وغيره والشارح ايضا عرفت به كما سيأتي في بحث الاضافة  
فان قلت قد يقع النفل مضافا اليه كقوله تعالى يوم نفع الصادقين قلت المضاف اليه  
في الحقيقة هو الاسم المخرج من الجملة فان مررت مضاف الى زيد بواسطه حرف الجر  
قلنا لا ان مررت مضاف الى زيد باحدى الاضافتين اللتين تحتها وموالمعنوية و  
اللفظية والالكان الحارر زيد به لان الماسل في المضاف اليه هو المضاف على الاصح وكانت  
اضافة مررت الى زيد اما معنوية او لفظية وكلتاها ممنوعة وان اريد بالاضافة المعنى  
اللفظي ومو الاسناد من قولهم اخضت ظهري الى الخايط اذا السدته اليه فهو خارج عن  
البحث لان الاضافة التي قيدنا بتول بتدبر حرف الجر هي الاضافة الاصطلاحية فكيف  
يصح الاحتراز عن غير المنحور عنها ومو معرب ومبنى اعلم ان الاضافة بين الاعراب  
والبناء وقال قوم المضاف الى ياء المتكلم ليس مبنى اذ لا علم البناء ولا معرب اذ لا ظهور  
للاعراب فيه وشموه خصيا وقال ابو البناء كان الالين يذبحهم ان يسموه خنزي وبسبح الخنث  
عند العرب المركب الذي لم يشبهه مبنى الاصل اي لم ينالك به بدليل قوله في قسمه

المبنى ما شئت مبنى الاصل وح يندفع الاشكال الذي اوردته الحدواني وجعل النقص  
عن عهدة جوايه مشكلا والحق بعضهم الجلة مبنى الاصل لان الجلة من حيث انها جلة اي  
من حيث انها لم يتبع موقع المؤرد مبنى لا محل لها من الاعراب اصلا لئلا يتوجب عليه  
النقص بمثل غلام زيد اي بمثل المضاف فانه ليس بمعرب فلو لم يرد بالتركيب لاسنادي  
لا ينقص به لانه يصدق عليه انه مركب مع غيره لم يشبهه مبنى الاصل مع انه ليس بمعرب  
فان قلت لا فائدة في هذه الارادة لان زيد في غلام زيد معرب بلا ريب مع ان  
غلام زيد ليس بتركيب اسنادي قلت لا يحسن عن هذا الاشكال اذا لم يتبع في التركيب  
الاسنادي اما اذا وقع فيه ففقط مع ان استعمال المضاف والمضاف اليه بدون التركيب  
محم على ما صرح في شرح الكبير وفيه نظر لانه اذا استعمل في التركيب الاسنادي لم يتوجه  
عليه النقص بمثل الغلام ايضا فان قلت اذا بنيت ان الغلام في غلام زيد مبنى فبناءؤه  
لازم ام عارض قلت بناءؤه عارض وعلمه بناءؤه موقوفه مركبا تركب الاسنادي  
فان قلت اذا اريد بالتركيب الاسنادي الاسنادي لم يدخل في حد العرب الالمسند والمسد  
اليه وح يخرج عن المضاف اليه والمفاعيل ومطعماتها قلت المراد بالتركيب التركيب  
الاسنادي ومبنيه فمدخل ما ذكره ومكمل احد طرفيه كالصندوق والحوتا للابحرج  
عن هذا التعريف غير المنصرف لكونه مشابها للنفل الماضي وامر الخاطب قلنا لا ان  
مشابه لما بل مشابه لمطلق النفل ومشابه العام لا يوجب مشابهة الخاص ومطلق النفل  
ليس بمبنى الاصل فان قيل التعريف المذكور منقوض بالمنا دي المؤرد المعرف لا يصدق



عليه انه مركب لم يشبهه من الاصل فلنا لا صدق عليه هذا عليه لا لك قلت المراد  
بالتركب الاسنادي ولا صدق على زيد انه مركب بالتركب المذكور فانه شاذ  
للكاف الذي في ادعوك قيل عليه كف تكون المنادى كالکاف في الصور بمن  
وقد نثر عند من ان الاسم الظاهر في حكم الغيب قلت كما نثر هذا نثر ران المنادى  
مخاطب ولهذا لا يقال يا غلامك لاستلزام اجتماع التفيضين فالمراد بقولهم  
ان الاسم الظاهر في حكم الغيب موجه المنادى فلو عرف به لزعم تعريف الشيء  
بما هو اخفى منه وانما جاز لان اختلاف الآخر باختلاف العوامل منصوص على فهم  
كونه معربا واذا عرف المعرب بالاختلاف المذكور يكون فهمه موقوفا على فهم  
الاختلاف وتعرف الشيء بالموقف عليه دور لجوار ان تعرف له  
الحكم باسم المعرب وح لا يكون معرفة الاختلاف موقوفة على معرفة المعرب  
بل على معرفة اسم المعرب فلا دور بل الوصف من تعريفه ان يعرف ان  
المعرب على اى نوع من انواع الاسماء يطلق قيل عليه من لم يعلم ان المعرب على اى  
نوع من انواع الاسماء يطلق لا يفيد التعريف قلت هم لان العالم باحكام الاسماء  
ستن عن التعريف بل عن الحق ولا فائدة له معرفة اصطلاحاتهم بل المنصود من  
تعريف المعرب ان يعلم من لم يعرف ان المعرب على اى نوع من انواع الاسماء  
يطلق ان المعرب يطلق على المختلف آخوه واما بقية السبب التام فلان  
الاختلاف لا يوجد مع كل واحد من الضم والنحو والكسر يعني اذا قلت جاءني زيد

17  
جاءني زيد لا يوجد الاختلاف ما لم تات بصورة النص والجر وفيه نظر لاننا لا نعلم  
ان نقيض السبب بغير التام لاجل عدم وجود الاختلاف مع كل واحد منها و  
قوله ولو حمل السبب التام لكان اوجه لان الاختلاف يوجد مع كل واحد منهما ايضا  
منوع لان وجود الاختلاف مع كل واحد منهما لا يدل على انها اسباب تامه والحاصل  
ان السبب التام موالذي يوجد الشيء به لا معه بل السبب التام لاختلاف افعال المعرب  
موا العامل واحد المعاني المنصبة واحد لمركات فثبت ان الاعراب سبب عن تام  
لان جزء من السبب التام وعدم وجامه حله على التام واما قرينة فظ لان المنصبي  
يغيب بواسطة واحدة والعامل بواسطتين مستلحق باختلاف في قوله ما اختلف  
وفاعل يدل موالصير الراجع الى ما كان في به لا الى الاختلاف الدال عليه اختلف لان  
الاختلاف ليس باعراب عند الم بل علم للفاعل ولا شيا منسوبة الى الفاعل  
بني عن ان الباء في الفاعلية والمنصوبية للنسبة وسوم لم لا يجوز ان يكون المنصود  
ويكون معنى الكلام فالرفع علم كون الفاعل فاعلا والنصب علم كون المنصوب منصوبا  
الى الرفع علم صفة الفاعل وسكونه فاعلا لا علم الفاعل وكذا النص وانما لم يتنل علم  
الاضافية لان الاضافة مصدر بدون الباء فلا يحتاج اليها الى الجر علم كونه مضافا  
اليه وعد اسم كان من الانبياء المنسوبة الى الفاعل وليس كذلك بل مفاعل عند الم  
ولذا لم يذكر في المرفوعات لان عامل ليس سبب لمنصبة اعرابه قال الامام ركن  
الدين الحارثي اعلم ان اعراب الفعل غير داخل في قوله الاعراب ما اختلف آخوه به



لان الفعل لم يتصور عليه معان حتى يدل على الاعراب فالاعراب فيه دليل على مشابهة  
الاسم وغير اصيل فالاعراب في الاسم غير الاعراب في الفعل وان اشركا اسما خلافا  
للكوفية والمالكية فانه عذمتهم بتصور على الفعل معان من العلة والاسساف والطف  
كما على الاسم ثم قال وجعل هذا وجها لكون المضارع مربعا او من جعل مشابهة للاسم  
من الابهام والتعقيد بالحرف وجها له كل قسم منها يشترك في نوع واحد من  
الاعراب فاصره فاسد لان كل قسم من الاقسام يخص بنوع واحد من الاعراب  
لانه يشترك فيه الهم الا ان يرد كل قسم يشترك افراده في نوع واحد من الاعراب  
وليس للباردة دلالة عليه فالمرز المنصرف والجمع المكسر المنصرف تغديره  
امام عليهما بالاعراب وانواعه فالمرز المنصرف وانما خذفت له لالة الغاء عليها  
ولنا بل ان يقول في العبارة نظر الظاهر ان وجه النظر فهم الغاية بين  
الاعراب والصفة لانك اذا قلت اعراب المرز المنصرف ملتبس بالصفة رفعا  
توهم ان الاعراب الذي يكون بالصفة حال الرفع غير الصفة وليس كذلك لان الاعراب  
مما للصفة واختارنا وقبل وجه النظر عطف شان على معمولي عاملين مختلفين لانه عطف  
والصفة على بالصفة والعامل فيه البناء ونصب على رفعا والعامل هو الطرف وموضف  
لان الم يجوز مثل هذا العطف اذا كان المجرور متما واما كذلك فان قيل المراد  
الاول لكنه يخرج عنه الاسماء الستة لذكر احكامها بعد اقول خروج الاسماء الستة  
لاكون احكامها المذكورة بل لان قوله فالمرز المنصرف قضية مهمة كقولنا الانسان

الانسان كاتب اي من مركبة السور لانه لا يعلم ان كل المرز المنصرف حكم كذا او بعضه  
وقد نرى في موضع ان المهملة في قوة الجر بنية فيكون معنى قوله فالمرز المنصرف  
بعض المرز المنصرف فلان في خروج اسماء الستة لان الحكم لا يشمل المرزات  
فان قلت فيبقى ان لا تذكر قيد المنصرف لاخراج غير المنصرف لانه لا ياتي في خروج  
اسماء الستة لا ياتي في خروج غير المنصرف لان الحكم لا يشمل جميع المرزات قلت  
مسلم الا ان غير المنصرف اكثر من الاسماء الستة وسواء قلنا هذا اجمع الى اوجه  
هنا اولي فيه نظر لانهم صرحوا ان كل ما ينهم منه تحبست من اللغات ان الحكم على الكل  
او على البعض فهو سور كلام الاستسراق والتكرار في سباق النفي والتثنية في الانباء  
ولتأنيان وتثنية وتكرار ذلك مما ينهم منه الكلية او البعوضة فخ يكون قوله فالمرز  
المنصرف موجه كلية لان الام الاستسراق لانه في حكم قولنا كل مرز منصرف اعرابه  
بالصفة الخ ولهذا لم يلتفت اليه الشارح حيث لم يجب القابل به بل بنود قوله بالفتاينة  
قال فالمراد بالمرز غير المبني والجموع وغير الاسماء الستة والافوه ممن لم يحس عليه  
امثال هذا للتأني لم للفرع مزية على الاصل فان قلت المزية باقية لانه قد علم  
من مقدمك ان الاعراب بالحرركات اصل للاعراب بالحرروف وقد اعطى الاصل  
للزعة مع ان الاصل الذي موجه المذكر السالم معرب بالفرع قلت قد ارتكبت  
المزية لعدروسوان اخرج المذكر السالم حروف يصح للاعراب مع كونها علامة للجموع  
مع انه لو جعل بالحرركات يلزم حمل الضعيف ولما كان اخرج الموثق حروفا صحيحة



عوضا لا عراب وجعل اعرابه بالحركات ولذا قدم على جميع المذكور وقبل كان حق  
العبارة ان يقول يكون الزرع على وشرة الاصل وينبغي ان يذكر التوابع مع المذكور  
معى صاحبات فان اعرابها كاعراب مندات وليس الالف والثاء في آخرها للجمع اذا  
مرد لها من لفظها اعلم ان بشكل بمنزل مسلمات علما فان غير مصرف الح ويمكن  
ان تجاب عنه بان جر غير المصرف انما يكون بالفتح اذا كان مخصوصا بالجر وهذا  
م في سلمت فعدم امتناع الكسرة لانه علامة للنصب ايضا والتنوين لانه للتبليغ  
والشراح ايضا معرف به كما ينبغي اعلم ان في هذا الجمع اذا سمي وجعل غير مصرف  
ثلاثة اقوال اصحها ان يكون رفعه بالصحة ووضعه وجره بالكسرة مع التنوين كما  
كان قبل العلية واليه ذهب الشيخ ابن الحاجب والتنوين عندهم للتبليغ لا للتمكن  
واما دخلت الكسرة اما لانه لو لم يدخل بل كان في موضع الجر مفتوحا لكان الجر  
تابعا للنصب وهو خلاف ما عليه جميع المذكور السالم واما لان المقصور بالفتح هو تنوين  
التمكن عند الاكثر والجر انما يفتح بالفتحة ولم يوجد تنوين التمكن لحذف فتبعه الجر  
واما على حكاية اعراب الجمع والقول الثاني حذف التنوين وفتح آخره في موضع الجر  
والنظر الى ان التنوين عنده للتمكن والقول الثالث وهو من باب المبرح ان  
يكسر بالتنوين واما عند الزمخشري فهو مصرف قال فان قلت فلامنت  
عرفات الصرف وفيها بيان التعريف والتأنيث قلت لا لاخ اما ان يكون تأنيث  
بالثاء التي في لفظها واما بتأنيثه كما في سعاد فالتا في لفظها ليست للتأنيث واما

واما في ح الالف التي قبلها علامة جمع المؤنث ولا يصح تقدير الثاء فيها لان هذه الثاء  
لاختصاصها بالجمع المؤنث مانعة من تقديرها فبان ان لا تأنيث فيها فصرف والذي  
يجوز في ضمن هذا الفقرة لما ينع من ان يكون هذه الثاء علامة للتأنيث ايضا كما  
انها مع ما قبلها علامة للجمعية الا يرى ان الواو في مسلمون علامة لاعراب كما انها مع  
النون علامة لكونه جمعا مذكرا فبان التأنيث فيها فيمتنع من الصرف والا  
لكان مفتوحا لفتح الفتح فلما لا ان الفتح حقيقة مطلقة بل الحقيقة هي التي جعلت  
علامة للنصب والفتح التي في مررت بخوارقها مقام الكسرة التي هي علامة للرفع  
اليه فيكون فاعلم وعدم الطهور بها لاجل هذا النقل فاذا اقيمت مقام الكسرة  
فلما ان الكسرة قد رتب في مثل هذه المواضع قد رتب ايضا وقيل ان خارج من هذا  
الحكم لانه يذكر بعد وكان من الواجب عليه ذكر شرط اخر وهو مكررة اجب  
عنه بان عدم ذكره لاكتفائه بالتبديل وقيل عليه ما ذكرتم يقتضي بالاستغناء عن ذكر  
قوله مضاف الى ياء غير ياء المتكلم اكتفاء بالتبديل واجب عنه بانه لا سبيل الى ترك  
قوله مضاف وهو موطا الى ترك قوله الى غير ياء المتكلم لانه لو اقتصر على لفظه ابوك  
لنوم ان اذا كان مضافا الى اسم آخر كقوله الى زيد لا يكون اعرابه بالحروف بل بنوم  
ان شرط اعرابه بالحروف كونه مضافا الى ضمير الخطاب وكذا الجواب عن قوله  
وكان ينبغي ان تذكر مخرجه بنى شئ وسوان قوله مضافه يورث بان هذه الاسماء  
قد يحل غير مضافه وهو باطلا وهو ممنوع لان منها ما لا يفتك عن الاضافة وهو



ومودو وانما جعل اعرابها بالحروف الخ اعلم ان كون اعرابها بالحروف  
من حيث الصورة وانما من هذه الحروف فيمنه خلاف ذنب سبويه  
واصحابه الى انها حروف اعراب اصول والعلامات ما قبلها مقدرة كمضي  
كما في التثنية والجمع ويستنع فيها كلما شافيا ثم اختلف اصحاب سبويه في  
الحركات التي قبل هذه الحروف فقال الرسي الضمة والكسرة مع المنقولتان  
من الواو والياء والنسخة اصلية اذ لا حاجة الى النقل وهو ضعيف لما يلزم  
مذان يكون حركة الاعراب في وسط الكلمة ولانه يبطل التدوير اذ المقدّر  
ملفوظ به فلا عذر وقال اخرون من اتباعات وذنب الاخفش الى ان هذه  
الحروف ودوال على الاعراب كالحركات فان الاعراب عندهم هو الاختلاف  
وذنب الطرسي الى ان انظروا في مواعيد الاعراب وذنب المادني الى ان هذه الحروف  
نشأت من اتياء الحركات والاعراب ما قبلها كما في الافراد فذهب الغلبي  
الى انها مبردة من مكائين فالضمة والواو وعرابان وذنب قطرب وابو حنيفة  
الزماضي الى انها اعراب كالحركة وذنب العلي الى انها حروف اعراب  
ودوال فخرج بين قول سبويه والاخفش وانما سمي التثنية هذه الحروف  
اعرابا لانها ينقلب ونفس كما تنقلب الحركات وبعضهم يجعلها بالالف في الاحوال  
الثلاث وجليه قول ابن خنيفة رضي الله عنه حين سئل عن شخص مثل رجلا بالجرم  
بحسب عليه النود قال لا ولورماه بابا فيس والادليل من كل طرف مذكورة

19  
مذكورة في الطولات تركنا ما خافه الطويل والحم قرب الوزن فيكس كاف  
مموك والحين فرس المرأة والصهر نجمعها هذا ما يسهل الله تعالى لنا الاطلاع عليه  
من الاختلاف في هذه الحروف ان هو المسؤول ليس كل صعب ودلول  
اعلم ان المثني وكلام مضافا الى مضاف كلاء عند الافراد ينون من تنبذ ان  
مؤدو الف معلية عن الواو لقولهم في المثلث كلنا فالالف في كلنا للتثنية  
والثاء بدل من الواو ومثل ثرات وجاء وقبل من الياء وقال المازني وزن  
كلنا فصل فقبل الياء زائدة قال ولو كان الالف للتثنية لم يند في الضم  
والجزم ثم الصحيح ان كلام مؤدو اللفظ ومثني المعنى والدليل على افراجه لتظا ان لا  
ينطبق بواحدة فلا يقال كل وان يضاف الى المثني ولو كان مثني لكان فيه اضاف  
الشيء الى نفسه خلافا للكو فيبين فانهم عندهم مثني وانما جعل اعرابها كالمثني مضافا  
الى مضربا الحركات تعديرا مضافا الى مظهر لان الحركات اصل ولطروف  
والانظار اصل والحروف فرع والاضار فرع فاعطى الاصل للاصل والفرع  
للفرع وعند بعضهم اعرابها بالحركات تعديرا عند الاضافة الى المضرب ايضا  
اعلم ان جميع المذكور الخ اختلفت في حروف التثنية والجمع فذهب سبويه الى انها  
حروف الاعراب واختلف اصحابه فقال بعضهم فيها اعراب مذكورة كما سمت  
في الاسماء الستة وقال اخرون ليس فيها اعراب مذكورة بل هي بانفسها حروف  
وعلامات اعراب وذنب الاخفش والمازني والبرد الى انها ليست حروف



اعراب بل دلالة على الاعراب وذهب الجرمي الى ان انتقالهما من الاعراب وذهب  
 قطرب والفرء الى انها نفس الاعراب وبعض العرب تعرب بالالف في الاحوال  
 الثالث ومولفة بلجارت بن كعب وقيل اخذ كباذ وعيلة قوله ان هذا  
 لساحران وفيه اربعة اقوال احد ما انه على هذه اللغة وثانيها ان ان يعني نعم  
 ودخول اللام نظ الى نظ ان اولي ان اللام زيدة وثالثها ان اسمها محذوف  
 اي انه ورابعها انها صيغة موضوعة للتثنية وليست صيغة ضاعية كسلا  
 فمن قال انها ضاعية ذهب الى ان النون عوض عن الحركة والتنوين و  
 ان كان الواحد منها لا حركة فيه ولا تنوين وروى بعضهم ان النون فيه عوض  
 من الالف الاصلية حين حذف في التثنية لالتقاء الساكنين ومن قال انها  
 موضوعة للتثنية وهو الشيخ عبد القادر قال ان اسماء الاشارة لا يصح تثنيته  
 منها مع التثنية اما ثانيا في الاسماء النكرة واسماء الاشارة لا يصح تنكيرها  
 ولو انزعم ملسم تنكيرها لزم ان يعرف المثنى بالالف واللام كالمعلم اذا اثنى او  
 حج لزم ان تعرف بالالف واللام قيل بعضها الى بعض قال الرخن جعلوا  
 الف المثنى وواو الجمع علامي الرفع فيها ولم يبق من حروف الين التي هي اول  
 البقيام من الحركات سوى الياء والجر والنصب فيها والجر اوليها فقلت  
 الف المثنى وواو الجمع في الجر باية فلم يبق للنصب حرف فاصبح النصب المجر  
 دون الرفع كونهما علامي النصلات بخلاف الرفع انتهى كلامه وكان ذكره

وكان ما ذكره الشارح اشارة الى هذا وان لم يكن في بعض النسخ موجودا  
 بالنسبة المثنى والجمع اي في حال الاضافة وانما مثل جالة النصب لان التثنية  
 في الرفع والجر لان ما قبل الواو والياء مضموم ومكسور في الجمع ومفتوح في التثنية  
 فلا يكون قوله بالنسبة المثنى والجمع كلبا وفتو بينهما بان فتو اما قبل الياء  
 فان قلت لم يكتفوا بفتح ما قبل التاء في المثنى وكسره في الجمع قلت لا قد يفتح  
 ما قبل الياء فيها نحو مصطفى ولم يفرق بالنون بالنسبة في هذه الصورة  
 وفي غير ما للعلماء فخط اي لعلامة المثنى والجمع مع الالف والواو وليست بالاعراب  
 وليس النون عوضا من الحركة هذا عند المص لان الحروف عند نفس الاعراب  
 واما عند غيره فلا حالتان هي في احدهما عوض عن الحركة والتنوين وفي الثانية  
 عوض عن الحركة وحدها ون التنوين فالحالة الاولى في نحو رجلان ومسلمان  
 ومسلمون والحالة الثانية في نحو الرجلان وكذا ياربجلان ورجلين واذا قلت  
 احمران واحمران فالنون عوض عن الحركة والتنوين معا عند الاخفش لان  
 التثنية بزيادة التعريف وعن الحركة عند سبويه لاعتبار الوصف الاصلية  
 وذكر بعضهم ان النون في عوضان ورجبان بدل من التنوين فقط اذ ليس بها  
 حركة والصواب انها عوض لانها لانها وان لم يظهر فيها الحركة صورة الا انها  
 مفردة ومع اسماء في اخرها الف مفردة احتراز عن المدوخة فانها اعرابا  
 بالحركات لفظا فصار مسلم فيكون اعرابه بالواو تغدير في الرفع لان الياء



يدل على الجعبة دون الرفع لان الال عليه الواو وقد عرفت فكون الرفع  
تقدير ما منع نبوت علامة الحج فاسواه لفظ ضابط الاعراب اما ان  
يكون بالحركات ومو الاصل او بالحروف والاعراب بالحركات اما ان يكون  
بتما معنا لفظ في الاحوال الثلث ومو الاصل كزيد او بنامها تقدير فيها كصفا  
او بتماها بعض اللفظ وبعضها تقدير في كفاض او بعضها لفظ في الاحوال  
الثلث كاحد ومسلمات او بعضها تقدير في الاحوال الثلث كجلى او بعضها  
بعض اللفظ وبعضها تقدير في كوار والاعراب بالحروف اما ان يكون بتماها  
لفظ في الاحوال الثلث كالاسماء الستة او بتماها تقدير فيها كالاسماء الستة  
اذا اضيفت ولا قاما ساكن بعد ما حذف منها حرف الاعراب للتقاء  
الساكين كونهذا ابو البشر ورايت ابا البشر ومررت بابي البشر او بتماها  
بعض اللفظ وبعضها تقدير اذا اضيفت بعضها الى المعرف باللام وبعضها الى غيره  
وسو ضعيف كونهذا ابو البشر ورايت اياه ومررت بابيه او بعضها لفظ  
في الاحوال الثلث كالنبي والحج او بعضها تقدير في الاحوال الثلث  
كالجاء اذا اضيف لافاه ساكن بعد كونه في صالح النوم ورايت صالح النوم  
ومررت بصالح النوم او بعضها بعض اللفظ وبعضها تقدير كالجاء المصحح  
المضاف الى باء التكلم كونه في مسلم ورايت مسلم ومررت بسلم فافهم فان  
جيد وما عرّب بالحركة تقدير في الاحوال الثلث ما فيه اعراب محكي جملة

جملة منقول عن الحج او مفردا كونه ضابطا وقول اهل الجواز من زيدا في  
الاسماء من تقول رايت زيدا والتمنى بقوله زيد بالرفع غير المنصرف  
من المنصرف به لان التنوين نسبة الصرف ومو الصوت الضعيف كعوت  
البكرة فسي ما قامت به منصرفا وما لم يقع به غير منصرف قال الاندلسي ظاهر كلام  
الخبين ان هذه التسمية مختصة في ان الاسم اما منصرف واما غير منصرف وينسب  
كل واحد من التسمين مما ينفي المحر وذاك انهم فسروا المنصرف بانه الذي  
يدخل الحركات الثلث والتنوين لعدم نسبة الفعل وفسروا غير المنصرف  
بانه الذي يحذف منه الجوز والتنوين نسبة الفعل ويحرك بالفتح في موضع الجر وعلى  
هذا ينسب اسماء كثيرة لا تدخل تحت واحد منها كخروج المذكور ان لا تدخل الحركات  
فلا يكون منصرفا كخروج عن الجر ولا الحرك بالفتح فلا يكون غير منصرف وهكذا  
جميع ما عرّب بالحروف وجمع المؤنث لا يدخل فيها فيحمل كلامهم على انهم لم يروا  
المحر وانما رادوان من الاسماء ما هو حكمه كذلك ومنها ما ليس كذلك كغير  
منصرفين للمحر وهذا الكلام وقال ابو البقاء ينسب ان يحمل قول الخبين المعرب  
على نوعين منصرف وغير منصرف على المعرب بالحركات لفظا او تقدير او هو بعض  
افهام العرب ليخرج الذي لا يوصف باحدهما ما فيه علتان فيه نظر لانه قد  
يجمع علتان وينصرف كالثاني مع العفة ووزن الفعل مع الجملة و  
الجواب ان ليس كل اثنين منها يمنع الصرف كيف ما كان قال في المحصل



ان هذه التسمية ليس كل اثنين منها يمنع الصرف كلف كان بل لذلك ترتيب  
خاص وشروط لا يرى ان قابلية فيها التانيث والصفه ومع ذلك لا يمنع الصرف  
فلنمن خصوصية ذلك الترتيب بقول العدل يوزن مع العلمية ومع الوصف  
والوصف يوزن مع وزن النفل ومع العدل والتانيث يوزن مع سبعة  
اشياء وهي التانيث والتركيب ووزن النفل والعدل والجمه وشبهه  
التانيث والزيادة ان المضاعفان والجمه يوزن مع العلمية فقط والجمع يوزن  
مع كونه على صيغة منتهى الجموع والتركيب يوزن مع العلمية فقط والزيادة ان  
تأثيرها مع الصفه والعلمية والوزن يوزن مع العلمية ومع الوصف ومع مراعاة  
الاصل هذا هو التركيب المعتبر في التانيث عرفناه باستفاد الكلام العرب  
وما سوى هذا الترتيب مما يمكن اجتماع فلا يوزن اصلا واما الشروط فستذكر  
عند ذكر كل سبب والعلل التسع ما ذكره في البينين واول البينين  
موانع الصرف تسع كلمات اجتمعت ثنائان منها فاللصرف تصوب عدل و  
وصف الخ وانما قال وهذا القول ترتيب لان في عدد الملل خلافا وقيل  
هو اشارة الى ان كون كل واحدة منها على سبيل الترتيب في المجاز لا على  
على سبيل الحقيقة لان العلة في الحقيقة هي لا بين منها لكل واحد منها  
وقال بعضهم ان اتيان قال الجواز في شارح المنفل مدار الامر في علل  
ما لا ينصرف على حرف الكاية والتركيب اما الحكاية فهي موضعين الاول وزن النفل

مع الوصف لخواص واجمل المعاني ووزن النفل مع العلمية لم يوزن وسكر فاشا  
الصرف في هذين الموضعين بطريق حكمية العلمية ببيان ذلك ان هذه الالفاظ  
في هذين الموضعين في الاصل افعال ثم استقلت منازلة للعلمية اما الى الوصفية واما  
الى العلمية فاما من امتناع الصرف حكمية فعلمية يعني ان هذه الاسماء حين  
كانت افعالا كان يمنع دخول الكسرة والتنوين فيها فلما صارت اسماء  
ما كانت عليه من امتناع دخول الكسرة والتنوين لان معنى للحكاية في النظم هو  
ان ياتي به على نحو ما لفظه او لا من غير تفسير واما التركيب ففي البواني ووجه  
التركيب في العدل في قوله منتهى علمين نقدرنا وذلك لان الواضع  
قصد التسمية بعامة او لا الا ان عامرا لما كان من الاجناس خاف اللبس فعدل  
عن تلك الصيغة الى هذه لان عمر غير موجود في الاجناس فكانه سماء او لا عامرا  
ثم سماء عمرانيا وفي العدل في قوله ثلث ط فاذ في الاصل ثلثه مركب  
من لفظين والصفه في قوله لا ينصرف للحكاية ووجه التركيب في التانيث  
بالناظر امة او مودة انه مركب مع العلمية او مركب علامة مع الاسم والعلمية  
لا ينصرف للحكاية وفي الجمه اما تكرارها في الجمه والعربي او تركها مع العلمية وفي  
الجمع ان يمتد له جمعين وفي الالف والنون الزايد بنين انه مركب اما مع الاسم  
او مع العلمية او مع الوصف ووزن النفل لا ينصرف للحكاية وكله ضيف  
وان استقلنا با بطل بطول الكتاب ويورث الملل وقد يلحق ببعض ما ذكره



بعض نسخ المتوسط والحق انه ائبب الشارح في الحاشية وليس من الشرح  
وقال بعضهم انه احد عشر وهي التسع المذكورة وشبه الف الثانية  
كالالف على التشبيه بالف الثانية يعني اذا سمى ما فيه الف للاحاق كاربطة  
فانه لا ينصرف للتعريف وشبه الف الثانية هذه ايضا حلة فرعية لان الثانية  
فرع فالمشبه به اول بالترعية ومرعاة الاصل في نحو احمر اذا سمى به ثم بكر وهذه  
ايضا حلة فرعية لان الاصل اذا كان فرعاً فالحق به اول بالترعية والف  
اللاحاق الف يلحق الاخر وحدهما اي بلا مزة وشطها العلة وبدل على انها  
ليست للتناوب بمعنى ارطاة قال في الصحاح الارطى شجر من شجر الرمل يصنع  
بورق الاديم وموافل من وجه وفعل من وجه والواحدة ارطاة وطقق ناء  
التناوب يدل على ان الالف ليست للتناوب وانما هي للاحاق او بنى الاسم  
عليها وعند صاحب اللباب هي عشرة التسمية وشبه الف الثانية وعند بعضهم  
ثلاث عشر من الاحدى عشرة المذكورة والشبه بالاسماء الالهية كساجد على كونه  
على وزن لا يكون عليه احاد وانما احتاج الى هذا التاويل لانه خرج بالتسمية عن  
الجمع والحمل على الموازن كما قال ابو علي في سوابل انه لا ينصرف لانه منفرد اجمعي  
حمل على موازنه في العربية كصاحب فاعلى هذا يقبض الحلق ثلث عشرة على  
مناجيتها على الحال فيه نظر لانه يجوز ان يكون حالاً موكدة عاملاً مخدوف من  
قبيل انا فلان كرياً جواداً فانه لما كان مشهوراً بالكلمة فصحت الجملة معنى الكرم

والجود ومنها لما كانت النون مشهورة بكونها مزيدة تضمن قولنا وهي النون  
من الزائدة فيكون حالاً موكدة لمضمون تلك الجملة وعاملاً مخدوف وهذا هو  
مما يكلف به الشارح اللهم الا ان يكلم بزيادة الالف في اللام في النون  
لما ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى كمثل الحارثيل اسفارا وكما في قول الشاعر  
مررت على اللهم سنبين فالعدل فرع المعدول عنه ادلوا المعدول لما كان  
العدل اذ العدل بقى الاسم عن صفة الاولى والوصف فرع الموصوف لاحتياجه اليه  
وتبيينه لفظاً او معنى والهجبة فرع العرب لان له كل قوم اصل بالنسبة  
الى لغتهم اي لان الهجبة وجبته في كلام العرب وبكلم العربي بها مسوق بكلمة  
بلغته ولذلك يعل على العربي التكلم بها اذا ليست من طبعه والهجبة فرع على الواحد  
لان الجمع انما يكون من ضم الاحاد بعضها الى بعض فهو من اخرجها والتركيب فرع  
الافراد لانه ايضا عبارة عن ضم مفرد الى مفرد لجملا اسما واحداً وح لم يقل انه  
فرع لشئ وفيه نظر لانها فرع على التي الثانية مع انه يصدق عليها ما فيها من  
على ما زيدنا عليه وبعضهم قال اذا كانتا متاهنتين لاني الثانية والثانية فرع  
التذكير فيكونان فرع الفرع وحكمه ان لا كسر ولا تنوين اي حكم غير المنصرف  
ان لا كسرة ولا تنوين وانما جعل تعريف النون حكماً لغير المنصرف لان عدم دخول  
الكسر والتنوين يتوقف على معرفة كونه غير منصرف فلو توقف معرفة كونه غير  
منصرف عليه لزم الدور كما عرفت في العرب وانما جازانه يمكن ان يجاب عنه



نقرة لهم كما نضربهم منك فان قلت لم اخف الكسر والتسوية بالمنع من بين خواص  
الاسم قلت اما التنوين فلان لامره اختصاص بالاسم من بين ساير الحروف  
لانها للفتح وسو لا يوجد اصلا الا في الاسم لان الفعل متصل متاعل دائما فلهذا اخف  
بالمنع من بين اخوانها واما الكسر فلما بينهما وبين التنوين من المواضع من حيث  
ان الجر ومنام التنوين دون اخوة وكون حرف الضرورة الخ فان قلت  
اذا وجدت الضرورة لجب الصرف قلت نعم الا يربى اذا اضطر الى عدم حرف التعريف  
لا يجوز ان الحكم غير منصرف بالاسم لا بدول عن الاصل واما جاز حكمه لانه رجوع  
اليه وايضا لا يجوز ان تنوين الفعل والحرف وان يدخل عليها ساير علامات الاسم ضرورة  
وحكي الاختصاص من العرب من يصرف جميع الاسماء المعربة المتنوعة من الصرف واعلم ان  
في قوله وكون حرف الضرورة حاما اما اولاه ان دخول الكسر للضرورة لا يدل على حرف  
بل فيه ملته اقوال واما ثانيا فلا بد ليس على اطلاق بل مولدة انزب الاول ما لا يجوز  
صرف البنية بالاجماع وسوكل ما كان في آخره الف التانيث المقصورة او لا فائدة للشاعر  
في صرفه اذ وزنه معروف فامثل وزنه غير معروف الثاني ما يجوز صرفه بالاتفاق وسو  
ما عدا الفعل من كذا الثالث ما فيه خلاف وسو اقل منك فذهب الفراء والكسائي  
الى امثلة صرفه وان اضطر الشاعر وذهب البصريون الى ان يصرف لان المنافع هو  
الصفة ووزن الفعل فانصرف للضرورة كاحروا صغر وشال اعد ذكر ثمان لنا  
ان ذكره الخ ثمان بضم النون علم الى جنده رضي الله عنه وسو المراكري البيت وبقيها واحد

واذ في طريق الطائيف تجرح الى عرفات وتعال لثمان الاراك وضاع المسك  
ونقصه وتضع الي حرك فاستشرت راحمة قال النسي شرتقوع مسكا بطن ثمان  
ام مشيت بوزنت في نسوة عطرات اعد امر حاضر من اعاد وبسبب اصله اعاد واستفكت  
الكسرة على الواو فطعت الى ما قبلها فالتى ساكنان فحذفت الواو فصار اعد وفاعلم  
مستقره وذكر مشول مضاف الى ثمان لنا متعلق باعد وان تعلق بذكر فلا بد وان مكسوة  
لانها بعد الامر كان قابلا يتول ما فائدة الاعادة فقال ان ذكره هو المسك الخ وكون  
ان يفتح ويكون التعدير لان ذكره الخ لان حروف الجر تحذف من ان وان سماعا  
وذكره اسمها وموصيها فصل لا محل له من الاعراب والمسك جزان وكون ان يكون مو  
بتداء والمسك جزء والجملة الاسمية في محل الرفع جزان وما دوامه وهي الحبيبة  
مصدرية وكرره صلة والجملة في تاويل المصدر طرف ينضوع اي ينضوع وقت  
مكرره تحذف الطرف واقسم المصدر متناه كما في انيك خنوق الخج وميضوع مع طرفه  
في محل الرفع في جزان لهوا ولان والاستنهاذ ان ثمان غير منصرف للعلمية والالف  
والنون مع ان الشاعر صرفه لضرورة الوزن وفيه نظر لانه بدون التنوين يستقيم  
الوزن ايضا لان لم يطبع اعد ذكر ثمان رثمان متاعل وموموزون لان اجزاء  
الطويل لم يفتح الكف كما في قول الشاعر شاك احد اح سلمي ما قل فيناك للبين تجرد  
بالدخ فلا يعلج ما اورده للاستنهاذ بل المنه موما اسلفناه لانه لو قال زبعت نسوة  
بدون التنوين لكان وزنه نب في نس فلان ونس ليست من اجزاء بحر الطويل



لانه لما كان ما قبله وما بعده متواليا فيه نظر لان ما قبله ليس متواليا واجيب بان المراد  
 بما قبله قوله اما شاكر او اما كزورا وقبل ان نؤمن الكافرين بشركة المتوكلين وليس  
 بقوى اذا يكن التماسك لما بعده ولذا اکتى عليه شراح الكافية وبعضهم على ان المتوكلين  
 متوكلون نزع وبعضهم على انه للكن على لونه من يعرف جميع ما لا يعرف على ما سمع الا حش  
 اعلم ان لا يجوز منع الصرف المصروف للضرورة لما مر خلافا للكوفيين اذا كان فيه  
 سبب من الاسباب كنفوك العباس بن مرادس فاكان حصن ولا حاسب بنوقا المرادس  
 في حج واجيب بان الرواية بنوقا بن يحيى في حج يجوز ان يكون الحج مع صيغة  
 متوكلين الجوز علم نامة لمنع الصرف ولا يكون مع الصفة كذلك لان معنى العطل لا يؤثر الا  
 مع علم خصوصه بدليل ان في تمام الحج ووزن العطل وهو مصرف وفي ضاربه الصفة  
 والثابت وهي مصرف اي العدل خروج الاسم عن صيغة الاصلية الى صيغة اخرى  
 فيه منافسة لان الاسم بعد الخروج عن صيغة لا يثبت فكيف ينقل الى صيغة اخرى وتحققه  
 ان يقال ان الاسم مادة وهي الحروف الاصلية ومصورة وهي الهمزة الحاصلة تلك  
 الحروف وهي المراد بالصفة فخرج مادة عن صورة كانت لاني الاصل الى الصورة  
 اخرى مع بناء الممن هو العدل في يكون المضاف متذرا اي العدل خروج مادة الاسم  
 فصح فهي غير مصرف للعدل والصفة كما في قوله تعالى اجته مشربان كون صفة انما  
 هو كونه صفة في التركيب وهو غير موثر في منع الصرف لموضع وقوع خبر ايضا  
 كقول الله عليه وسلم صلوه الليل مثنى مثنى وناكيد كثنى الثاني في حديث وما لا كقول

٢٥  
 فاجتنبوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع ولهذا ذهب كثير من  
 المتوكلين الى ان منع الصرف ثلث ولوجه لتكرار العدل فيه في اللفظ والمعن لانه  
 عدل عن لفظ اثنين الى لفظ مثنى وعن معنى اثنين الى معنى اثنين اثنين  
 واجاب عن الحدس بان وضعية ثلث ليست طارئة لانه عدل عن ثلثة ثلثة  
 باعتبار كونه عددا لانه لا يستعمل هكذا عددا اصلا فيكون ثلث وصفا في اصل  
 الوضع فلا يحتاج الى تعدد عدل فان فيه لا يكون قوله كما في قوله تعالى اولي  
 اجته لاسات صنفه بوقوعه صفة في التركيب وان اتفق وقوعها فيه مثل  
 عن ابراهيم النخعي ان يجوز الحج بين سبع نسوة بهذه الآية وليس الامر على ما ذهب  
 بل من الآية واحد اعلم اثنين ان شئتم وثلاثا ثلثا ان شئتم ولو كان المعنى  
 على ما ذهب اليه قيل بلغة السبعة لانه اوضح واحصر والاصح ان لا يقال  
 لصف الرواية والمرجع في ذلك الى اللغة ومنها اخر ليس لمنع الاضافة فوج  
 ان يكون صيغة اخرى من هذا المذهب الى على فان قلت لا يلزم من عدم  
 كونه مستعملا باحد الامور الثلاثة ان يكون معدولا من اخر من لم لا يجوز ان يكون  
 معدولا من العرف باللام المضاف قلت اما الاضافة فلم بعد العدل  
 عفا لانه يستلزم البناء كقيل واما العرف باللام فلا يبعث العدل عنه لانه لو كان  
 معدولا عنه لوجب ان يكون معرفة كسره وموم لانه يتبع صفة للنكرة وان شئت  
 عليه الظرف فعدة من ايام اخر واختلف في سبب منع صرف والاصح ان منع



للصحة والعدل علم انه معدول عن جماعي اوجباوات وقيل مومعدول عن جمع  
 واعرض عليه النارسى وقال انما يلحق قطعا على فعل اذا كان من الالوان المنع  
 مذكوره من الجمع بالواو والنون واما ما يلحق مذكوره بالواو والنون فليس قياسا  
 ان يلحق على جمع قال الحدوشي الحق ان جعل المانع في اجمع وبابه العلم ان يكون جمع  
 عدل عن جمباوات لانه قياس قطعا العلم في الحظاوات جمع الحظاوات اي السماء و  
 ان جعل الصفة فمن جمع وامتناع تقدير غيره اما الصفة فلا من اول  
 الامر علم ولذا لم يدخل فيه الاام والصفة لا يباح العلمية واما الثانية والحجة  
 والجمع والتركيب والالف والنون قط واما وزن السفل فلما بينه وبين اوزان  
 العدل من التضاد ان فعال مبنى عند اهل التجاز وعلم ببناء ما ذهب اليه  
 المبرد وابن كيسان ان فاعلة التي عدلت فعال عنها لا ينصرف للتعريف والتأنيث  
 فلما عدل عنها الى فعال وذا ما العدل بنى وليس بعد منع الصرف الا البناء وقدح ابو  
 اسحق في هذه اللغة لان الزيادة المطل ليست مما تجوز البناء بدليل ادريجان  
 فالاول ما ذكره الحدوشي حيث قال ولا علم لبناء قطعا الاستبهة بنزال في الزنة  
 وقد كان العدل في نزال متدرا فيجب تقديره فيه وان كان في آخره راء نحو  
 حصار وبوار اسم كوكب وبوار الهلاك كانت لهاء الاولى فتدفعه في العدل  
 للضرورة ليحصل موجب البناء ليس على ما ينبغي بل يستعبر العدل موما ذكرناه عند اهل  
 التجاز لان العلمية والتأنيث لا يوجبان البناء فتعد حصول موجب البناء قد رغبه

٢٦  
 في غير ما مراد الباب اي فلما قدر العدل في المنى وجب ان تعدد في المنع من الصرف  
 وان وجد فيه العلمية والتأنيث لطرد بل لانه ممولد لا تعدد فيها عرب عند الجمع  
 كدلال اسم امرأة فان قلت يلزم على ما ذكرت ان يكون المعدودون الجازين بين  
 فلم يبق لتقول المصن وباب قطعا في بنم مني قلت نعم فان الجازين انما تعددوا  
 للبناء وينبغي للعرب وصف هذا اعدم الاحتياج الى تقدير العدل فيه  
 في الضعف ضعيف لما عرفت ان العرب موبينه البن المعذر فيه العدل ولما بينه  
 من البنى ومومن اسباب الترجيح وذلك لان التأنيث في قطعا انما كان لانه علم  
 للمؤنث ولا شك ان ذلك بعد ما عدل عن فاعلة ووضع علما للمؤنث الوصف  
 شرط الال الوصفية كون الاسم موضوعا لذات باعتبار معنى موال المتصور  
 ولاجل ان شرط الوصف المانع من الصرف الال فان قلت هذا دور لان شرط  
 كونه في الاصل يتوقف على حرف اربع وكون اربع منصفا يتوقف على شرط  
 كونه في الاصل شرط كونه في الاصل يتوقف قلت لا ثم ان حرف اربع يتوقف  
 على شرط كونه في الاصل ودليله بل انما جعل حرف اربع دليلا يعلم منه المتعلم انهم  
 بشرطون ذلك وان خفى سبب شرطهم عندنا فنكون ان شرطهم سببا لصرف اربع  
 ولا يكون حرف اربع سببا لشرطهم بل سببا لعل المتعلم انهم شرطون ذلك فلا دور  
 ولاجل ان غلبة الاسمية على الوصفية الال جعل الشارح حرف اربع اشارة  
 الى قول الوصف شرطه ان يكون في الاصل وامتناع اسود وارجم اشارة الى قوله



فلا يخرجه العلة. ويمكن ان يكوننا اشارة الى قول شرط ان يكون في الاصل ومفوظ  
وبيان ان اسود صفة في الاصل لم يرد بقوله لم يجرى اسم الجية ان جعل  
علما لهذا الجنس والالكان عدم انفراد العلية ووزن الفعل لان اعلام الاجناس  
موترة في منع الصرف كاسامة كالاعلام الاشخاص بل اراد ان اصل وضع هذه الاسماء  
للصوت بدليل ان استعمالها صفات اكثر واعلم ثم خرجت عن الوصفية بالعلية بين  
استثنى عن ذكر موصوفاتها ما واربدها الاسم ولذا قيل لاننا اسوددة لاسوداء  
وارفع جنة منقوطة. وعلمه قول حسان ثابت لا ذريني اى انكبن ومو  
من الافعال المذكورة الماضى والشمس الملقن والاخلط ابر قال للزاد هو الشراق  
عند العرب بنسبهم رسول عا طبا لعتبة او زوجة انكبن مع على بالامور وطبعين  
فاطابري فيها الى الامور بطاير بنسبهم عليك اى يكون شوماك قوله ذريني فعل  
وفاعلى ومنقول الواو بمنى مع على منقول منه بالامور متعلق بالمعلم وشيئين مطوف  
على على وحمل ان يكون واوه ايضا بمنى مع فالتاء للتعليل وما بمنى ليس وطاير اسمها  
فيها الضمير عايد الى الامور والجار والجرور متعلق بفعل حذف في محل نصب حال  
عن الامور عليك متعلق باجمل ومو محل نصب جزمنا لكان ذلك التاء  
في موضع الزوال المحض بفتح الميم اسم موضع من عرض يرضى بالظهر ومو من باب  
ضرب اى في موضع ظهور الزوال وكبرنا نأت نجلي فيها الجوارى ومو غير مناسب  
منا وماه وجور وجب منع من مرفها لوجود العلين مع وجود شرط وجوب

منع المرفضا ومو الجية واذا وجد شرط الوجوب فلا يكون فيها خفة فان  
قلت لام وجود الجية مع تلك العلين لان وجود الشيء ينوع على وجود  
شايطة كلها والجية وان كان احد شايطها موجودا ومو العلية لكن شرط  
الاخر ومو اما تركك لا وسط والزيادة على الثلث غير موجودا اذا كان  
كذلك فالخفة المتأومة لاحد السبين متخفة في ماه وجوره فيصير فالبقاءها  
بلا علة ان قامت العلية او بواحدة ان قاومت التانيث واذا منع  
الجواز فالوجوب يبلغ في المنع قلت ان الجية مع المتأين ليست سببا  
مستقلا كما موعده لمهور حتى يكون فيهما ثلث علل بل متوبة للتانيث و  
لا يلزم من كون شرط احد الامرين اذا كانت مستقلة ان يكون شرطها  
لا اذا كانت متوبة وقد اعترض على ماه وجور بوجه آخر يا بكم قلتم لم نجى  
فيها الامنع الصرف لان الخفة وان قاومت احد الاسباب لكنه ينبغي انبان وليس  
كذلك لانها متى قاومت العلية لم يبق شئ من التانيث والجية لان شرط  
لها وابتغاء الشرط يوجب ابتغاء المشروط فلا يصح الحكم على ماه وجوه بانها  
لم تجب الامتنع من الصرف واجاب بمصنف بان الخفة وان قاومت العلية  
لكن ينبغي انبان لان الخفة يفاوم العلية نفسها لا شئ ما ومو ليس شئ بل الامر بالعكس  
لان شرط التانيث مثلا العلية بنفسها والاثر ليس امرا محصلا في الاشراط ومو  
ايضا ليس شئ لا يستلزم ان لا نجى في كونه هذا الامنع الصرف ومو خلاف



ما عليه الجمهور واذا الحققت الاعتراض ورد جوابه فارجع شكك كما ينبغي كشي  
نما اسوق اليك اعلم ان بعض المتوهمين ذهبوا الى ان الحجج في ماه وجوده مستقلة  
واليه ذهب صاحب الكشف والفاضل الاسواني وميل الايدلس ايضا اليه  
حيث قال في مناديقه وموان السبب الذي يجعله ملحقا بالاسم ليس العلمية بل غير ما  
لان الحق لو قامت العلمية لانصرف قول واحد بدليل اذ رجحان فان فيه حجة  
اسباب ولو شكر انصرف ولان التانيث والحجج لاننا يشر لها الاح العلمية فاذا  
فاذا لم يثبت العلمية فلا ينبغي لها ان يشر اصلا هذه الكلمة وليس بصواب لان الحجج لو كانت  
مستقلة في الصرف لوجب وجوب شرائطها وهي طر ك الاوسط والزيادة على  
الثالث وهو اعتبارنا بشر ما العلمية فقط وذهب بعضهم الى انها متعوبة ومبينة لثالث  
وليس شرط مستقلا وعلى كلا القدرين فالحق عند وجود ما متعوبة وليست بموجودة  
حتى يتبادر احد الاسباب على المنسب الاول او السببين على المنسب الثاني فلا يوجد  
ماه وجوده وخلق وخص وامثالها الامانة من الصرف لوجود التانيث المعنوي  
والعلمية والحق شرط وجوده وسوال الحجج واعلم ان العلمية كما هي شرط لجواز منع صرف  
التانيث المعنوي كذلك هي شرط لوجوب منع صرف لتوقف الوجود على الجواز  
ويلزم منه ان ان سمي مثل شاة وذات مذكو وجب منع الصرف لانه متحرك  
الاوسط متغيرا وفيه نظر اي في وجوب منع صرف بل في جواره والذي يلزم  
مارة الاشكال الح وانت خير ما زاد في مادة الاشكال لان قولنا لانها بدل عن شئ

عن شئ ان كان المراد به الاله فممنوع لانها لو كانت بدلا عن الاله لما جئت عند الاله  
بالاها بل قبل سواه لان يلزم اجتماع البدل والمبدل منه وموهم جازي وان كان المراد  
بغير الاله فغيلة البيان على ان هذه المقام في شاة دون ذات لان كون اصله ذو  
ليس ثبت عند في كتب اللغة ولهذا بين اصل شاة ولم بين اصلها والصدق  
ان يقول والثاني شاة وذات ليست كذلك لانها غير موقوفة عليها ماء وماء  
التانيث هي التي يوقف عليها ماء وثالث من شاة ثلث اذا سمي به يذكر  
لم يصرف لتحقيق العلين وهي العلمية والتانيث مع تحقق شرط منع صرفها وهو  
الزيادة وانما قال وثالث من شاة ثلث اي ثلث التي هي مؤنث لوقوعها  
صفة للمؤنث لانها لو لم يكن مؤنثة لانصرفت بالعلمية قال الايدلس لو سميت بشئ  
وثالث صرفته على قول سيبويه وابي علي والاختش وجهه البصر من خلافا للحجج  
وانما انصرف لان الوصف زال بالتسمية وبزوال يزول العدل لثا زهما في حال  
التكبر ولانه عند العلمية لا يلاحظ عدلية ومادة من المسائل العديدة الطرق هذه التانيث  
والجزمي نظر الى العينة وهي باقية فاعتبر العدل مع التعريف وهذه اضعف لان العدل  
المصاحب للتكبر غير العدل المصاحب للتعريف فتاثر المصاحب للتكبر بزوال  
لازمة ولا يوجد تانيث مع التعريف فان كرجح الى حال التي كان عليها كاحر خلافا لاختش  
ولهذا كان كراج غير منصرف مع منصرف مع كونه اسم الفاعل لتحقيق العلين وهي العلمية  
والتانيث المعنوي ماعا وحقن شرط وجوده وهي الزيادة وفيه نظر لانه ليس اسم الفاعل



قال في الصحاح كدراع اسم جح الجبل وفي بعض نسخ المتوسط اسم جبل اللهم الا  
 يقال انه علم جنس كاسامة وقال هذا اذا لم يبق تعريف التوكيد اعلم  
 انهم اتفقوا على امتناع صرف اجمع وعلى ان احد سببه وزن الفعل ثم اختلفوا  
 في السبب الآخر فقال ابن الحاجب هو الوصف الاصل المفعول كان اصله معنى مجتمع  
 وان صار علما في باب التاكيد والابحار على موصوف حزن احر فهو عنده كاسود  
 وقال الخليل هو معرفة بنسبة كلهم يعني ان الاضافة في المعنى مفعولة فاذا قلت  
 جاءني النجوم اجمع فالمعنى جميعهم وقال بعضهم انها معدولة عن صيغة فباللام للتعريف  
 يعني ان اللام مفعولة وقال بعضهم السبب الآخر التعريف الوضعي كالاعلام اي وضع  
 تاكيد للمعارف فمن قال ان التوكيد صفة في الاصل فلا بحث فيه ومن قال انها  
 معرفة وتعريف اما بالضافة او بالام المندرجين فقد حصل الجواب عنها ومن قال  
 صنع مرحلة وضعت لتأكيد المعاوف المحقق بالمعارف واذا عرفت هذا فعلى  
 تقدير اعتبار تعريف التوكيد بتقدير اللام او بالضافة ايضا لا يحتاج شرط احد  
 الامرين لان اللام والضافة بجملتهما غير المنصرف منفردا وفي حكم المنصرف كما  
 لا يحتاج الى شرط احد الامرين على تقدير اعتبار تعريفها تعريف العلمة فانهم  
 اي شرط الجمع في منع الصرف امران اعلم ان الجمع كل لغة خالفت لغة العرب من  
 روم ويونان وفارس وغيرهم واختلفت في زون الاسماء الالهية فذهب قوم  
 الى انها توزن التوقف الوزن على معرفة الاصل والزيادة ولما يعلم ذلك بالاشتقاق

بالاشتقاق وهو مشتق منها وذهب قوم الى انها توزن ولا يلحق ضمة فلا يمكن صرفها  
 بالاوزان بل تخوف ما مور منها مخالفة لابنية كلام العرب ومنها ذلك الصرف في اعطاء  
 ومنها جعل الاشتقاق ومنها اجماع الصاد والجيم في كلمة كالصريح وسواها جميع في  
 الماء والجص ومنها نفع التراء للون كوزجس ومنها اجتماع القاف والجيم لا يجتمعان  
 فانهما لم يجتمعا في العربية الا في النسخ وسواها قال في الصحاح هو فارسي محرب  
 لان القاف والجيم لا يجتمعان في كل واحدة من كلام العرب ومنها نفع التراء الجمع  
 لاد الهمزة كخمسة قال في الصحاح المهندز محرب اصله بالفارسية انذاره  
 يقال اعطاه بلا حساب ولا سند از ومنه المهندز وهو الذي تقدر الابنية الا انهم  
 صبروا والزا سبنا فقالوا مهندس لان ليس في كلام العرب زاء قبلها حال ومنها  
 ان يكون فيها جرح حروف الغيرة كالظاف والياء والجيم والزا والشرط الثاني  
 احد الامرين وهو اما تحرك الاوسط او زيادة على ثلثة الحروف الاكثر اجتناب الزيادة  
 فقط فصول النقل لها والثلثة في محروفي عند مؤلا سواء تحرك الاوسط او اسكن كشر  
 ونوع وذهب قوم منهم ابن الحاجب الى ان متحرك الاوسط ينصرف وساكن  
 الاوسط ينصرف حقا واليه قال الجرجاني قال ولو لم يسم ينصرف مع الجمع  
 والتعريف وكذلك نوع وانما الزمومها الصرف لان الاسم على ثلثة اوف او  
 سط ساكن وصوفي غايه الحذف فقاومت ضمة احد السبين وكذلك التباس  
 في صندوق الا انهم لم يتركوا الصرف في اللون وتخيروا بين الصرف



وتركوا عن عبد القادر في ساكن الاوسط منع الحرف والصرف وهو اوضح  
 لورود الزيادة وتابعة صاحب الكتاب وصاحب الضوء فيكون في غاية  
 اللبس ولا يلزم من وجود الجمع النفل تجلها في التانيث المنوي لانها صانك  
 زائدة على السببين متحضة للنفل تجلها فانها لا تخرج زائدة ولا يلزم من بينها  
 زائدة مبتدأ غير زائدة وشبه مع لشين الجمع والناء اسم فله اعلم ان  
 جميع اسماء الملائكة وكذلك جميع اسماء الانبياء عليهم السلام لا ينصرف الا سبعة  
 تلك منها عيسى ومحمد وصالح وشعيت عليهم السلام واربعه اعجمية وهي  
 نوح ولوط ومود وثبتت كونهما سابغة على العرب واما موسى فان كان اسما  
 للبنى صلى الله عليه وسلم فغير منصرف للتعريف والجمع وان كان الحديقه التي تخلق  
 بها فان سمي بها لم ينصرف للتعريف وشبه الف التانيث وان تكررت صرفت  
 ووزنها مفصل من او ثبث راسه اذا خلفته بالمؤنث وقال الكسائي في فعل من ماس  
 عيسى اذا تخخر وعيسى في العربية فعل من العيس وهو البياض فيكون الف التانيث  
 فلا ينصرف معروضة وكثرة اولها لا تنصرف وكثرة ولا ينصرف معروضة ويجوز ان يكون  
 اعجميا فلا ينصرف للتعريف والجمع قال الجوهري عيسى اسم عربي او سرياني والجمع  
 العيسون بفتح السين ومررت بالعيسين واجاز الكوفون ضم السين قيل الواو وكثرة  
 قبل الياء ولم يجره البصريون ويأجوج وماجوج ان اخذوا من اجبت الناري  
 التبت صرفا ومن لم يشبه لم يعرف وكرهيا من جملة اعجميا فقط ومن اشبه من تركه

بطن الصبي اذا امثلا فمعرفة للتانيث ولا ينصرف معروضة وكثرة والمراد منه  
 الجوع الخ اختلفوا في نهاية الجمع ففهم من قال في عدم النطير في الاحاد واليد مال  
 الزخشي حيث قال في المفصل والزيادة التي لا واحد لها من لفظه جمع فان ومنهم من قال  
 في عدم احتمال الجمع مرة اخرى فاشبه النفل في ان لا يجمع فيه الجمع وبه النفل وقيل  
 لما لم يكن له نظير في الاحاد اشبه الاعجمي فلا ينصرف للجمع وشبه الاعجمي وقال آخرون  
 سمي يكر الجمع ان فيه جمعة تعطفها بالنظ واخرى تعطفها بالمعنى فاللفظية سمي انها لجمعة  
 لم يرد على مثالا واحد والمعنوية سمي انها جمع مجده مثلا ومنهم من قال لما لم يكن جمع مرة  
 اخرى صار بمنزلة ما جمع مرتين يعني انك لا يزال الجمع الى ان ينتهي الى هذا المثال فتخرج  
 جمعة جمع التكرار فلما انتهى الجمع عنده سمي نهاية الجمع وميل الشايع اليه واما قلنا جمع  
 التكرار لا يجوز ان يجمع جمع السلامة نحو الصواحيات قال الاذ لشئ من الموب من يجمع  
 هذا الجمع للمبالغة في الكثرة نحو صواحيات لتتدلى منزلة الواحد قد بدوا وقال ابو علي  
 من العرب من يصرفه على كل حال نظرا الى انه قد جمع وعلى هذا فوارير امنونا فعلم من هذا  
 امتناع الجمع بكسر او تصحيفا والى ما جمع منه اما النقص المبالغة او لغيره ولو قال يكر  
 وباء النسبة لكان اصوب واجيب بان لا يتنقص بمثل مداني لان باء النسبة تجرى مجرى  
 ماء التانيث وكذلك فرفوا بالياء بين الواحد والجمع في كوروى وروم كما فرفوا  
 بالياء في كوفرة وفرفوا اذا كانت الياء بمنزلة التاء فيكون قوله غير تاء مشعر بان يكون  
 به غير جري مجرا اما ايضا فلو رددت السؤال ولنايل ان يقول ح يلزم ان يقول







بن عبد مناف والخليف عند العرب مولى كونا بط شراوشاب قرنا ما و  
ودرى جانا بط شرا لفت نائب بن جابر الهامي سمي به لان كان قد اخذ شيئا  
تحت ابط وخرج لشراره فقتل بن موقبل قدنا بط شرا وخرج فمى  
ذلك وشاب قرنا ما لب امرأة يقال للمرأة قرنا ان اى ضمير نا ان وشاب  
قرنا ما اى ابنت حيت نا ما سبت به لانا كانت كذلك وطلجا اسم شخص  
كان يدز الجب اى نثره واعلم ان لو قال ولا بان تكون الثانى صوتا ولا  
بان يكون منضمنا للحرف الى اجيب عنه بان لم يجز صراخا عن تركيب يكون  
الثانى فيه صوتا كسورة او منضمنا للحرف كخف عش لان الاخر اذ عن الاسئلة  
احترار عنهما من حيث الدليل بمثل سبويه ونظونه سسود ونظونه  
شظا عما اعجيبا فان قال البارقي ان اصل سب بوبه وسمى راحة النفاخ لبنت  
بذلك لدكاته وكنت ابو بشر واسم عشرون بن فخر الحارثى كان ابو مولى  
بني الحارث والنظا الدمن المعروف والكسر افصح في نونه وبعضهم شعر  
لا حيرة الخوفي امله ان كان مسوبا الى نظونه اوجه الله بنصف  
اسم وصبر الباقي صراخا عليه في المذهب الاصح وانما قال في المذهب  
الافصح لان كونا سسود ونظونه مذهبين اكثرهما استعمالا بناء  
الاول والثانى والمذهب الثانى اعلم الثانى وحمله غير منصرف للعلمية  
والتركيب كونا سبويه ورايت سسود ومررت سبويه وح بنى

وتلج

وتلج يقال سبويهون بخلاف اللفظ الاول فانه يقال يها ذوا سسود وذو سسود  
ولى خف عش ايضا مديان احد مديانها على الفخ والآخر اعراب الثانى وحمله  
غير منصرف اذ عرفت هذا الخ يكون الضمير في جعل لكل واحد من المذكورات اللفظية  
عش فقط كما صح بعضهم كوعران وفضلان وسحان مثل ثلثة امثلة لان الاول  
مكسور الاول علم شخص والثاني مفتوح علم الوزن والثالث مضموم على التسبيح و  
ما راجعان الى علم الجنس كاسامة لان الاول علم الجنس هذا الوزن والثاني في الجنس  
التسبيح ولم يخلف في سكران وديمان النديمان المنصرف مومن الدم ومو  
الماسم يقال رجل نديمان اى نادى وامرأة مذمومة لامن ندم بالكرة فانه  
غير منصرف كعطشان ومؤنثة ندى كعطش وجمع الاول ندام وجمع الاول ندام وجمع  
الثانى ندامى الامتنعوا من الحجى الى العربى كيم قال الجوسرى قلت لابي على الفارسي  
اعلى موقال معرب قال وليس في كلامهم اسم على فعل الاخت خصم اسم عيسى بن عمرو بن  
بهم ومومن خفت الشيء بالكرة اخفه خصا قال الاصمعي سوا كل جمع النعم وبغى اسم لست  
بصنع به وشلم اسم بيت المقدس ومما اعجب ان يذرا اسم ماء من مياه العرب وعمر  
موضع وزاد الخ بنى عن اسم موضع وزاد بعضهم شمر ووح لا يتوجه الاشكال  
بنرجس الخ اى جين حصل الجواب عن نرجس كونه عينا بل للتأويل كونه علما وعن  
اسود بان قول الشاعر بعد استعمال اسما لا يتوجه الاشكال بنرجس علما ولا باسود  
اسما للجنة لان الجواب الثانى جواب عنها لانه لا يمتشى في نرجس نقول هذا اجل



يعمل اي نجيب مطبوع على العمل وناقة ذلك وكذلك حكم ارميل فانه غير مخصوص بالفعل  
وصوفنا بل للنساء يقال رجل ارميل اي لا زوج له وامرأة ارملة اي لا زوج لها اعلم ان  
وزن الفعل انما يوزن مع الصفة كاجرو مع العلية كاجد وكذلك نصف اريت وفيه  
وزن الفعل والثاني وان الاوزان على اربعة اقسام احدا مختص بالاسم كغلس و  
فعل وضلع وحمل وعنى وابل وصر ووالرابع ما عدا فعلا والخامس باجعة والسبعة  
بالاثر الثاني ان يكون مشبها بين الاسم والفعل من غير ترجيح لاحد على الآخر  
كخضرب وعلم وظرف ودوح وصارب ومارب امرا وهذا القسم ايضا لا يؤثر  
التسمية به الا عند عيسى ابن عمرو يوش الثالث المختص بالفعل كخضرب وضرب وضرب  
وانطلق واحمر واحار واستخارج واقطع واخشوش واجلود واسلخ واجرحم واقتور  
ولا عبرة بدول له وبه بهته بابن عرس شذوذه والرابع ما في اول احد الزوايد  
الاربع كواحد واحمر ويزيد ويقلب وحكم هذا القسم حكم المختص في منع الصرف  
وما فيه عليه موثرة الح قول الامامي شرط في مستحق مفعول جالح اي  
عله وموثره في قول لا جالح موثره حال من فاعل جالح وقوله الا العدل ووزن الفعل  
مستثنى من المستثنى المفعول اي لا يجتمعان معا بالاسم فانه لا اوزان العدل  
فعل وفعال ومفعول وفعال ولا شيء من اوزان الفعل يوافق هذه الاوزان  
حتى يتوهم متوهم انه قد جفع في اسم العدل والعلم ووزن الفعل قال قول يوزن  
الاشين دون الثالث مع شأويها ترجيح بلا مرجح ولنا بل ان نقول مما سبقت ان

عليها والسبق كاف للترجيح وخالف سبويه الاخفش في بعضهم الاخفش بالنصب  
والظاهر رفع لانهم صرحوا بان الماد بالاختش في هذه المسئلة هو ابو الحسن اما ابو الحسن  
سعيد بن مسعدة فليد سبويه واما ابو الحسن علي بن سليمان فليد المسئلة لا الاختش  
الذي هو ابو الخطاب اشاد سبويه وح فالظاهر ان ما عدا ابو الخطاب لا يقصد  
الامام مخالفة لان الاستناد لا يقصد مخالفة التلميذ بل الامر بالعكس عرف بدوق  
سليم وطبع مستقيم فان قلت اذا كان الخالف بالاختش فلا يستقيم قوله اعتبار الصفة  
لان المبنى للصفة ليس هو الاختش قلت قوله اعتبارا بديل الاشغال من سبويه على معنى  
ان الاختش خالف ذلك الاعتبار اذ اعتبر الخالف في ذلك لا اعتبارا بدوق فيجوز المعنى  
وموان يقال لو كانت الصفة الاصلية تعينه حاصل السؤال ان امره عند التكرار  
حاشا وامثال عند العلمية شيان عدم كونها وصفيين في الحال فلم يعتبر الاصل  
في امره ولم يعتبر في حاشا وفي بعض نسخ الكافية لما يلزم من اعتبار متضادين  
والصواب لما يلزم من ايهام اعتبار متضادين كما وقع في بعضها لانه لم يعتبر الصفة  
تحقيقا حتى يلزم تحقن المتضادين بل يعتبر في تقديره فلا يلزم الا ايهام كقول  
انا في وبعد الحوض الى الوعد النحرين والحوض بضم الحاء وسكون الواو جمع الاحوص  
وكذا الاحواض والحوض بالتحريك ضيق في موضع العين واراو بعد عمر  
وعبد بن عمرو بن شريك بن الاحوص ونحن بالحق في الاحواض او لا الاحوص  
بن جعفر بن كلاب واسمه ربيعة وكان صبيبا العينين منهم عوف بن الاحوص وعمر



بن الاوص وشريح بن الاوص وكان علمه بن علان بن عوف بن الاوص فافر  
 بن الطيفل بن مالك بن جعفر فاما الاعشى علمه ومدرج عامرا فاعده بالتلفاسد  
 الاعشى قصيده منها هذا البيت تقول نبيد بن عمرو وشريح بن الاوص لودفت  
 عن شراحوص لكان اولي انا في فضل وفاعل وبعد الحوص من الجعفر في محل الغيب  
 ما حال من الحوص والفاء لطيف في بيت الاوصا فاعل شرط والجواب محذوف  
 ولكان اولي والاسناد ان اعبر المتضادين وبما العلية والوصفة في اوص  
 في حكمين مختلفين حيث اعبر العلم في منع صرف والصنف في جمع على الحوص لانه  
 فعلا انما هي جمع افعل اذا كان صفة فقال قوم انه صرف وقال قوم لا يجر  
 منصرف وقال قوم ان بنى علان منع والاصرف وللإشارة الى هذا الاختلاف  
 قال وجمع الباب باللام او الاضافة يجر بالكسرة دون ينصرف لان دخول الكسر  
 متعلق عليه دون الانصراف فان قلت فلم اخص اللام والاضافة دون غيرها  
 قلت لانها بغيران المدلول متعلق عن العموم الى الخصوص فلهذا قوى امرها ولازمها  
 يتومان مقام التنوين ويضادانها والمضادان نساء وبان في التثنية فلما كان  
 التنوين دليلا على كمال قوة الاسمية فكذلك واللام والاضافة المرفوعات  
 انما قد المرفوعات لان الرفع مستغن عن النصب بل هو فان الكلام يتم به  
 دونها ولم يرجع الضمير الى المرفوعات الخ وحمل ايضا ان يكون الضمير  
 راجعا الى المرفوعات قال الطدثي وانما قال هو وان كان راجعا الى المرفوعات

لانه يجوز التذكير والتانيث في ضمير لفظين وضعنا الشيء واحدهما مؤنثة  
 والاخرى مذكرة واعتبار الاجزاء اولي ولان الجمع المحلى باللام يراد به الحقيقة لا  
 الافراد كما تقرر في اصول الفقه الا بى اذا قال والله لا ازوج نساء لا بحث  
 حتى تضمن ثلث ولو قال والله لا ازوج النساء بحث بواحدة فلما جازى الى  
 ارجاء الغيرة المرفوعة كما قال الشاعر لان الرفع للناعل في الاصل الخ  
 هذا عند الخليل وذهب سيبويه الى ان المبتدأ هو الاصل والناعل محمول عليه وتجب  
 الاختصاص وابن السراج الى ان كل واحد منهما اصل بنفسه ليرجح مذكورة في المطول  
 لا كاسم المنقول لان مرفوعة ليس ناعل بل منقول مالم يسمى فاعله فيه نظر لانه  
 وان لم يكن فاعلا عنه الا انه لا يخرج بهذا اليمد بل يقول على جهة قيامه به لان اسم  
 المنقول مسند اليه وليس جهة قيامه به قال الزوزنى وعن سبب الفعل بل معنى الفعل  
 حتى ان الامام كرم الدين الرضائي في شرح الكافية اعذر عنه وقال ولم يتل او معناه فيدخل  
 فيه الظرف المرتفع بعد الضمير نحو زيد في الدار او الظاهر في نحو زيد اما كما به  
 لان الرفع في الحقيقة الفصل المندرج واسم الناعل اي وقدم الفعل وشبهه  
 على الناعل لا في جملته هذا العهد قال المصنف في شرح المفصل لا احتياج الى هذا  
 العهد لان زيد لم يسند اليه قام بل قام اسند الى ضميره وهو وجه جميعا مسندا ان  
 الى زيد الا ان انتفى ان الضمير هو زيد فتمم ان وارده وليس واردا على جهة  
 قيامه به متعلق باسمه والضمير في قيامه للفعل وشبهه وفيه بلما يدخل فيه الناعل



الذي تقوم الفعل به حقيقة. وهو ان يكون الفعل امرا وجوزيا محققا كالعلم بخلاف  
العرب والعجم فانها لا يتوهمان بالفاعل على الحقيقة بل مما نسبنا قايما بالمتبينين  
وخلاف مات زيد ولم يتم زيد فانها معدميان فالفاعل عنده وفي قوله عنده  
تظلالا لخلاف لاحد في هذه الشروط بيد ان الكوفيين ذهبوا الى جواز تعديه  
على الفعل واسندوا ما استدلوا به صدوت فاطوت الصدود وقلا وصال  
على طول الصدود يدوم فان الوصال فاعل يدوم واجيب بان من قبل قوله تعالى  
وان احد من المشركين استجارك ولم ينقض الحد بمثل زيد الى وسبب روده  
ما اسند اليه الفعل فان قام في قولنا ان قام زيد تمت لم يسند الى زيد بل هو  
على شرف الاسناد وعلامة غير قائم بالفاعل كما ان غير قائم بالمفعول فيكون قايما  
بالمتكلم فلا حاجة الى قوله او شبهه لان الفعل الحقيقي الذي هو المصدر موجود  
في اسم الفاعل والمفعول وغيره فيكون قوله ما اسند الفعل شاملا لا يستغنى عن قوله  
او شبهه ويمكن ان يجاب عنه بان المراد به مدلول الفعل الاصطلاحي او شبهه  
اي مدلول شبه الفعل الاصطلاحي اعني الحدث بعينه مدلول الفعل الاصطلاحي و  
مدلول شبهه اي المراد بالفعل مدلول الفعل الاصطلاحي اعني الحدث دون الزمان  
ومدلول الفعل الحقيقي وهو الحدث ايضا لجواز عود الضمير الى بعض مدلول المذكور  
جواب سوال يرد على قوله اعني الحدث والضمير قيام يعود الى ذلك المدلول وتقرره  
ان يقال مدلول الفعل الاصطلاحي هو الحدث مع الزمان لا الحدث فقط فكيف

يصح رجوع الضمير الى بعض المدلول فاجاب عنه بان جاز كقولنا تعالى لو ساقرب  
وفيه نظر لان الحكم لجواز عود الضمير الى بعض مدلول المذكور قطعاً من غير دليل حكم ولو سلم  
مدلول الفعل الحقيقي ايضا مآل الحدث فلم لا يجوز ان يراد منه وجه يرد قوله فلا  
لا حاجة الى ولو سلم فالقائم بالفاعل ليس ذلك المدلول لانه لا حصول له في الخارج  
بل في الذهن بل القائم به هو ما صدق عليه ذلك المدلول في الخارج افا هو المسند اليه  
اولا فيه نظر لان انصباب عمل العامل على المتبوع والتابع ليس هو على التتابع بل  
ينصب عليها دفعة واحدة قال صاحب الكشاف في الفصل واما التوابع فهي رفعها  
ونصبها وجرها داخل تحت احكام المتبوعات ينصب على العامل على القيليين انصبابه  
واحدة وكذا موجد للفاعل غالبا قوله غالبا احتراز عن مات زيد وقرب  
زيد ولم يتم زيد ولهذا جاز ان يقول ظاهرا الرايدان منطلقين فان الضمير المنفصل  
بالماضي عائد الى الفاعل وهو الزايد والتقدير ظن الزايد ان اياهما منطلقين  
مع وجود الضمير بعده في الموضعين اي ضرب غلامه زيد واكرمته وضربت زيدا  
واعلم ان الاختسار ابن جني ذهب الى جواز عود الضمير الى المفعول وانما خال لا ينوي  
فيه التقديم فباسم على الفاعل والثاني بمنزلة المفعول في مثل اخذ والصواب  
ان يقول اعلم ان المفعول الاول والثاني من باب اعطيت بمنزلة الفاعل والمفعول  
في مثل اخذ ولا حاجة الى اثبات احد منهما للمفعول ومن كان يعطي حتم النص  
فان النصا به مفعول اول وحتم مفعول ثان فغيره ومن كان يعطي النصا به



حقن وان كان الثاني كان التول با ضرب الاعراض يستغنى وان كان جواز  
 ما ضرب الاعراض يدمع عدم تعدد المستثنى المفعول بل كان المستثنى المفعول هو الاول فقط  
 دون الثاني بمعنى ما ضرب احد الاعراض بدليل الاخر محمول معذرا لا يمنع ان يكون  
 فاعلا لما ضرب ج لان المروض ان التعرّيج في الاول فقط فيكون التعذر ما ضرب  
 احد الاعراض ضرب زيد فيكون ان محمول فعلين فلا يكون تعذرا ويبنى ضرب الاول  
 على فاعل مع ان الاخرش اجازته اي اجاز كون زيد المؤخر المتأخر للقدم رتبة فاعلا اذ اجاز  
 بناء الفعل على فاعل وهو صريح في عبارة الحدوداني فافهم واذا عرفت ما ذكرنا فانظر  
 باقي ويمكن ان يجاب عنه بان جمل قوله او وقع متول بعد الاعلى ان وقع المتمول وحده  
 بعد الاسمي للكلام او متول لما كان الثاني بما قدم المتمول مع الا فاعلا للمتعد  
 عند غير الاخرش وعند القامر نوع بناء الفعل الاول على فاعل فلم يجر المسئلة وان وضعت  
 لاجل تعدد المستثنى او يقول اذا جازت ما ضرب الاعراض يدمع عدم تعدد المستثنى منه  
 وجعلت زيد فاعلا لضرب المذكور فقد وقعت فيها قرينة من وجه احتمال كون  
 الحرص فيها والمنصور الحرص في احد ما لا بد على تعذر كون فاعلا لضرب لا يتصل ان  
 يكون الحرص في احد ما لاحتمال ان يكون فيها واجاب عنه صاحب المفتاح بان تقديم  
 المتمول مع الاعلى الفاعل قليل الدور لا يستلزم قصر الصفة قبل تمامها على الموصوف  
 لان الصفة المنصورة على عرومى الضرب المستد الى زيد لا مطلق الضرب وليك  
 يزيد ضارح لخصومة الخ الواولي من البيت ومولضار الهاسل نزل يزيد بن

نمسل

نمسل وقيل يعني جذنا اسمي برامة ناويا من الدولو والجواز غادر وراخ ليك زيد  
 ضارح لخصومة الخ الحدث البتة ورامة اسم موضع بالبادية ويروى بروية  
 وثاوبا من ثوى بالمكان اقام برينوى ثواء والدولو والجواز ابرجان من الانثى  
 عشر برجا والغادي والرايح السحاب الذي ينشأ هباحا وساء وليك من البكاء  
 ويزيد علم شخص وضارح من ضرع الرجل ضارعه اي خضع وداو مخبط من اخبط  
 فلان اذا كان كيطب مع وفك من غير اصره ويطح من طاح ويطوح ويطح بملك وسط  
 والطوايح جمع المطوح والقياس مطاوح فالطوايح بين المطحات اي الملكات تقول  
 يحق الغادي والرايح فاسمى بذلك المكان وليك يزيد رجلا خاض لخصومة وطالب  
 معروف لانه موالي غير لمن اغارة والغايض المعروف على من طبعه وفاعل يحيى غاد  
 رايح وجدها متمول واسمى فعل من الافعال الناقصة مع اسمها وجزا وموتا وباني محل  
 الفرباض محمدنا ومن الدولو متعلق بسبق وجوز ان يكون بالحذف في محل النص حال  
 من غاد ويزيد متمول افعم مقام فاعل ليك ومومن بكاه لامن بكاه عليه وضارح فاعل  
 فعل محذوف اي سكره ضارح وخصومه متعلق بضارح ومخبط مطوف عليه ومن وف  
 جوما مصدرية والجار والمجرور متعلق بمخبط والاستثناء على ان الشاعرا حذف الفعل  
 لنظام الفريضة لانه لما قال ليك يزيد كان سابقا قال من بكاه فقال ضارح وفديروى  
 ليك على صيغة المبني للفاعل ويزيد بالنصب ج الاستثناء فيه واذا تارة  
 النملان لما تامل في الفاعل المضروكان باب اعمال الفعلين مما يهضم فيه الفاعل عتبه

٢٦  
 معصا سقى  
 راسه اسى ذاردا حبه  
 وعلاسا حبه  
 وعاد وراخ فاعل سقى  
 صباحا وشتا



نقولا واذا تنازع الجاعل واعلم ان المصير المستعمل في هذه المسئلة مجازا مسامحة حيث  
اراد بالتعليق السامعين وحدث اراد بها العالمين او اكثره وحكي العدي عن البغدا  
داين اشتراط حرف العطف وليس بشئ لان محم في حرف العطف كمن يقول  
تعالى انوني افرغ عليه قطرا او اكثر كقولنا اللهم صل على محمد كما صليت وبارك  
ورحمته وترحمته على ابراهيم وسواها عن التعليق المذربين بعد قوله  
فقد يكون في الفاعلية العوالب ان يقول عن التعليق ومومنز وقيل الاولى  
ان يقول قبل قوله فقد يكون الى اخره ومولبي شئ لان يبين وموقوله اي  
فقد يكون تنازع التعليق بعد قول المصير فقد يكون في الفاعلية وموط  
لاستواء التعليق اراد بالاستواء انه يجب لكل منهما ما يجب للاخر اذ يستحيل  
التنازع في المصير المتصل لان معنى التنازع ان كلا منهما يصلح ان يكون عاملا في المتنازع  
فيه والمتصل بعامل لا يعمل فيه غيره فلدفع الالتباس معنى اما استواء التعليق  
في الاخبار اذ تنازعها محطبا او متكلما فلدفع الالتباس المحاطب والمتكلم به لانه  
اذا قلت ضرب واكرمت واحمرت الفاعل المحاطب والمتكلم بنفسه لانه لا  
يعلم ان فاعل ضرب محاطب او متكلم امرته او غايب وموط وفي بعض النسخ وانما  
ما اظاهرا بعد ما لا شاع تنازعها محطبا بعد ما لا استواء التعليق في الاخبار سواء  
كان محطبا غائبا او محطبا او متكلما لدفع الالتباس فكل مما يتعلق بقوله لدفع الالتباس  
بالاستواء ويكون علم لعدم تنازعها في الغائب والمحاطب والمتكلم مطلقا

٢٧  
لا المحاطب المتكلم على ما في النسخة الاولى فيكون معنى قوله لدفع الالتباس لعدم تعلق كل  
من العالمين بمحمول الآخر وفي عبارة الركن اشارة اليه حيث قال لانه اذا وجهها الى  
استواء في صحة اتصالهما اذ نقول للمتكلم قلت وضربت والمحاطب ضربك و  
واكرمت والغائب زيد يضرب وقام فان كلا من التعليق اتصاله ما ينبغي ولا يمكن  
اعمال احدهما اتصالا لآخر لان شرط التنازع توجيهها الى شئ واحد ومومنا منتف  
وكذا في غيره اي في التنبيه والجمع كوفنا وضربنا وقمنا وضربنا وقامنا وضربنا  
ولاجاب عنه بان معمول احدهما حذف لانه قال ابن الحاجب في بعض المتنا  
خرين انه من هذا الباب وموغلط اذ لو كان مذهبنا اعلت واحدا وجب بغير  
في الآخر فاعل اذا حذفه على مذهب الكسائي فنقول على تقدير اعمال الثاني ما ضربت  
وما اكرم الانا ورحمة المعنى لانه يصير المعنى سلب الضرب عنه والمقصود حصول الفرق  
وحصره فيه وعلى تقدير اعمال الاول بالكسر واذا حذف فلا بد وان يكون متبوعا لاجتناب  
التصل اليه ويلزم فساد المعنى ايضا فلا بد وان محل على حذف الانا انكفاء بالمذكور حتى  
يكون التقدير ما ضرب احد الانا وما اكرم احد الانا هذه والشارح لم يرض به حيث  
جعل من باب التنازع وجعل الحذف غير مناف له وانت جريانه ليس منه سواء ضمير  
معمول احدهما كما مومضب العزيمين او حذف كما مومضب الكسائي لانه عبارة  
عن تنازع العالمين في معمول يصح وقوعه معمولا لكل منهما ومومضف بما نحن فيه للزوم  
الفساد كما عرفت سواء اصر او حذف قال الحذني ولا يخفى هذا عن التنازع لانه اذا اعلت



الثاني في الا انا يكون الا انا الآخر عهد وفامن الاول وان كان بالعكس فبالعكس وكل  
 تنازع الآخر ان يكون عالما في الباقي كما في ضرب واكرمت زيدا بينه كمن ليس  
 من التنازع المصطلح لانه منارعة عالمين في معمول يصح عمل كل منهما فيه واذا عمل  
 احدهما فيه بعين الآخر لضيقه لمعقوظا او محذوفا فلا يكون ما ضرب وما اكرم الا انا  
 من ولم يرب الحكم المذكور عليه وسوان مساويا في العمل بعد ما صح اعلاهما حتى ياتي اختلا  
 البصر والكوفة في ان اعمالهما اول دون ان يكون احدهما قويا دون الآخر لان لا يكون  
 لافق بالاشاق كما سمى ولزوم الامر الثاني نظر وجهه ان يقال لا م عدم تساويهما  
 في العمل في الامثلة الثلاثة فان الضل كما يعمل قد ما يعمل موخر او جوا به ما ذكره الهه شي  
 وسوان الثاني ضعف تقديم معمول فلا يقال في الاول فاعمالا في الثاني بالاشاق  
 اي وجاز مثل هذه المسئلة الاولى ان يقال اي وجاز اعمال الثاني فيما اذا افقضي الضل الاول  
 الرفع والثاني الضعف عند البصرين على المختار والكوفيين لا على وجه المختار خلافا للفرق  
 فاذ وان كان من الكوفيين الا انه لا يجوز اعمال الثاني يوجب اعمال الاول وتاجر الضمير في  
 وضعت زيدا مولى للزوم احد الفسادين ولما قلنا ان اول لان كلام الشارع يومئ ان الزاء  
 ينسب هذه المسئلة وليس كذلك بل ينسب اعمال الثاني ويعلم منه انه لو افقضي العالم ان الرفع  
 او الضعف او الاول الضعف والثاني الرفع او الاول الرفع والثاني الضعف واعمل الاول دون  
 الثاني جازع عند الفراء وفيه نظر لان اعمال الاول دون الثاني جازع عند الكوفيين اجمعين بل عند  
 البصرين على الوجه عند المختار فلم يكن الاستناد جوازا اعمال الاول دون الثاني ان الفراء فقط

فخطب المسند اليه دون الباقي كون معمول فاعلاهما في المسئلة الاولى ومنولا لهما في الثانية  
 والحجاب اعمال الاول دون الثاني في الرابع من باب من الاضمار قبل الذكر والحذف ما المسئلة  
 الثانية قد ما من هذه الجملة سوى محض لا يمكن لاعمال التعليل لتد عمل التعليل عليهما مختلفين  
 في محل واحد ولم يكن لا يجاب الاول لانه على تقدير اعمال الثاني الاضمار قبل الزك على موثي هذه المسئلة  
 متفق مع الكوفية وفي بعض شروح الكافية ان الزاء يوجب اعمال الاول اذا كان الثاني  
 ينسب منولا لتد عمل التعليل عليهما مختلفين في محل واحد ويرفع الفعل وينسب معموليهما احدا  
 كاتبا بغيران الرفع او الضعف والذي يطول قول الفراء اي قوله لا يجاب اعلم الفعل الاول  
 فيما اذا افقضي الاول الرفع والثاني الضعف لانه قد كان متوينا الى ان لا يثبت  
 لطيف الفقه والكلمت جج الكت على قياس الكبر الذي لم يستعمل استعمال عند المصنف  
 الزخم وليس كمت ججا للمصنف لا يكسر لانه باب علامة التصغير والكلمت الفرس الذي دونه وعنده  
 اسودان ولولم الكنة ومع حرة مشيرة نفي الى السؤال قال سيبويه سالت الطليل على كمت  
 فالفاصل لادين السواد والحرة كان لم يخلص واحدها قارا دونا لتعريف ان منهما والحداد  
 والمدامات الشديدة الحرة من الفرس ويعزه والمفوض جمع من ومنه الظاهر هو الى ما دل استثنى  
 لون مذمب ان ليست لون الذمب وهو الاضمر وواحد بالذمب اسم الذمب او يكون صفة  
 لمحذوف اي لون في مذمب ويرى واستثنى لون مذمب اي اشترت حرة فتقول  
 واذا ساء شديدة الحرة كان متوينا جري فاما لون في مذمب استثنى لون معنى اصول  
 شراخود وسرما صر قوله وكنا منصوب بالطف على ما قبله مدحمت صرنا وفاعل جري سبزه



راجع الى لون مذنب وفوقها نصف الطرفه واستشرت عطف على جرى وفعل كسر  
 راجع الى كذا لون مذنب منقول استشرت والجلال العظيمة اعني جرى مع مخطوفا في محل الرفع  
 جزكان ومن مع اسمها وجرها في موضع الضميمة قول وكنا والاسماء والافعال في الاول  
 ونصب لكون مذنب استشرت نحو حسبي مطلقا وحسبي مطلقا اعلم ان فيه تنازعا قبل التنازع  
 المذكور وموان حسبي وحسب تنازعا زيدا او اعل الثاني واضر الفاعل في الاول كانا على  
 المشي فاعل الاول واضر منقول الثاني على الحنا روي بعد هذه التنازع تنازعا فيما ذكره الشارح  
 والمراد من امتناع الاخبار في المسئلة الاولى امتناع الاخبار متصلا فان لو كان متصلا  
 متنازعا عن منقول النسل الثاني كقولك حسبي وحسب زيدا مطلقا اياه وذلك يجوز كذا  
 عن الثقات وهذه العناية بتدفع بط الشارح لطابق الملتصق المراد اي لطابق التظاير  
 الضميمة التي هي موكرا لمصارف الذي هو يرد في التباس المنقول بما هو فيه يعني  
 لو لم يفر المنقول لم يعلم ان للمنول كبر او خال او غيرها فقول لم اطلب محذوف وتذيرة  
 لم اطلب الملك والمجر فان قلت الكلام في تنازع التعليل واعمال احد مما سواه حذف منقول  
 الآخر واضر قلت انما يتا في هذا الكلام بعد ما امكن التنازع وان كان ممنوع لما عرفت من الفساد  
 فان قلت انما يتا في ذلك تغير الفساد ان لو جعلت الواو في ولم اطلب للطف اما لو جعلت اللام  
 كما هو مذنب بعض الفساد ممنوع اذا بصير لم اطلب مطلقا على جواب قلت الجواب عنه من وجوه  
 احدها ان واو العطف اكثر والضمير الى الاعم الاغلب ارجح وثانيها ان سياق الكلام يدل على ان  
 يطلب الملك لا التعليل من المال لان قال بعده ولكنما اسى لجد مؤثرا في ملك موكرا وثالثها  
 ان المتع لا يضر لان الواو وحيل الامر به فالجواب عن في مقام المتع فكيفهم افعال الفساد وانما

٢٩  
 واما الكوفيون فهم في مقام الاثبات فلا يكفيهم افعال السداد ولم يذكر الحال والتبيين  
 مع انها لا يتبعان موقع الفاعل وانما لم يتبعان موقعه لوجهين احدهما ان وقوعهما موقع الفاعل  
 مما يجوز اخبارهما وما لا يكونان خبرين والثاني ان الحال في الحقيقة خبر عن ذي الحال وانما  
 النسل اليها بصير لم يخبر عنها وذلك يرفع حكم وضعها والتبرجعي به لرفع افعال السابق وحذف  
 السابق وقامته مقامه برفع عنه ما وضع له وكنا لم يذكر الطرف غير الممكنة وجزكان واخوانها  
 اما الطرف غير الممكنة فاقامتها مقام الفاعل بفضي رفعها وعدم يكملها يقتضي لزومها  
 الضميمة على الطرفية واما جزكان واخوانها فلا يردى الى جعل الجرح اذ خلافا للفرق  
 فان اجاز كين اخوك فبين المنقول به لان يتوهم مقام الفاعل لا مذنب البعدين  
 واما الكوفيون وبعض المتأخرين فذهبوا الى اولونه لان واجب فان لم يوجد  
 المنقول به فاطبع سواء قال نعم الدين الرضى اذا فسد المنقول به فالاكثر والاعلى ان  
 تساوت البواني في اقامتها مقام الفاعل ولم ينفصل بعضها على بعض ورجح بعضهم الجار و  
 الجور لان منقول به لكن بواسطة وبعضهم الطرفين وبعضهم المصدر وليس بواجب  
 لن على الواجب رفعه واسم حسن وصف المصدر والمبهم من الزمان اذا التاب عن الفاعل  
 بحيث يكون مثله في اقادة ما لم يفده النسل فلا يقال ضرب ضرب ولا يبرق واما  
 العين منه والكان فلا حاجة الى وضعه كويسر وسر فرسخ وجلس في الدار لوجود التاني  
 وقيل ان المصدر والطرفين انما يند الهمالا اسم فاعله الاتساع والاجزاء جري  
 المنقول به المتعدي اليه بغير حرف فلما يند المتعدي للمنقول اليه كذلك يند الى المصدر



الى الطرفين واجزاؤها تجري المشوكة في قولهم ضرب ضربته فان جعل الضرب محذورا  
واليوم فنه اوى ضرب اليوم تجري المشوكة والالوجان يقال قنت فيه وفرسان سنها  
اجري ضرب الفرسان تجري المشوكة والاليل سرت فيها واعلم ايضا ان قيام الطرف  
والصدر مقام الفاعل ليس موعلا الاطلاق بل انما ينام من الطروف والمضاد غير الالفة  
للضرب كما ذكرنا اما اللازمة له من الطروف كذا تسمية وكرا وسحر وسحر وسحر وسحر  
عشا وعشيه وعته ومسا ومن الصادر كعاد ادم وسحان الله فلا يتبع موقعه لانه  
لا يتأثر في الطرف والمفعول المطلق فيمتنع رفعها فان قلت لم يجوز ان يكلم على علم بالرفع  
مع كونها منصوبة الالفاظ قلت لانه لم يوجد فاعل منصوب محكوم على علم بالرفع فان  
قلت فكيف يكلم على الجور وحرف الجر المقام مقام الفاعل بان علم بالرفع من ان لفظ الجور  
قلت لانه وجد منصوب كذلك كنوا لعمري كني بالله شجدا فلم يلزم محذور من مقابلة نائبه  
معاملته واختلف في اقامة الجار والمجرور مقام الفاعل فتل ان مجموعها قائم مقام الفاعل  
وقيل الاسم الجور ووجهه واليه ذهب صاحب الباب وموافقا لانه محذور من مقابلة نائبه  
عن الحرف واما ان الجار والمجرور باي شيء يتعلق فسايتك في تحت المفعول بالواسطة  
ان شاء الله تعالى ومنها المبتداء والجزء الرواية في بعض النسخ المبتداء والجزء في بعضها  
ومنها المبتداء والجزء في بعض ومنه الاول والاولى لانه بعد الفاعل في مرفوعات  
قبل المبتداء وبعده بهذا الاسلوب يعني حذف ومنها او ومنه عن كلا احسن ان يذكر في  
الفاعل واختلف في عامل المبتداء والجزء فذهب البصريون المتأخرون الى ان يجوز

المبتداء

المبتداء والجزء من العوامل للاستناد اعني هذه الصفة رافعة للمبتداء والجزء من المبتدئين  
المتقدمون الى ان يجزى مما للاستناد رافع المبتداء وهذه المبتداء الكلاما رافعا للجزء  
وذهب الكوفيون الى ان المبتداء رافع للجزء وبالعكس ونسب بالمبتدى جزء من ان يراه  
مثل من امثال العرب بطرب لمن جزه جز من مرارة قال المذري من ماء السماء لشعة  
بن ضمرة بن جابر وكان تسع به ونجيه ما مثل عنه فلما راه قال تسع بالمبتدى جزء من ان  
تراه فارسل مثلا وقال شعة ان النعم ليسوا يجوز انما يبشش الرجل باصغر من لسانه وقبله  
فاجب المذركلام وسره ما راي منه قسما باسم الله وفي الصحاح المبتدى في المثل تصغير  
محدث منسوب الى محمد وموا بالعب واما خفف الال استغالا للجزء بين السند بين  
مع ياء الضمير بعد الفلا سنها او حرف النفي واما شرط في الاعتماد ان يكون  
على احد الطرفين لانها اذا كانت معدة لاحد الطرفين كانت جارية على صاحبها جزلا  
او نعتا او حالا فلا يكون مبتداء واعلم ان في قول المبتدئ فيه مثل قائم زيد وقائم زيد  
نسا محال ان الصفة منها ليست مبتداء قطعا بل هي محملة للجزء فالاولى ان يقول مثل  
قائم الزيدان على معنى ان القايدة التي تحصل من المبتداء تحصل منها اشارة الى  
ان الصفة مناليت مبتداء على الحقيقة بل مشاركة في كونها اسما مجردا في اول الكلام  
فلا حاجة الى الجز فيكون معنى قولهم انما مبتداء وما بعد ما سادس جزا ان القايدة  
التي تحصل من المبتداء والجزء تحصل منها قال الرضي قالوا ان الجز في كوا قام اخواك  
محذوف لانه فاعله مسدود وليس بشي بل لم يكن لهذا المبتداء جزا صاحبه كحذف



الم غلبت الروم وليم من بعد غلبهم أي ان غلبت الروم  
أي الفارس

وسيد خبره مسده ولو نظكت له نقدر الجبر لا فسدت المعنى اذ هو في المعنى كالنقل والنقل الاجز  
فلذا تم بنقل كلام من بين جميع اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة فانهم جعلوا  
عن قولهم اذ كان ما بعد الصفة ساو مسد الجبر فابن الجبر لا يحصل الا بتجسيم حروف المعاني وعرف  
التوبة والله الموفق لكل غم وكوبه اعلم ان لو قال بعد حرف الاستنهام لكان اولي قبل ان يند  
الاستنهام اذ لا يفتح موقعه من ادوات الاستنهام لا يدخل الاسم ما لم يكن دخول الفعل ومنها  
امكن ان يقال بل اوصى بقوم الزايد ان فلا يقال بل اوصى قائم الزيدان ولهذا اجترأ الضب  
في بل زيد اضربه على شرطه الضمير رافعه لظاهر قال الزوزني هذا الفيد للتعليم للسمع  
لان العمدة على احد الطرفين وان كانت واقعة بعد ما لفظا فاما بان اخواك مثلا لانها  
في الحقيقة واقعة بعد اخواك لانها جعته وهذا احسن من ان يجلس فيه احراز ولما بل  
ان يقول ان الحد ينقل مثل قائم ابوه زيد واجب بان الكلام في اذ لم يكن غير ثابتنا للبناء  
وسى الجبر وخبر ما ذكره الطبري من ان قابلا حقه ان يكون جبر الالة مسد وانما يحصل مسد اذا  
لم يكن اجزاه على اصله وما يمكن ان يقال اقام ابوه جبر المذكور بعد ما ينقل عليه او نقول  
ان قائم مسد في جملة والجملة جبر زيد وهذا الجواب موجود في بعض النسخ مع ان مسد على  
اختباره كروبه فاذا مسد والضرب المسكن فاعل له ساو مسد الجبر ويمكن ان يجاب عنه باد داخل  
في النوع الثاني وعدم وقوعها بعد حرف النفي والحق الاستنهام لكونها عاملة بدون الاعتراف  
خلاف الصفة فكيف في وقوعها مسد كونها مشاكلة لكونها اسما مجردا عن العوامل التنظيمية  
كما كانت الصفة كذلك وسنجد ختمه ان شاء الله تعالى وكذلك في كل موضع ينبت العموم

الم غلبت الروم وليم من بعد غلبهم أي ان غلبت الروم  
أي الفارس

نفيد العموم في بعض المشرق وقد نفيد النكرة الدلالة على العموم واذا علمت ذلك انت للجميع  
فكانت في المعنى كالمعروف وذلك في ست صور منها ما احسنه منك وما راجل خيسر منك  
ومنها ان يكون فيها معنى التخرج سبيله فوما احسن زيدا ومنها ان يتضمن معنى الشط  
كنوك من نعم اقم معه ومنها ان يتضمن معنى الاستنهام فوما احسنك ومنها ان يفيد معنى  
العموم في المعنى فوما راجل خيسر امرأة ونعمة خيسر حرادة ومنها ان يدخل النكرة في معنى  
السؤال كنوك لمن قال من جارك رجل اي رجل جاني كنولهم شرا من ذئاب امير  
فصل ما مضى من امر الكلب من باب ضرب وموصوب له دون النباح وفي قوله  
ضيم الشدة ذئاب منقبة كان هذا القائل سعي مريد ذئب الذئاب في وقت ليس  
من اعادته الهرير فيه فقال شرا من ذئاب اي ما امر ذئاب الاشر اولدعا  
عليه كنولهم وبل يومية للمطففين وفيه نظر لان مراد السلم الى اجب بانه  
مخصوص باليلكم من حيث انه دعاؤه لانه سلامة وقد يتخصص النكرة بكونها الحسنة فوما غلام  
رجل خيسر من بعد امرأة او شبهه بالخلاف فوما عشرون دما في كيسك وقائم في ذراك خمس  
الى اوجوب سوال كنوك لمن قال من عندك وكالك قلت عذري رجل واسم فاعل او مفعول  
او صفة المشبهة قبل حرف الاستنهام او نهي كنوك كنوك قائم اخرتك وسما اما اسمة الشبهة  
في المعطية ومنهم من قسمها ثلثة اقسام وادخل الطرف وفي المعطية ومنهم من قسمها قسمين  
ادخل الشرط في المعطية والطرف في المعطية اذا انزل هذا فاعلم ان اذا وقع الجملة خبر المتعدي  
او صفة او صلة فلا بد فيها من ضمير او ما للجملة الحالية فيسان في البحث عنها واما الجملة الشرطية

الم غلبت الروم  
أي الفارس



فان كانت جزاء عن اسم ليس شرط كونك في يدان ثاين اكرم عرايكن عود وفي واحد وان كانت  
 جزاء عن اسم شرط كونك من كير مني كرمه فلا بد من جزاء في كل واحدة من الجليلين واختلف في قولها  
 جزاء فعد بعضهم ان الجزاء هو الشرط والجزاء لانها كاطلة الواحدة وقبل هو الشرط فقط وقبل هو  
 الجزاء فقط وقبل ان الجزاء الشرطية لا يصلح للجزاء كالا لمر والنهي وغيرهما واما الجملة الحكيم بعد القول  
 لو قال زيد عود منطلق في مفعول في المعنى فلا يلزم عود الضمير لان المفعول غير الناهل وانا  
 يلزم عود الضمير الجزاء هو الضمير والحال والصله لانها اما تنفس الاول وبعض منه واما الجملة  
 التي يضاف والطرف اليها فنشط صحو الاضافه ان لا يكون فيها ضمير يعود الى الطرف كوجبت  
 من يوم تقوم فيه زيد لان المضاف غير المضاف اليه فلا يلزم عود الضمير لان الجمل التي لا يوافق  
 من الاعراب هي الواقعة خبر للبناء او لكاد او لكان او لان او منقول او وحده او صفة واما الجملة  
 الواقعة بعد الحق الابتدائية فلا موضع لها من الاعراب خلافا للزجاج فانه زعم ان محلها الجزاء  
 لما ينقص بالجزء الجملة عن خبر الشان اعلم ان لزوم العايد انما يكون عند احتياج الجزاء اليه  
 اما عند استثناءه رده فلا كما في خبر الشان لان الجملة لما كانت بهذا الضمير وموكما ينعها استنت  
 بذلك عن عايد اليه فاجار والمجور في الصورة الاولى في محل الضمير حال وفي الصورة  
 الثانية في محل الرفع بانه صفة منون اعلم ان في منه في المثال الاول خبرين احدهما مستتر في  
 الى المضي سنين والاخر بارز مجرور يعود الى البروصي الرابطة كذا في المثال الثاني البارز يرجع  
 الشمس والمستتر الى منون وفي شرح الاوى وجاز تقديم منه على سنين وان كان معنوباً لان  
 لنا الحال ايضا جاز ومجور فاشبه الطرف في قولك كل يوم قلت لاضورة الى تقديره معنوما

ذلك في السلبين وجه ثان وهو ان يحمل الكرمين من البر والشمس بدل بعض والعامة  
 مخوف وسين ويدبر مع خبرين للكرم والشمس احد اكراد لفظها وموكما يعرف لاهل  
 الواقع وموسنون فبشر والنفير انما جبهه مكاييل والملوك صاع فقصت ثلث  
 كلمات بكسر الكاف وفتح الهمزة والكيليجي منا وسبعة اثنان منا والمنا مخفف  
 ومصور رطلان والرطل بنا عشرون وفيه والافيه استار وثلاث استار والاستار  
 اربعة مثاقيل ونصف والمثال درهم وثلاثة اسباع درهم والدرهم  
 سنة دراهم والدرهم في رطلان والفرطان طسوجان والطسوج  
 جنان والجملة سدس من درهم وموجود من ثمانية واربعين جزء من درهم  
 وقال الامام الاجل سراج الدين ابو طاهر محمد بن عبد الرشيد السجاوي في رحمة الله عليه  
 في نصف في فقه البركات الحجة سبستان والشجرة سنة حرا دل والحزول اثني  
 عشر ذوقا والنفيل ست فيلات والعبيل ست فيلات والنبيل ست  
 بعبات والببر ثمان قطيرات والنفيل اثني عشر ذرة او زيد في الدار ذكر  
 ولان حروف الجزاء التي يقع جزاء عن المبتدأ من والى وفي واللام والكاف وعلى ومن  
 دونها سواء وان الخلف انما يكون في حرف الجزاء التام ومو ما بينهما منقطع مجرور  
 ذكره وذكر محمول هو الحذف والامور اليك من التام فقص وسوي الخلف التام مجرور  
 يدبك وعمر وعك بل يقال زيد وابي بك وعمر وعرض عك ثم اذا قلت زيد  
 في الدار فنقولنا في الدار في موضع الضمير على الطرف والجزء استراوسه ولا ليل



[illegible]

12



كنون له وما عهد الارسل او معنى كنون له انما انت يدبر ومنه خبر الشان ومنه اذا كان مذو  
 منذ ومنه اذا كان كم ومنها ان يكون تقدم الجز على المبتدأ معهما قال الخليل في قوله راجعاً من  
 على المبتدأ في قوله رجل من قال من في الدار وقال الالف ليس بضم لان الاصل في الجز ولا مانع اذا  
 الابداء بالاسنهم في مثله جاز فكذا الجز في جوابه لان الجواب على حد السؤال ويمكن ان يجاب  
 عن النظر المذكور بان اراد بالجز لفظاً وهو الجار والمجرور واراد بالمعلق الجز وقلت هذا اذا  
 اقرب اوله بغير اللام وقد صرح الخليل في قوله ان النسخ ايضا حيث قال فان منع لام متعلقة براد  
 بجزء ما وقع جز النسخ وسو على التمرة في مثالنا نظر الى ان الجز حقيقه هو المعتبر وان كثره براد  
 المرجوع اليه وهو التمرة فاصح نظر الى ان جزء الجز وسو على التمرة فعلى هذا لا يكون المراد بالمعلق  
 الجز وخرجهما بل يجهل وجهه اذ لا يصح الجواب عنه بل الصحيح ما ذكر في بعض الشروح من ان وضع المسألة  
 فيما اذا لم يكن الجز من كذا مع المتعلق شبهة المثال فلا يرد قوله على الله عبده متوكل والجز في قوله  
 هذه المسألة ثلثة اوجه احدها رفع ونصب لرفع افعالهم مثل وهو المشهور والثاني رفع زيد بالابتداء  
 ونصب متعلقا على ان نعت الفكرة تقدم عليها فان نصب على الحال والجار والمجرور جز والثالث رفع مثلهما  
 بالابتداء ورفع زيد على المبتدأ منه او عطف بيان ونحوه ان يكون فتح اللام بناءً لاضافة الى غير المتكلم  
 فعلى هذا يجوز ان يحمل في موضع نصب على الحال وقد وافقت حركة البناء حركة الاعراب كما تقول زيدك  
 يوم قد منته وجوز ان يحمل في موضع رفع على ان مبتدأه وزيد بدل من من اللتظ والحال وانما  
 وانما ذكر هذه المسألة هنا لجمع مع احكامها والافتيها تقدم من قوله وامتنع صاحبها في الدار مما  
 ينبغي عنها وقد يتعد الجز اعلم ان الجز اعلم ان لا بد من مبدل لنظر لانهم ذكره وان الجز الحقيقه

واحد ليس الاو للشي في مثالها وسو جامع بين هذه الصفات اعلم ان المبتدأ اذا تضمن معنى الشرط  
 اعلم ان المبتدأ وجزه كالنصل وقاطعه فكل لا يدخل الفاء الفاء على لا يدخل الفاعل لا يدخل  
 الجز اذا تضمن المبتدأ معنى الشرط وسو الا بهام ان يكون الاول سببا للثاني كما في ان دخلت الدار  
 فانت طالق فان الشرط مبهم لان المراد دخولها وموثر في الثاني حيث تطلق بالدخول فلهذا  
 اذا تضمن المبتدأ هذا المعنى فان الانياتك منهم وموثر في ثبوت الدرهم له بخوما الذي يأتي  
 له درهم مثال ما دخل عليه ما لم يدخل على الشرط لان ما النافية لا تبع في الجز لان لا مصدر الكلام  
 والجزء صدره ايضا فلا يتصور اجتماعها ذكر في بعض شروح الكافية ان الفاء يدخل على  
 جز المبتدأ في ثلثة مواضع اثنان لزمان ومما جز المبتدأ المتضمن طرف الشرط كقوله فاني فله  
 درهم وجز المبتدأ بعد اما التفصيل نحو اما زيد فتابع واحد غير لانهم وموثر المبتدأ الوصول  
 او التمرة الموصوفة بشرائط الاول ان يكون المبتدأ متضمنا لمعنى الشرط الثاني ان يكون الصلة  
 او الصلة فعلا او معناه الثالث ان يكون الموصول او الموصوف شائبا الرابع ان لا يكون الصلة  
 او الصلة شرطية الخامس ان يعرف المبتدأ عن حرف بعينه معنى الابداء كالحوليت ولعل ولكن وكذلك  
 جميع نواسخ الابداء كالافعال الناقصة وغيرها وقال السرا في كل جملة كوان ان الجاب بالفاء كقولك  
 زيد ابوك فتح البر واجاز الاختش زيد فتطلق مطلقا على تقدير كونها زائدة وسو لا يجوز ان  
 اصحاب المثال على تقديره ان زيد هو مطلق والفاء طعاطفة جملة على جملة ومما يجب ان يعلم هو ان  
 الوصف وصف الماء اضيف اليه المقصود بالذات وكل انما هي يوصف في مثل غلام زيد ما هو  
 المقصود لان كلامهما مقصود ويدل على ما قلنا عبارة المالك حيث قال اذا كان المبتدأ او التمرة



موصوفه بأحد ما دخل على كل مكان المبتدأ عنده رجل في كل رجل يابن فلا درسم كاعند المنطقين  
والغا فلتا ان المبتدأ ككرة مع ان مضاف لا مضاف الى رجل والمضاف الى الككرة ككرة  
واعلم ان لا وجه لتخصيص لست ولعل في الظاهر ان تابع صاحب الكشاف ولا اعلم انهم لم يحملوا فائدة  
التخصيص والفتح عندهم جواز دخول الفاء على خبر ما في جزان المنسوخة ولكن في اي  
فحين الحاق ان المنسوخة ولكن بليث ولعل في عدم دخول الفاء يكون في قوله وليث ولعل ما  
نعم ان نظري في تخصيص لست ولعل هذا ولا يخفى عليك انه مكرر لانه في النظر من قبل ووجه بعضهم  
الغير خبرها الى لست ولعل وسواء في من الاول يدل على ما وجد في بعض نسخ الشرح وهو  
اعلم ان بعضهم جواز دخول الفاء على خبر لست ولعل ووجه يكون في قوله وليث ولعل ما نعمان  
بأنفاق نظر وجهه وان انت خبر ما في ارجاء الخبر خبرها الى لست من الركائز في الكثرة  
اذا وجدت قرينة يدل عليه كقول المستعمل اي طالب الهلال وقيل هو الدافع صورة عن رتبة  
الهلال ان موافق هذا الهلال والقرينة في حال ثراء الناس الهلال وذكر لم في شرح الفصل ان  
يجعل ان يكون الخبر الهلال على ان يكون من باب حذف الخبر لكن الاول لكثرة اول وقد يحذف  
المبتدأ وجوبا في نحو زيد الخبر الكلمة ينصب الخبر مثل فوك خرجت فاذا السج في اذناه فلهذا  
اقول انها حرف متناه المتعجاة فعل هذا لا بد للمبتدأ الذي بعد ما من خبر انها ظرف زمان  
فلا بد من خبر ايضا انها ظرف مكان فلا يستلزم الخبر بل من خبر ما وما بعد ما مبتدأ واما الفاء  
التي قبلها فتقتل عن الزيادة في انها جواب شرط متدر و قال المازني في زائدة وليس شيء  
لان لا يجوز حذفها وقال الجرجسي للطف حلا على المعنى اي فوجت ففاجات وهو قريب احد ما

بعد لولا الاشاعرة في ارتفاع الاسم بعد ثلثة اقوال قال الفراء ان مرتفع بها وقال الكوفون  
بمنحله ووقف والقبول الثالث موالذكور في الكتاب وفيه نظر والجواب ان للذف  
اقا التسم اذا لم يكن حاصلا اما اذا كان حاصلا فلا كلام في عدم حذف الا ان لم يتبدل حذف يكون عاما  
تقويلا على المثال كقول الشافعي ولولا الشرح يزد من هولاء ان ريت به اذا  
قصرت به ولبد اسم شاعر مشهور بالنصاحه نقول لولا الشرح يتصرف بالعلماء اي ينقص قدرهم  
كنت اليوم اشعر من ليد وبركتها والاستغناء وان لم تحذف الخبر لعدم دلالة لولا على  
لخصوصية وهو يزد حال من الخبر المحذوف وليس بخبر لانه وان صلح للخبر الا اننا قد رنا  
للمجرى السابغ في القاعدة ليدخل فيه مثل ضرب زيد اقاما في هذه السلسلة ثلثة مذاهب او هو  
للخبرية تذكروه الشايع و قد لكوفية ان الخبر ضرب زيد اقاما حاصل فيجملون اقاما  
مما لا يضرب من تيمنه وهو اختاره الا على ان العود ضربت زيد اقاما فضرب نائب  
الفاعل فاستقلت الجملة به وبنا على كافي اقام الرزبان فلا يكون من باب حذف الخبر وهذا  
الخبر ان قاسدا ان لا سقاء ما التسم في موضع الخبر ومنه كون ضربى كلاما كاقام الرزبان  
واقاما منصوب بانه حال اي من فاعل كان ولا يجوز ان يكون حالا من زيد ولا من  
الباء والا لكان العامل فيه ضربى فكان من صلته فلا يصح ان يمسد خبره فلما ان الخبر  
يلزم منه ان يكون الخبر المبتدأ وكذلك ماسد مسد فينبغي المبتدأ بلا خبر ولا ماسد مسد  
والاجازة قريبة ولو اجازنا زوقه والحال انهم لا يجوزون ضربى زيد اقامك ووقف  
وحذف المبتدأ وهو حاصل اقال الحمد من ليس المراد بالخبر المحذوف منا حاصل وان اشترطنا



الما بين لان حذف معلوم من حيث ان متعلق الطرف بل المراد بالحدوف هو الطرف فعليه  
 صاحبها الذي حيث قال والجز طرف زمان مذهب مضاف الى الفعل والفعل و  
 صاحب الباب حيث قال والجز في هذه المسائل هو الطرف المحذوف المضاف الى  
 ماعمل في الحال سدا بالمال مسده ومومضوب المحل في جميعها الا فيما هو مصدرها  
 المصدرية المذهب بالزمان فان الزمان في مرفوع المحل هذا يكون في قوله ومما حصل  
 تسليم لان الدال على الدال على الشيء دال على ذلك الشيء هذا على تقدير فصل الجز  
 حاصلا اما اذا جعل الطرف فلما حابه اليه ومثال الثاني اكثر من السوف  
 ملنونا والكلام على هذه المسئلة كما ذكرنا الا ان المبتدأ من ليس من مصدر لكنه  
 مضاف الى المصدر وقوله اخطب ما يكون الا مبرقا كالقوله فينا الا ان فيها وجهين  
 من التقدير احدهما تقدير ما يكون بمعنى الكون والمراد يكون الا مبرقا وجوده بها لانه يكون  
 الجز طرفا متعلقا بالحدوف في موضع النصب في المسائل الماضية بدليل ان حكمي عن العرب  
 اخطب ما يكون الا مبرقا بوجه الجمله ينصب بوجه الجمله والثاني ان يحل ما زمانه ويكون  
 ما يكون بمعنى الزمان فاذا في موضع الرفع جزاء عن المبتدأ من غير متعلق بحدوف  
 وعند بعضهم جاز هذا في الكل فانهم قائل لا تصد اليه فاحدا ولا يعرف الا واحدا  
 بعد واحد تقديره كل رجل وضيقه مقرونان فيل عليه ليس في هذا التقدير لفظ  
 بسد مسد الجز لان الجز مثنى فله بعد المعطوف وليس بعد المعطوف لفظ تنوع  
 مقام الجز فكيف حذف وجوبا اجيب بان المعطوف واقع موضع جز الاول

ويلزم ان يكون واقفا موقع جنف لان جزو لا ينك عن جز الاول للزوم  
 الذي بينهما وقيل ان ليس من اجز حدوف لان هذه الواو بمعنى مع فكما انك ذكرت  
 مع لم يجز الى الجز فكذلك الواو التي بعدها وسو ضعيف لان مع ظرف فيصح ان يكون  
 جزا بخلاف فانها حرف ولا يصح وقوع الحرف جزا الا اذا كان حرفا والضعيف  
 من الحرف كما ان تضعيع امور الاجل بعاطية حرفه واطراف اليها ولا تها ان تركت ضاعت  
 ولا يجوز ان يكون الضميمة من الموضع لان كل رجل للعموم وليس كل رجل اخص ولا يكتفي  
 احد كلهم عن حروف جزان واخوانها الخ فان قلت لم لم يذكر اسم كان مع ان من  
 المرفوعات قلت لانه عنده فاعل ولذا لم يذكره في المحلقات وفيه نظر لاخصا  
 باحكام لا يكون في الناعل منها ان الفعل يتم مع فاعله ولا ذلك كان ان ناقصه ولذا لم  
 سيبين ناقصه ومنها ان الناعل يتناول مقامه المنقول ولا ذلك اسم كان لانه لا يتناول  
 كين قائم واجبات قد ذكره ضمنا في قوله اسم ما ولا المشبهين بليس وما ايضا ضعيف  
 واعلم ان ارتفاع جزان عند اصحابنا بالحرف وعند الكوفيين سورا مع بما كان مرتفعا  
 في قولك زيد اخوك ولا عمل بالحرف في كل منهما ولا يلط من المطولات  
 جزا التي لني الجنس فتتوكل ان هذه يعمل النصب في الاسم الذي يلها ثم اخفون في رفع الجز  
 فتقبل ان مرفوع بما كان مرفوعا به قيل دخول لا وسوف في سبويه فعنده من مع اسمها  
 في محل الرفع بانها مبتدأ وما بعدها من المبتدأ وذمير الاختش والمبرد والزمخشري  
 وابن الحاجب الى ان مرفوعها ولا يل الجانبين مذكورة في المطولات فليطال المرء



وانما اورد هذا المثال الخ ذكر الشايع فائدة ايراد هذا المثال ولم يذ فائدة لنظ  
فيها ومي ان لو قال لا علم رجل طريق كذب النصب لانه يلزم ان لا يكون غلام احد  
طريقا وسوم لعدم الاطلاع عليه فاذ اقبل بيضا استقام المعنى اذ كان الجزع عاما  
كالوجود اما اذا اريد به جن خاص فلا بد من ذكره كقولنا لا رجل في الدار والاسم المستثنى  
في الا لا الله ولا سيف الا ذو المنار ولان في الاعلى لا يصح ان يكون جنرا بل هو بدل  
عن محل الا والجزع مخوف لانه معروف ولا يعلم في المعارف ولا لا يجبر عن العالم بالخاص  
ولانه مستثنى عن مذكور فلا يصح جعله جنرا لانه اخرج على التائبة وجعله جنرا  
على عدمه لانه صفة قائمة بالجنس وذو المنار كان لبيبة بن الحارث بن رسول الله  
صلى الله عليه وسلم يوم بدر وقيل ذو المنار والصحابي سنان صفا من حديد  
وجدت تحت الجبل وكما كانت الصمصامة لعرو بن محدي كرب ثم وجهها خالد بن سعيد  
الغاص لعمه كانت عليه ويمكن ان يقال ان مراد بن نعيم انه لا يجوز ايهات الجنس  
احدا اي سواء كان عاما او خاصا بخلاف الاول لانه بعيد بالعموم اسم ما ولا المشبهين  
بل ليس اعلم ان المعنى حل يذكر اسم لالت وسوحد بولانه ثابت في الشرح قال الله  
تعالى ولات حين مناص وقد اختلف فيها على سبعة اقوال احدها البعض من انها  
المشبهة بليس واسمها مخوف وحين مناص جنرا اي ليس الجنين حين مناص اي  
فرار وورد لكوفين انها التائبة للجنس بدت عليها التاء و لا يعبده ان اليا  
منصلا تحين ومي التائبة للجنس لانه كانت في صحف عثمان بن عفان رضي الله

عنه منقطع بها وكذا لا خشن ومن التائبة غير عاملة والنصب بعد ما باخار فضل الى ولا ت  
اردين مناص وانما ليس قبلوا يا اما التاء ابدلوا من سينها تاء وانما فعل كانت  
ولا انها حرف جر وسو غريب وقد يقتضيات عن لا بوجدين احدهما انهم لم يعلموا  
الا في الجنين والثاني الاكثر حذف اسمها على عكس لاقا لا يحذف جنرا كبيرا وقد جاء رفع  
الجنين بعد ما على حذف الجزاء ليس الجنين حين مناص موجودا والثاني الداخلة على التاء  
الكلية كربت وثمت وحركت بالتاء وقال الكسائي يوقف عليها بالياء لتحركها  
كثيرة واما ان التائبة فلا يجوز اعمالا على ليس عند سيبويه وان كانت بمعنى ليس لا عند  
المبرد وابن جني فقالوا ان زيد قايما وقد جاء في الشعر من صدر عن نيران الخ اليه  
من الخامسة واول النصبه يا يوس للحب التي وضعت رابطا فاستحوذوا  
لشعبد بن مالك بن ضبيعة من الكالم وهو الضبي الاول من عروضة الثالثة مجزوم وفل  
صدا عرض والغيرية نيرانا للحب والبراح من ما برحت بالكس من مكان اي ما زلت  
منه فتول من اجم عن الحب والصبر على بلوا ما قاتا ابن قيس لبراح لي ذبا ولا اخراف من  
شرطية وصعد عن نيرانها شرطها والتاء جرائد وما بعد تاء جرائد الشرط ولا براح يمكن  
ان يكون على الاستئناف وقال صدر لا فاضل محلا نصب على انها حال مؤكدة من قوله  
انا ابن قيس والاستنباد ان استعمل لا بمعنى ليس قال الامام المروزي في شرح الحاشي  
قوله لا براح الوجه فيه النصب لكن الضرورة دعيت الى رفعها وقال سيبويه جعل الكليتين  
منها وجعل غير براح مبتدأ والجزع مخوف وانما الحسن ذك اذا تكلم لا كنوك لا درسم لي



ولا ديار الا ان جود الشاعرا رفع في التكرار بعد لا وان لم يكرر هذا كلامه ويعلم منه  
ان الاستشهاد انما يتيم على مذهب سويب المصنوبات انما ذكر المصنوبات  
بعد المرفوعات لاشتمالها في ان العامل الواحد يعمل فيها كخوض رب زيد عرا ولان المصنوع  
في اللفظ قد يكون مرفوعا في المعنى وعلى العكس كخوض رب زيد عرا ولم يبق بعد ذلك الا تأخير  
المجوزات وقد مررت بالمباحثات اللغوية فلا يفيد فنه المفعول المطلق الى مما اشكل  
على علم المفعولية قال صاحب الهادي لم اسع للتحقيق هذا للمفعول من حيث ان مفعولا و  
ذكر الحاشي انه هو الاسم الصادر عن الفاعل او المنسوب به اليه او المتعلق به وهو  
ضعيف و زاد السرا في مفعول اسما مفعولا منه كقوله تعالى واختار موسى قومه  
اي من قومه ورد عليه بان لو صح ذلك لصح ان يقال مفعول اليه في قولك دخلت البيت  
اذا دخلت البيت وان يقال مفعول عليه في قول المتكلم ليت حب المراق الذي  
اطلوه والحب بالكل في الرزية السوس لان سيوبه قدرة البت على حب العراق فخذ الجار  
ووصل الفعل فنصب لم يقبل به احد واستط الرجاج المفعول معه والمفعول له وجمل الاول  
مفعول به والثاني مصدرا واما لا يميز فبالحرف من الحروف وفيه نظر لانه جعل  
المفعول معه مما يفيد بالحرف وليس كذلك والجراسا من باب التثنية او ان عذابي على حرف  
اذا اسكن ومواسم ما فاعل فعل مذكور ببناء صح بعضهم مذكور بالجراسا لفعل  
وبعضهم بالرفع صفة لفاعل والاول لفرقة اولي وبناءه صفة لفعل والضمير جازم الى اعيد  
المفعول المطلق فيعلم منه ان الموافقة مني تفسر من جانب الفعل وليس العالم عند الجمهور

مفعول به وذكرني اسرار البلاغة ان العالم مفعول مطلق للرفع وليس بمفعول به واجتج  
بوجهين احدهما ان المفعول به كان موجودا قبل حصول الفعل والعالم ليس موجودا قبل الفعل  
والثاني ان خلق العالم ليس مقابرا للعالم لان للخلق يستعمل انما كمن المخلوق جهة الجمهور من  
وجهين احدهما انما يقف الله تعالى بالحق والحق ليس موصوفا بالعالم الثاني انه يعلم العالم  
من شك ان مخلوق الله تعالى ان يعلم ذلك بدليل متصل واعلم انه لو زاد عليه قيدا  
اخر وموذكر باننا لم ينتقض بمثل كرامتي فان كرامتي مفعول به وبصدق  
عليه التعريف المذكور فيبقى ان يزيد عليه قوله ذكر باننا اي سبق لان يكون فعلا لفاعل  
الفعل المذكور ليجوز عن التعريف فان كرامتي ليس ذكره لبيان كرامتي اجيب باننا لا لم  
انه ليس من هذا الباب لو لم يرد وقوع كرامتي على كرامتي وان ارد بذلك فلم يكن  
كراهة مسوقة لان يكون فعلا لفاعل الفعل المذكور وسوال المجتهد في ذلك قال المجتهد ان  
كرامتي ان صدرت عن المتكلم بصدد الفعل المذكور فهو المفعول المطلق وان صدرت  
عنه قبل صدور الفعل المذكور والصادر عن المتكلم بصدد هذا الفعل كراهة تلك  
الكرامتي يكون مفعول به ولا يرد لانها لم تصدر عن المتكلم بقصد ورا الفعل المذكور فان  
قلت دخل مشرب مشرب شديدا وخو فوجب ان تنصب لانه انما هو تعريف فينصب كماله  
الفاعل انما هو تعريف فيرتفع قلت لا شك انه داخل فيه ولكن لا يجب نصبه لانه انما  
هو تعريف ولكن بعد ان عرف ان منه شيئا ان يجب رفعه اذا اقيم مقام الفاعل فكان  
قال موصوب الا في المحل الذي عرفت انه مرفوع وقد ورد مثل ذلك في المفعول به



وفيه وكذا في التبيين فان قسامته يكون مجرورا وكذا في المستثنى فان قسامته مرفوعة  
 على البدلية او الفاعلية ونفسا مجرورا كما ساق وان كان الغرض من هذا تعريف نفيها  
 لكن ذلك لا يضر كما مر كذا رجع الغرض الغرض الرجوع الى الخلف قال في الصحاح  
 اذا قلت رجعت الغرضي كالك قلت رجعت الرجوع الذي يعرف بهذا الاسم لانه ضرب  
 من الرجوع اي يجوز كون المنقول المطلق من غير لفظ الفعل المفهوم من هذا التعبير  
 ان الخالفة في اللفظ من طرف المصدر ولا يثنى جسيما اذا رجعت من طرف الفعل كما جعلت  
 الموافقة من جانب فان قلت لم يحل الموافقة في المعنى من جهة المصدر كما جعلت  
 الموافقة في اللفظ من جهة قلت في ذلك نظر اما اولها فلا في الشيخ ابن الحاجب صرح  
 جلا في حيث قال وحكم هذا المنقول ان يكون فعلا موافقا لمعناه واما ثانيا فلا نوح يكون  
 الضمير معناه في التعريف راجعا الى الفعل ولا يستقيم لانه يصير المعنى هو اسم ما فعله فاعل  
 فعل الذي ذلك الفعل معنى ذلك الفعل فان قلت هذا على تقدير جعل معناه صفة فعل اما  
 اذا جعل صفة الاسم الذي هو عبارة عن المصدر فلا قلت صرح الحاجي والحدسي بكونه  
 صفة للفعل وان ثبت فعليك بمطالعة لغتهم فعلى هذا يكون في قوله لان شرط ان يكون  
 بين الفعل شيئا ممل كذا فقدت جلوسا قال زين العرب في شرح المصابيح ان النحاة  
 يستعملون الفعول في مقابلة التباين والجلوس في مقابلة الاضطجاع وفخوه وحكم ان التصريح  
 شبل دخل على المامون وفاق بين يديه فقال له المامون اجلس فقال يا امير المؤمنين  
 لست بضيق فاجلس قال فكيف افعل قال قل افعد اي قدمت جنته والبرية

قدومه وخبرنا اخيرا الى المندم صار كانه مصدر فلا حاجة الى تقدير قدمت قدومه وما خسر  
 مندم مثال الاول اعني الحذف السماعي قولهم سقيا الخ الزينة في هذه الامثلة كسرة الالف  
 ودلالة الحال مثلا سقيا انما يقال لمن اسقى ان يدعى له بالجاء قلت الحال على ان التقدير  
 سقاك الله سقيا اوقع مكرافا فان قلت لا يحسن ان يكون قوله اوقع مكرافا من بنه  
 الاول اولا فان كان الاول فلم يعط باو الناقصة وان كان الثاني فلم لم يتل ومنها ما وقع  
 مكرافا من بنه الاول من جهة وقوع كل واحد منهما موقع الخبر وعدم صلاحتهما للجاء  
 وليس من بنه من جهة ان شرطه غير شرط الاول فلا يعط باو ولم يورده مستقلا  
 وكذلك قوله ما انت الايسر اسير يد تعريب بربده و كان من عادة الملوك انهم يسمون  
 الربط ويرفقون فيها البغال لاجل الحاجات ونطعون اذ بناها وسمون تلك البغال بربدها  
 عشرين ميل في الرسول وفي مركوبه والبرية في الميثاق الواقع بعد ثلث او معناه هي ان ما يطلب  
 الجاء ولا جرح يصلح من حيث المعنى الاصل بمعنى المصدر وفي المكر من البدل والاحسن ما قيل من  
 الحذف انما وجب فيها لان المصدر من هذا الحصر والتكبر وصف الشيء بدوام صدور الفعل  
 له لونه ووضعه النسل على الحدوث والتجدد فلم يستعملوا العامل اصلا لكونه اما مفلا وسو  
 موضوع على التجدد ولما هذه النسل فصار لازم الحذف ومنها ما وقع تنصيصا الى المراد  
 يعنون للجملة مصدر ايضا فالى الناعل والمنقول مضموم شد والوثاق شد الوثاق وما مر  
 ذلك المضموم مقصوده ما بدت وتنصل ذلك العرض ببيان انواعه الخطا احراز  
 من ان يقع تنصيصا للاثم مضمون مفعلا اي لا يكون انرا ولا مضمون جملة بل تنصل مضمون خبر



او يكون مخون جله ولا يكون انرا فان ابتداء قوله لا ثم مخون جله اما بان يكون انرا ولا مخون  
 جله كسوف في قولنا زيد سافر سوا قريبا او بعد افاذ وقع مخون المفرد وهو الفعل من  
 غير ما خطه الفاعل وليس بانرا لان انرا سافر اما الزخ والخران واما بان يكون مخون  
 جله ولا يكون انرا كسوفه في قولنا زيد سافر سوا القريب او سوا البعيد وموط  
 لانها لا تكون الا كذلك قبل جله فيكون لغوا واجيب بان امال ذلك لا رشاد المبتدأ و  
 تدبره فاما غنونا منا واما غنونا فذا المن هو الاطلاق من غير فداء والهاء  
 عكسه وفداء يجوز ان يكون من المزيد كقولنا قاتل قاتلا ورجع رجوعا واما نادون فذا ويجوز  
 ان يكون من الثلاثي كقولنا كذا فصح تدبره السامع والفرقة للحدف الجمله المتقدمة لان  
 لان شد والوافق يدل على مون وقد دون لانها يحصلان سببه والحصل قرينه للمحصل  
 كقولنا صوت صوت حسن قال سوسه في الثاني الرفع من وجهين اما على ان يدل من الاول  
 واما لاد مع وصفه وصف الاول واما حكم باليد او يكون وصفه دون التاكيد لان الثاني  
 مع وصفه صار كاسم واحد مفيد ما لم يند الاول ولو لم يكن مع العطف لكان تأكيدا لا غير  
 كقولنا لعل علم الغنى فان علم الغنى بدل من علم اوصفه بتدبير مثل وليس مصدر لانه ليس  
 للعلاج لان المراد من العلاج على ما فسره لحي ان يكون من الافعال الطاهرة الصادرة  
 بالحواس الحسن الدال على الحدوث وليس كذلك العلم والزمه والذكاء وهو ما من الخصال الثابتة  
 التي يمدح بها كليله والراس او المراد بقولنا لعل النبوت والاستواء لا يوشى بل هو بمنزلة لا يد يد  
 اسد فلما لا يشب يد اسد لا يشب علم الغنى كقولنا صوت صوت حار فان صوتا حار مرفوع على ان

على ان جرحه الصوت وقبل منصوب بتدبر كات الشبهة وعلى كلا القدرين لا يحتاج الى  
 تدبر الضم لان كلامه تام بدون وجه نظر لانه لم يتعين فوجه لعدم وقوعه بعد جله بجواز  
 خروج عدم اشتراكه على صاحب السمع والجواب انما يمكن ان لا يجز هذا القيد لم يجز الى ان لا يجز  
 باليد الثاني وان خرج به ايضا كقولنا صوت حار فان صوت حار مرفوع  
 على ان يدل غلط من ضرب فليس مما نحن فيه وما في بعض النسخ كقولنا صوت حار فان صوت حار مرفوع  
 ان كان بناء على ان الاسم الذي بين المصدر والغير به والجمله المستقلة عليه حررت به وهو ليس بشئ  
 لان معنى الضمير المصدر ولان الجمله التي نحن بصدد تأني قولنا لا صوت وان كان بناء على ان افضل  
 يتم الكلام بدون وحلوم ان المرور يتعلق بشئ فلا باس والكلام على المثال الثاني كذا  
 كقولنا صوت حار صوت حار وفي بعض النسخ فاذا في الدار صوت صوت حار والاول راجع  
 اليه وصوت حار مرفوع اما على الوصفية او البدلية ويجعل النصب على تدبر كات الشبهة  
 وهي حررت بزيد فاذا لصوت الاولى ان يقول وهي له صوت لان المحو عنها  
 هي هذه وكذلك حررت بزيد فاذا صراخ الصراخ النكح واما اورد متالين لان الاول  
 مضاف الى غير ذوى والعقول بخلاف الثاني ولان الاول مضاف الى النكرة بخلاف الثاني والنكح  
 المرأة التي فدت ولدنا والزينة في هذا القسم هو الاسم الذي بمعنى المصدر ولذا وجب اشمال الجمله  
 عليه ان يقع للمقول المطلق مخون جله لاختلال الح المراد بصون الجمله منها ان يكون ببناء  
 لا الذي سبق كالقسم الذي بعده فانه لا يسمى تأكيدا لنفسه لانه لا يجب الحدف فيه والاولى  
 ان يقول بغير من ان يكون الح بدلا لجزء كما صرح به الحد من وكذا الكلام في الاقنى مثلا لعل الف



ورحم اعتدافا الف درهم من بدا اوله جزء وعلى متعلق بالجزء لانه في حسي النسل والقرينة فيه  
قولنا على الف درهم واعلم ان بعضهم على ان القيمة تفتد لغيره يعود الى حقون الجمله والحق  
ان يعود الى المصدر بدليل نضرهم في بعض الشرح بذلك وادراك صاحب المنصل هذين العيين  
بدون ذكر حقون الجمله وسبب تحينه واعلم ايضا ان حقون الجمله وان كان ثبوت الاصل  
الا ان قولنا اعتدافا درهم جزء لان المطلق مندرج تحت المعنى فيكون هو ايضا حقون الجمله  
فتولنا حقا كذا احد احتماله اي احتمالي زيد قائم وموالمعنى ودفع احتمال غيره وموالمعنى خلاف  
الاول فانه لا مع لغيره في حقي بدفعه قائم بغير سواء واذا عرفت هذا فقولنا فتناء منها ما دفع  
تاكيدا وتحقنا حقون جملته شاملا لانه ليس بتاكيد الحقون الجمله بل لانه احتماله فيكون معنى قول  
ابن الحاجب منها ما وقع حقون جملته منها ما وقع تاكيدا لاحتمال حقون جملته لا احتماله جزء والقرينة  
في هذا التسمي قولنا زيد قائم لانها وان اختلف ايضا فيهما مناسبة فيعلم ان يكون قرينة  
لانه توكد حقون الجمله وموالمعنى اي حقون الجمله غير المصدر فيكون المصدر تاكيدا لغير المصدر فيسمى  
تاكيدا لغيره واحسن بل لو كان قولنا حقا تاكيدا الحقون الجمله وليس كذلك بل هو تاكيد الاحتمال  
حقون الجمله على ما قيل هذا فالاولى في تعليل التسمية ما ذكره الامام ابن الحاجب في الكلام المنصل  
سما تاكيدا لغيره لانه حتى لا يرفع احتمال غيره اي غير المصدر وهو الباطل في مثالنا ونحن  
البحث عن القيمة ما قال الامام قطب الدين الفال الام في لغيره اما ان يكون للعلم او صلة  
للموكد اي الموكد غيره فان كان للعلم فالموكد على صيغة اسم المنقول غير مذكور لتطاول الام للتعليل  
على حذف المتصاف اي لاجل دفع الغير على ما ذكره ابن الحاجب فان قولنا حقا دفع غير الحق وهو



الباطل ولا شك في عود الغير الى المصدر على هذا التقدير وان كان للعلم فتناء ان قولنا حقا  
موكد لاحق بمضرا واحق بغير حقون الجمله لتطاول وسط ومن لان معنى احق شبه الحق الى التكلم  
وموالمعنى زيد قائم فتولنا حقا موكد بغير حقون الجمله في يعود الغير لغيره الى حقون الجمله  
وفي البريد لا غير نظر لانه يعلم منه ان المراد من الجمله احق وليس كذلك فالحق الحقيق بالقبول  
ان الامم للتعليل والمنع على ما ذكره ابن الحاجب ان الامام الذي هو موكد التحقيق والمنع رايه  
في التعيين وانما اطنا في هذا الموضع لغيره فانه جرح لا يبرح جرحه وحلق لا يتال فتوجه  
ومن الداسال الاجز الجرح على ما عاينت من السداد وقاسيت من المكابد في استخراج  
درره من كور الافكار ونظم لاليه في كور لا يكاد وهو المستول ليل العصف والسداد  
والجاء في يوم السداد بغيره اتممت فامة الاولى ان يتول منها بدل بعد بن والافا  
لتدبر الب كالبابن اي اتممت طه شك وامثال امرك حذف النصل واجتمعت المصدر مقامه  
وحذف زوايدة ودعى التلاني ثم حذف حرف الجر من المنقول واصيبت المصدر اليه كل ذلك  
ليخرج بالترغ من التلاني فيخرج لامثال المامور به ويجوز ان يكون من البمكان من  
الب فلا يكون حذف الزوايدة ومعنى سمدك اعبك عانة بعد اعانة والتقدير اسعدك اسعاد  
الا انه يتدنى بغير السبب بالام حذف النصل واصيبت المصدر بعد حذف الزوايدة الى المنقول و  
انما وجب الحذف في هذا التسمي لانهم جعلوا التلاني الاول نايبا مناب النصل والقرينة  
كون بين العاد لان التلاني لا يكون الا متلا وقال الجرح في باب التسمية دليل على النص  
ما وقع عليه فعل الفاعل اي تعلق به اما بغيره اسطه وهو التلاني في بين التلاني



وغيره ويكون واحدا فضا عدا كضبت زيدا واعطيت زيدا ورعا واعلمت زيدا  
 عرا فاضلا واما بواسطه حرف الجر وسمى ظرفا ايضا وموا اللوان كان متعلنا  
 بفعل ظاهر غير مذكر نحو مررت بزيدا مثلا واما مستقانا كان متعلنا بفعل مقدري ظاهر  
 نحو زيدا في الدار مثلا اي استند واستقام اعلم ان قبل ما هو منقول مع الواسطه عالين  
 الفعل والجار فان كانا ملتصقين يظهر على الجار كونه اقرب ولا يظهر على الفعل ان النسب  
 اذ الطرف لو اريد لا يقبل اعرابا لكن يظهر نصبه في تابعه ولذلك يجوز في المعلوم على  
 الجر وسوا الجود والضرب ففعل موافق للفعل في معناه متعدي ففعل مررت  
 بزيدا وعمرو وان شئت في غير ذلك يكون التعدي بمررت عمرا وعليه قول رويه يذم  
 في جند وعمروا غابرا فانه ظهر نصبه فيما عطف عليه كانه قال ويدخلن عورا والضرب  
 يذم في النون والتجديما ارتفع من الارض والعمور جلا في الغاير من غار الماء عورا  
 اي ينزل في الارض وصف المور به مبالغة في تعدي ففعل وان كانا متعديين كما في قول رويه  
 خبير الجار لمن قال له كيف أصبحت جيسا فالظاهر الجار ايضا لان المقدركا المنقوذا وان كان  
 الجار ملتصقا دون الفعل كونه باسما فالظاهر للجر ايضا وان كان الفعل ملتصقا دون الجار  
 نحو قوله تعالى واختر موسى قومه فالظاهر على الفعل لانتفاء ما كان ينسج من ظهوره والنصب  
 المحل فاما عدا منه الصورة هو الجر فقط وعليه صاحب الباب وان كان الاكثر من على خلافه  
 وموضيفا لان الجار كالجاء من الفعل اذ لا يجر مع الجار مجرى المتعدي وجزء الفعل لا يكون  
 معمول الفعل ولان لو كان الجار والجرور في محل نصب لا مع فعله لمزرت لانه لو تعلق به

لكان طرفا لمو متعلق فلم يكن له محل من الاعراب فعلم بما ذكرنا انك اذا قلت مررت  
 بزيدا فالجار والجرور طرفا لمو متعلق بمررت لا محل له من الاعراب والنصب المحل على  
 المفعولة هو الجرور فقط فمذروا لا يفعل عن شيء مما ينبغي ان عليه فانه من المواضع التي يغفل  
 عنه كثير من طلبة زماننا بل الامر بالعكس لان الفعل يدل على الزمان والمكان بالالتزام  
 في لا يمكن بفعل الفعل مع الغفلة عن مضروب كشر مع الغفلة عن الزمان والمكان وان كان  
 لا يكون الا بها فبان ان حقيقه الفعل المتعدي لا يمكن تعطلا الا مع المفعول به وبفعل كشر مع  
 الغفلة عن الزمان والمكان وهذا وقوله لان الفعل يدل على الزمان والمكان بالالتزام  
 مشعرا بان دلالة على المفعول به ليست بالالتزام وفيه نظر لانها ليست بضميه وموط ولا ما يفتنه  
 لان المفعول به ليس حقيقه الفعل التي هي الحدث مع الزمان وان امتنع تعطلا الا مع المفعول به  
 غايه ما في الباب ان لازم امتنع انكناك عن ما يمتنع الفعل المتعدي والطرف لازم لا يمتنع  
 انكناك عنها اللهم الا ان يقال ان المفعول به لما امتنع انكناك عن الما يمتنع تصارت الما يمتنع  
 كانهما موصوفان بالمصطلح او يقال ان جزء معنى الفعل المتعدي لان المراد بالمتعلق في قوله المتعدي  
 ما يتوقف فنه على متعلق هو المفعول به كما ينبغي اعلم ان ظاهر هذا التعريف بناول مفعول  
 افعال الجوارح البنية كوضعت زيدا وفلته دون القيمة كوضعت زيدا ودون دون  
 المنية كوضعت زيدا ودون افعال غيره الجوارح كوضعت زيدا ولا اراد ابن الخطاب  
 ان يخرج شيء من ذلك قال المراد بالوقوف على الفعل شيء له فان الخشية لا ينصور  
 الا بالذن يكون من احد وفي قوله ما ضرت زيدا انني الضرب متعلق بزيدا لان السلب



لا يعمل الالف بعمل المسلوب عنه وهذا يردى الى وضع الخاص موضع العام والمفعول بكسبه  
 لا يدارج الخاص تحت العام والضمير في بر وجهه ومعه ولا يعود الى الالف لام كون بمعنى الذي  
 فاذا لم يكونا يعود الى الموصوف وموضع به الرفع بالمفعولية وكذلك البواني واختلفوا في  
 ناصب المفعول به فذهب البصريون الى انه مفعول النمل ووجهه وذهب الفراء الى انه مفعول النمل  
 والفاعل وذهب هشام بن معاوية من الكوفيين الى انه مفعول الفاعل ووجهه وذهب الاحمرشي  
 الى انه مفعول المفعولية وذهب الاخفش الى انه مفعول الفاعلية اي اثنوا عن التثنية واقتد  
 واجركم هذا مذهب سيبويه عند الكسائي ان جركم ان اي يكن الانهاء جركم وعند الفراء  
 ان حذفه محذوف اي انتهوا انهاء جركم وعند بعض الكوفيين ان حال ولم يجر  
 ايضا ذكر الفعل جواب سؤال محذوفه اذا كان حرف النداء تابيا مهاب النمل  
 فقد حذفه لمجرد ذكر النمل لان اللج بين الغايب والمنوب مستغف فاجاب بنوله ولم يجر  
 لان المراد من قوله بنى بناء المنادى بسبب حرف النداء مشعرا بان هذا في قولنا  
 يا ايها البس بنيا على ما يرفع به وهو الضم بناء على ان بناءه ليس حرف النداء فيجزم قولهم  
 المنادى المفعول المرفوع معنى على الضم فالاول ان يقال ان معنى على ما يرفع به محلا وان لم يكن  
 لنظا او تقدير كما ينبغي كذا يا ايها المسلمين اعلم ان الاستغناء من الفتوح ومعه  
 استدعاء المطلوب جدا برفع الظلم عنه وهو يقتضى مدعوا ومدعوا اليه فالمدعوا المستغنا  
 به والمدعوا اليه المستغنا عنه واللام في الاول مفتوحة وفي الثاني مكسورة فرما بينهما  
 ولم يعكس لان اللام يجعل على الضم مفتوحة كذا على الاصل اذا اصل البنى على حرف

على حرف واحد الخ للتحقيق كذا على المناقاة الواقعة سوفه وانما كسر المظهر فاقبته وبين لان لا يند  
 ولم يكتف في الفرق بالاعراب لانه فيكون قد ربا نحو لم يمس غلام فيثبته والاشتباه في المظهر ان يقال  
 ابو او لانت ولا او لك غلام ويكرهما عطف على السكتات به لان اللبس قد زال بوجود حرف العطف  
 وكذا لا يبين بعلق بادعوا وبيا التائب عنه وقبل اللاحقة بالسكتات له محذوف نحو طالعنا  
 جلا بطالعنا لا اعقل على يا نحو النجم والصق فالج غم الزبا والصق على نحو يلدين بيلين  
 من كلامه واللام لازمة فيهما ونحتاج الى العذر في جواز يا الله ومن اجبك يا التي تحت قلبي  
 اما العذر عن يا الله فيجي واما عن اليك فقد حو اسد وده واتة وات بالوصل معنى يقال من اجلك  
 ان السبعة رسول من اجلك يا من السعيد قلبي والحال انك جلد بالوصل قوله من اجلك الما  
 والمجور متعلق بما قبله وما حرف نداء والحق اسم موصول والجلدة بعده صلة واستخيلة الواو جالية  
 وات مبتدأ وما مهده خبره وبالوصل معنى متعلقان بخيلة والاستغناء على ان حرف النداء  
 دخل على الالف واللام والعذر ما ذكرنا وبديل على ان على ان اللبس صورة اللام جواز يارب  
 وباء وان وجد اجزاء التعريف لان سبب الاستغناء اجزاء حرف التعريف وما حرف النداء  
 وصورة اللام للتعريف مطلقا وموسن في يارب وباء هذا اعلم انهم اختلفوا في العلم المفرد  
 اذا نودي فذهب المبرد الى انه تعرف بالنقد فباس على النكرة المفردة بهد سبب تعريف العلمية  
 للجميع تعريفان على الاسم واحد وذهب ابن السراج الى بناء تعريف العلمية وهو اولى  
 لان اشياء التعريفين انما موادا كان حرفين كما مر الان وهذا النقل مخالف لما ذكرناه  
 بعض الخالفة اما كونه مخالفا لما ذكرناه فلان قلنا من قبل ان المخطوف المتع دخول يا عليه ان كان



من السواء التي يجوز انشاء الالف واللام عنها فابو العباس يثني الرفع والرجل على جواز انشاء  
الالف واللام عنه كذا اختار النحويين واما كون بعض المخالفة فلاة اختار الرفع في النقص  
موافق لما ذكرناه اولاً لانه مما يمكن انشاء الالف واللام منها وذلك لان الاعلام عند المحققين  
على ثلاثة انواع نوع لا يجوز دخول اللام فيه كوجع واسامة ونوع يجنب اللام وهو كل اسم  
صادقة العلية وفيه اللام وصارت كاجزاء منه ونوع يجوز دخولها واسقاطها وهو ما كان  
صحة في اصله او مصدراً ومنهم من جعلنا ضربين فقط واعمل الضم الذي يجوز دخول اللام  
عليه واسقاطاً فثبت ان النقص مما يمكن انشاء اللام عنه فكان هذا النقل مخالفاً لما ذكرناه  
او لبعض المخالفة ثم اعلم ان ما في هذا الرجل موافقاً في افعال الرجل لان هذا زيد يعني  
موتاً، التنبية للجملة لاغراض تذكر لا الهاء التي هي للتنبيه فقط لانه لو لم يكن لافهام طاز  
صدفها ولم يسمع ثم لتأمل ان يقول لا فائدة في اتيان اسم الاشارة الى الواجب عنه في ذلك  
اسم الاشارة نوع كرامة لانه شبهها بالمضمر من حيث التعريف وعدم التصريح والمضمر  
ممنوع نداء فلذلك ادخلوا الف في بين حرف النداء واسم الاشارة فاقام الى خالده  
اسم الاشارة لالنداء المعروف باللام قال الاندلسي والمالك اذا قلت يا ايها الرجل  
فاي منادي والهاء عطف وذات صلة بالي والرجل صلة لذا اولى اما كون الرجل مقصوداً  
بالنداء على تقدير جعل صلة لاي فقط واما على تقدير جعل صلة لندا فلكون مع موصوفه  
في حكم كلمة واحدة فيكون النادى في الحقيقة هو الرجل على كلا التقديرين ونقل الاندلسي  
في موضع آخر انه اذا جعل صلة لندا يجوز فيه الرفع والنصب لان المقصود هو ذواته

الحدثي اذا بدل من اي واما ما التي تجوزها بين النادى جيفة واي فقال الزجاج على عوض مما  
يستحق اي من الاضافة وقبل عوض من مبالغة بالنادى جيفة وقبل على ان النادى جابض  
وفيها نظر كوازان يكون نوايج المربح الى اجيب عنه بان المربح لو اريد ان يضر  
فيه الاعراب للفظي والمجلى معاً والمثال الذي اوردته الشارح لبس فيه بنابر الاعراب في مخرج  
واحد لظا او محلا لان المجرور لفظاً قائم والمنصوب محلاً بقاء فلا يكون النبوء واحد الكلام  
فيه نحو يا نعيم نعيم عدي لا بالكم لا يلبسكم عمر البيت نحو سر منحو عمر بن حارث النبي وقال المبرد  
مولاي بن راحة والمراد بتم نعيم عبد مناة وعدي اخوه واصاف معاً الى عدي لشدة بين العرب  
وقال الجوهري لا بالكم كل مدح وقال الميداني كل شتم وجور والسوء المذكورة تقول لهم لا تتركوا  
شراي يجرى فانه لو لم يكن لاصابهم شراً ومكرى شيب عجب قوله لا بالكم لالتحق الجنس بالكم اسمها  
ونبت الالف في ابا لان المراد منه الاضافة او شبهه بالمضاف كما ياتي وعرف فاعل يلبسكم و  
الاستنباد اذكر النادى في حال الاضافة وروى في الضم والنصب وروى الاندلسي في الاول  
وحين آخرين راسماً احد معان يكون فتح الاول على الاتباع لقب الثاني مثل يا زيد بن عمرو وانيها  
ان يكون ركب الاسمين وجب معاً اسماً واحداً كعطيك ثم اضافها وفي الثاني وجوباً وسواء يكون  
عطيك بيان وان يكون بدلاً وان يكون منصوباً باعني ومويابيت اختلف في هذه النواو  
قال الكوفي هي نداء التاء الثانية والباء مقدرة بعد ما والرجيم في غير النادى جابز  
للضرورة كقولك يا ربيعة اذى الى الشرجيم لغة الحذف والتلين نقل عن الاصمعي انه قال لشي  
سيبوه فقال لي ما يقال لشي السهل فنقلت المرحم فوضع باب الشرجيم واصطلاحاً ما ذكرته



اسم امرأة وساعنا الى ساعدا ونوافقنا ديار مبه منصوب بانما دى مغاف وورق  
 باد خمر مدهد مخدوف واذخرف زمان اصف الى الجمل بعد ما وحلها القب بانما مفعول  
 اذكر الخدوف ويرى من روية البصر مثلا مفعول ومع فاعله وموجع العجم جع عجم ولا عرب  
 مطوف عليه والاستهتام دانه رخم مبه نبح النداء للضرورة لجواز تاينث المذكر  
 في العلم جواب سوال محذور تنديره ان يقال الالنباس لان لفظ افعلى بدل على ان الاصل  
 باجبية فاجاب بقوله لجواز تاينث النحل حلا على المعنى يعنى لا يقال في العلم المذكر  
 كزبد مثلا اذا وضع للمؤنث جاتنى زيد حلا على المعنى وفي العلم المؤنث كزبد مثلا اذا وضع  
 للمذكر جاتنى زبد حلا على المعنى فانهم وعليه كتاب الكتابة كتاب سوبه بكتبت منا  
 بعد حرفه لمى وبعد الضباب والشباب ككرر بكت من بكر الرجل بالكر وهو معروفان تكلف  
 في عدم معرفتنا لمى اصل ليس وسواس امرأة والضباب من صين بصو صوبة وسواس شيا في  
 والمجه والاستهتام دانه رخم ليس حذف حرف واحد وحذف وف النداء واعلم ان لو قال  
 او قبل اوه مدة ومواكث من اربعة اوف كان اولى ليدخل فيه مثل مرمى فان حذف منه حرفان  
 لكون ما قبل اخره مدة ومواكث من اربعة اوف فلا يكون قوله او حرف صحيح قبله مدة مثلا  
 لمثل مرمى فيكون النول الاول اولى فلت مرمى داخل في قوله او حرف صحيح قبله مدة لان المراد  
 بالحرف الصحيح الحرف الاصل واللام يعين كون مثل مروان من النسم الاول كما ان المراد بالمددة  
 الذائبة والاورد كونه ختار واية اشارة الى شرح المنصل قبل هذا الجناح الى ما ذكر من  
 ان الحكم اخره حكم الصحيح في محل الحركات فيكون ذكر ما اتوه صحيح من عند والمدوب هو المتعجب

عليه او الالذبة لانه من يثبت البت اذ يكسب على وعدت محاسنه ونودي كالمناوى وان لم تجب  
 اصلا لغير المناوى بشدة حرته كحاطة الرسم وقاية من النج والتوج وتاثر المادى من واخضع المدوب  
 بولاي حضرت والبالدوب وانزوع المناوى بها ولا يدخل غيره كما يقال جفك بالعبادة الى لا يغير غيرك  
 ونه اصبح ليل والطرف كرى قبل ان امر النيس بن حجر كان رجلا منكم فزوج امرأة من طر  
 قبل على ام جذب فابنته وجعلت تقول يا خير القيام اصحبت فنزع راسه ونظر فاقا الليل كما هو مفعول  
 امرأة اصبح ليل اى دخل في الصباح وصرحيا ليل روى ان سالها من سب تزكيت لفتا لا تكتفى  
 الصدر حيف الخرج شرح الازالة بلى الافة وقيل قد ارضع من كبدته وكان اذا عرف مله من ربح الكلب  
 وهو مثل يفر من يملك المخلص عن امر مكره والكراطا يرشبه بالمط لا ينام بالليل فمى بضده لان الكرى  
 هو النوم وقيل هو الجارى يقال اطرف كرا انك لن ترى بعيد منه بهذا الكلمة فاذا سمعها بكبد بالارض  
 فيلق عليه ثوب فيصطاد وقولهم ان النمام في القرى اى فذو سك باخافنا وذكر المرحضى ان  
 الاطراف ان يطاط على غنم وتخضع الى الارض اى تطاطوا واخضع غنمك للصيد فان اكبر منك  
 والطول غنا ومن القيام قد اصابه وحمل الى القرى يضرب لمن يكره وقد تواضع اشرف  
 منه هذا على سبيل الجواز وقد حذف على سبيل الوجوب كوالهم لان اليم المشددة عرض من  
 حرف الذاء وانما اخرت تهر كانا لا بداء باسمه وعند الكوفيين اصله يا الله انما يا حيا الى قصدا  
 تحذف الهزة بعد حذف العين وحرف النداء فاطلقت اليم المشددة باسم الله تعالى  
 فامر حواصا كلمة واحدة وهذا التركيب غير مستكره بدليل هم ايش ودلايل الحاشين مذكورة  
 في المطولات ولا يلزم حذف وف النداء عندهم لان اليم ليس عوضا عن ناعمة مع واختلف



في جواز وصف اللهم فندسبوه لا يجوز لان الميم كظية براسها فلو وصف يكون الميم فاضله فنقول  
 الله قل اللهم مالك الملك تقدره عنه يا مالك الملك وكذا اختلف في قوع الحال من النداء كذا زيد  
 قابا فندسب المازني واجازه البرد لي دخل فيه مثل قولنا ايها مجوس انت عليه مكنا وقع في شئ  
 الوافيه والصواب ان زيد انت مجوس عليه كما في ما يركب قال الاندلسي اعلم ان اسم النمل  
 والمنقول الجار بين على افعالها في التفسير بمنزلة له افعالها كما لا تاتي في العمل كذا كذا كنوك كذا زيد  
 انت مجوس عليه واربدا انت مكانه عليه فالجاء في الجوز وفيها في موضع نصب فوجب ان نصب  
 زيد باضار فعل كذا كذا فانت انتظر زيد انت مجوس عليه اي موقوف سببه لانه اذا جئ  
 بسببه فقد انتظره ثولنا كذا كذا زيد انت مكانه عليه من كذا زيد على اذ اعلمه وفي مجوس ومكانه  
 غير مود الى انت لان معناه انت تجلس عليه وكذا كذا وان لم ترد بهما الفعل وقد ثبت بهما مذمب  
 رجل رقت فقلت زيد انت مجوس عليه وكذا كذا الواروب المضي لانه لا يعمل فلا تنفس هذا الكلام وانت  
 خباير مشربان انت تقدم على مجوس وان كان لنا خيرة وجه ومن يتقوا ان الليث كثير كتابه واعلم  
 ان اسم النمل على معنى ان يكون متقدما واسم المنقول الى اثنين فتأمل لكنا لا بد من قبل يدل على اثنين  
 الاخرين وسوان يقال لوسطه عليه لغيره ان لم يمنع مانع ويمكن ان يجاب عنه بان المعنوم من  
 قوله لوسطه عليه لغيره التسلط لانتظامه ومن لا لفظ فقط حتى يدخل فيه قوله تعالى وكل شئ فعلوه  
 في الزبر فيكون عبارة ووافيه لاخر الزين وان لم يمكن قال امكن معدر فعل من النمل المنفرد  
 قد رثل قولنا زيدا مررت به وزيدا ضرب غلامه لان ما يكون بمعنى النمل اما ان يكون بمعنى النمل  
 الكاين مع محمول الخاص الى المعيد بالصلة كما في مررت به فان جاء وزيت موصوفين المورر المعدي

العلم الباء او يكون بمعنى النمل الكاين مع محمول العام الذي المعيد بالصلة كما في زيد ضربت غلامه  
 وغلامه محمول له بدون ان يجئ الى الصلة وهذا من قول لم في شره للكاية وان لم يكن فعناه مع  
 محمول الخاص فان لم يكن فعناه مع محمول العام وجعل بعضهم الضم الذي في محمول خاصا بنا على ان  
 كزيد في المخصوص لعوده اليه والظلام محمول عام بنا على ان زيد مختص واحد من العلان والاول  
 اولى فانه عن فطان واعلم انك لو قلت زيد اخاه ضربه يكون التقدير اهنت زيد اخيت  
 اخاه ضربه فندسب الميم والميم وهذه عريته ولان المراد بالاسم في قول كل اسم بعده  
 فعل هو المفعول به فان قلت اذا زيد به المفعول به وقال بعده ويجئ الرفع اي رفع ذلك  
 الاسم بالابتداء وما موصولا كيف يصح ان يجئ رفعه قلت المراد من المفعول المتبدي هذه الفينود  
 بجنا رفعه ان زال عنه فندسب من وقع عليه الفعل وطرا ان حكوم عليه فان التصريح  
 جابر ان فيه لوجود ترسها اي فنية الضم وبني الاختصار في المحل الذي هو تليل اللفظ وكثير  
 المنع وجود الميم وهذه القربة لا ينفع كون الضم ساويا او مختارا او واجبا وقربة الرفع  
 وبني عدم لزوم الحذف الذي لزوم مع الضم وهذه بفتحه كون الرفع مختارا لان الاصل عدم  
 الحذف لعدم ترتيب هذا الحكم وهو كون الضم مختارا على اسم الاستنهام اعلم ان الاسم الذي  
 يطلب نصبه لاح من ان يقع قبل الاستنهام او بعده فان كان قبله كنوك زيد يمل ضربه فان  
 يقع نصبه لان ما بعد الاستنهام لا يعمل فيما قبله فلا يصلح للتعب وان كان بعده فلاح بمن ان يكون  
 الاستنهام بالاسم او باخره فان كان بالاسم فله اهم ضربه فاخترنا الرفع لان الاستنهام عن الاسم  
 لانه النمل فلم يكن الموضع للنمل ويجوز الضم وبعد الناصب بعده فيقال ايهم ضربت ضربه



لان الاستهتام لا يعمل فيما قبله وان كان بالحرف فلا يجزئ من ان يكون بالهزة او سهل فان كان  
 بالهزة كقولك زيد اضربه فالتحريك النصب لان الاستهتام عن النسل فيطلب النصب المتص  
 للنصب ويجوز الرفع وان كان الاستهتام هل كقولك زيد اضربه فانه شاسوا فثبت  
 زيد او نصبه لان كل قدياتي بمعنى قد لا يصح بعد ما لفظ الاسم كذلك هل كذا في بعض  
 الشروح **قول** لكن هذا المثال غير مستقيم لانه يتغير في دارة او عده او غير ذلك  
 اعلم ان قدح الزيادة في جوابه النصب في مثال سيبويه وموقوفنا زيد قائم  
 وعرا كاستئذان لطله الصوري في محل الرفع كقولها جذا فاذا عطف عليها بالجملة متشابهة  
 في الجزاء فوجبان يكونان رابطا برابطا بالمبتداء ولا رابطا فيما فوجبا الرفع وبطل  
 وبطل النصب واجبا بواجب من هذا الاشكال بثلاثة اوجه احدها تقدير ضربه على المبتداء وفي  
 هذا ضعيف لانه لا دليل عليه لامن مع والثاني انه يجوز في المعطوف ما لا يكون في المعطوف  
 عليه بدليل رب شاة وسفلها وهذا ايضا ضعيف لانه حرم لقاعدة الجملة الواقعة جملة  
 والثالث انه لما لم يظهر في الجملة اعراب صار كانه لا موضع لها من الاعراب فذلك  
 جاز المعطوف عليها من غير ضمير وهذا ايضا ضعيف لان عدم ظهور الاعراب لا يمنع عن جود  
 الرابطة الى المبتداء واذا تقرر هذا فاعلم ان قدح قوي وان الرفع هو الوجه واعتد  
 عنه الاندلس وموقوف الخيفة بميل الى الوجه الاول حيث قال صحيح المسألة ان يراود  
 في الجملة المعطوفه حينئذ يعود الى المبتداء الاول ومراد سيبويه ليس هذا اعني ان لم يستعمل  
 بصحح المثال لانه امر مقرر مقرر من قد ذكره في غير موضع والم امر يزعم على ما قاله سيبويه

فانهم دون اما فان الرفع مختار بعد ما كما امر لان ذهب له سطر على زيد لم ينصب ولاننا  
 اعلم ان المحر في بيان عدم كونه من هذا الباب وجهين احدهما ان النسل شرط ان يكون  
 مشتقا عن العمل فيما قبله بضمير الى يكون سبب عدم عمله فيما قبله عمله في ضميره وهذا ليس كذلك  
 لان ذهب له لم يعمل في به لا يعمل في زيد لاننا لا لا ينصبه ولا رفا لان النسل لا يرفع  
 ما قبله والثاني ان شرط كون النسل منسبا للناصب ان يكون بحيث لو سطر عليه حذف ضميره  
 لنصبه ولو سلم ان ذهب يعمل فيما قبله لم يكن من هذا الباب اي لا يجوز نصبه به لان عمل  
 ذهب انما هو رفع هذا الكلام وموساكت عن ان لو سطر عليه مناسبة عمل نصبه ام لا والثالث  
 زاد عليه قوله ولا مناسبة ذهب في هب ا ح وفيه نظر وقد صرح السيد عبد الله في شرح  
 اللب ان مثل زيد ذهب به لا يخرج بقوله لو سطر عليه موافقا مناسبة لنصبه لان مناسبة  
 بنصبه الى ليس الذائب زيد ان ثبت كافي كقولهم ان اكل عليه اللحم الى الابس اللحم الخوان بل  
 خروجه كون الضمير الذي اشتمل به في الباب في محل الرفع وشرط ان يكون الضمير او متعلقا  
 منصوبا بالنظا او محلا فيكون تقدير الكلام مشتق من نصبه او بنصب متعلقه فيخرج عنه زيد  
 ذهب به لان الضمير فيه ليس منصوبا بالنظا ولا محلا فالرفع لازم لان نصب الاسم ورفعه  
 تابع لنصب الضمير ورفعه فان كان الضمير منصوبا كان الاسم منصوبا وان مرفوعا فمرفوعا واذا  
 كان كذلك وجب رفع الاسم ككون الضمير الباء في موضع الرفع يكون منصوبا مالم يسم  
 فاعلم ان ذهب على الابتداء والجملة التي بعده خبره ذكر الاندلس وصاحب الهادي  
 ان الرفع يحكم وجهين اما على الابتداء واما على فاعل باضار فعل والعندرا ان ذهب به



بل البشارج ايضا مستوف بدك في شجرة الكلب كنه قللم وجعل الرفع لازما على الابتداء وهو  
 ضيف للمعرف وقال البشارج في كوزان بنصب يد بان يقيم المصدر مقام الفاعل فيكون  
 الجار والجرور في موضع نصب فنصب يد لانصباب ضيفه كالنصب قلت ازيد اذ سبب  
 الراتب وقبل عليه هذا اذا نظرت بالمصدر اما اذا لم يلفظ فلا والتمنظ بالمصدر مطلقا ليس  
 بكان بل لا بد من ذلك من ان يكون مفعولا او موصوفا لكن قيامه مقام الفاعل الرابع  
 التحذير لغة سه الخاطب على مكروه واصطلاحا ما ذكر اعلم انه قد يقع التحذير منه بعدد  
 كواييك والاسد وقد يقع التحذير منه مكررا كواييك والاسد والاسد وقد يقع التحذير منه مكررا كواييك  
 اياك واصطلاحا كلامه الرابع مافي التحذير سمي مجازا قصد الايجاز والاختصار  
 ووجود الغيبة الدالة عليه ذكر صاحب المظهر ان الغيبة هي لفظ التحذير وذكر الابدلس  
 ان على حذف حرف طريق اللزوم الاستثناء عنه بدلالة التحذير عليه فان كون مخاطب المنه  
 مذكورا بلفظ اياك مذكورا بعده المنه عن حرف المطفاء وحرف الجر كما مثل به من كواييك  
 والاسد فربما هذا على النمل هذا اذا كان غير مكررا ما اذا كان مكررا مثل الطريق والاسد  
 فاللفظ الاول يدل من النمل ومثاله اياك والاسد اي ايق تشك ان تعرض للاسد  
 والاسد ان تعرض لتشك قال ابو البقاء وصاحب الاودي قولهم اي ايق تشك شرح  
 المعنى لا تعدر للعرب والتحذير المرضي ان يقال حب تشك الاسد فايك في موضع  
 تشك والاسد مطوف عليه في موضع النمل الثاني وقد خلطت الواو ليدل على جمع الجمع  
 والاخر ان اي وفي تشك ان تجاح او قارن الاسد واياه اشار الابدلسي حيث قال واختار

ان يكون النمل المنذر بما يفتن منولين كواييك جالسا سد وحوه وقوله ان تعرض للاسد وان  
 تعرض لتشك بدل الاستعمال من النفس والاسد والاسد رايك تشك تعرض للاسد والاسد  
 لنفسك هذا اذا كان التحذير مفعولا اما اذا كان التحذير مفعولا بواييك بالنفس بل يقال في مثل الطريق  
 وراسك والسيف ان اصل اتق الطريق وابق راسك وكذلك قوله اياك وان حذف  
 قال عمر رضي الله عنه اياي وان حذف احدكم الاربع التحذير للخطاطين لانه يدل على قوله احدكم  
 وانما ذكر تشك وان لم يكن داخل في التحذير مبالغة في رجوع عن حذرها كما قال باعدواني عن  
 شاهدة حذرها وقبل كان امر قريش لا باعد فيطلب من تشك البعد عنها وراى الله عن ربي  
 الاربع بالصلا ان ذلك بغيره فلا محل فقال لذلك كتم الاسل والرماح والسهم ولا يجوز  
 ان يقال الاسد خلفا لابن ابي اسحاق فانه اجازة متفككة قول الشاعر اياك المراء فان  
 الى السد وجاب عن اياك المراء واصل اياك من المراء وياك الثاني تأكيد حذف من والجواب  
 انما شاذ لان لا مع ان وان واما الضرورة الشعر واما لان المراء مصدر بين ان فاعلى  
 فحل في جوار حذف حرف الجر على ما يقرب واما لان اياك اياك من باب لا اسد الاسد اي  
 التحذير منه مكررا والمراء منصوب باحد وهو شروع في كلام آخر والمراء مصدر مما ربت  
 الرجل اي جادته وما يشك منها ان من اليوم والبلد كالشهور والسنين  
 ومثالا ومن الوباء والامام والعلو والنمل والتمينة واليسر واليسار وجل  
 عليه عذولا هذا الجمل اما يحتاج اليه اذا نسلكا البهم بالجمادات الست اما اذا امر  
 بما ياتي فلا حاجة اليه لانه يندرج فيه عند غيره ولان نظيره وموخرت وتنضيد



ومخرجت لاني غرت من غارت عنه عورا اذا دخلت في الراس وقد يقال  
 انما قال على الاصح لان الجري والسجوى على ان دخل وسبيلها حذو الجار وثباته  
 وعند سبوح اظهار الجار شاد وكذلك نزلت الدار وسكنت الغزوة فان التاجيب  
 عند الرجاء في قولنا ضربة ناديا له مصدر من غير لفظ الفعل يعني ان ابتصابه عنده  
 على المصدر الذي هو المنوع على حذف المضاف فيكون التفسير فعدت فتودحين  
 وضربت ضربا ناديا بل انه حال عن منقول يركم وتندبره بركم البرق خافضين  
 وطامعين او يكون الخوف من الاخافة والطمع من الاطماع وهذا هو منقول  
 قال المالكى شرط الحذف صدورهما من فاعل واحد ولو تفرعا بمعنى قوله تعالى بركم  
 البرق خوفا وطمعا جعلكم ترونا فاعل الروية والخوف والطمع تدير افعالا  
 الى جملها حالين كما زعم الزمخشري ولا الى تدير ارادة نحو فكم لشابهة المصدر الذي  
 من لفظ الفعل اي شابهة المنقول له المصدر عند حصول الشطين فكما يتعدى الفعل  
 اليه بغير اللام فكذلك يتعدى الى المنقول له بغير اللام لانه حيز الحال والتبعية  
 من البيان فكما ان الحال والتبعية لا يدخلها اللام فكذلك لا يدخل ما شابهها  
 وفيه نظر لانه يشكل مثل ضربت زيدا وعمرا فان جاز المطف مع انه لم يجر غيره اي  
 جاز نصبه يكون مسطوفا على زيد مع المثال على المنقول به اولى من جمله على المنقول  
 معه لان المنقول به اصل بالالتجسس سائر المتاعيل ولهذا تبين لان يتوهم مقام الفاعل  
 عند وحدان سائر المتاعيل فان قلت في معنى ان يقول المذكور بعد الواو وكان

اولى بالحل عليه قلت هذا من قبل التعلق لما منع وهو وجدان ما هو اولى منه وذكر  
 عدم المانع ليس شرطا في التبرعات والجواب الذي ذكره في المنقول المطلق و  
 المنقول به والمنقول فيه لا يمكن هنا اعلم ان الشيخ ابن الحاجب ورد هذا الاعتراض  
 في تحت المنزل المطلق بعد تقريره بقوله وقد ورد على تعريف المنقول المطلق قولهم  
 ضرب ضربا شديدا فانه اسم ماض فاعل فعل مذكور بعينه ولفظ فيجب ان يدخل في الحدود  
 اذا دخل في الحد فيجب ان ينصب لانه اما حد لتعرف فيجب كما ان الفاعل اما حد لتعرف  
 فيرفع هذا الكلام وهو وارد على المنقول فيه ايضا واجاب عنه الجواز اطلب فيه وحاصل  
 سلمنا انه داخل في الحد لكن لا لانه لو دخل في الحد لوجب نصبه لجواز ان يوجد مانع يمنع  
 نفسه وموقايمة مقام الفاعل كما ان المنقول له حد لتعرف فينصب كمن لم ينصب في الرفع  
 مقام الفاعل فان قلت هذا ذكر في حد المنقول المطلق وبه وبه مما يجوز رفعه ما يسي  
 عن كونه مرفوعا ايضا قلت بعد الاحتياج اليه انه ذكر من قبل ان المنقول المطلق وغيره  
 ويرفع اذا اقيم مقام الفاعل فلو ذكره هنا ما يبين عن الرفع لو رفع التكرار واذا عرفت  
 هذا والجواب الذي ذكره الى الشيخ ابن الحاجب في دفع الاعتراض الوارد على تعريف  
 المنقول المطلق وبه وفيه كما سمعت حاصلا لا يمكن هنا ان لا يدع هذا الاعتراض اذا ورد  
 على تعريف المنقول المطلق لان المص حد كل واحد من المنقول المطلق وبه وفيه بعد  
 ذكر في حكم ما لم يسم فاعله انه يرفع كل واحد منها اذا اقيم مقام الفاعل ولم يكره قط  
 حد المنقول لمعه ان يرفع ام لا بل ان ذكر عدم رفعه لانه لا يتام مقام الفاعل قلنا



انما جاز فيه غير النصب الحاصل بهذا الجواب ايضا ان المص بين جواز غير النصب  
في المنقول مما ايضا كما بين في غيره غاية ما في الباب ان بينه في غير المنقول مع قبل  
ذكر الحد و في نفسه بعد ذكر الحد فكان قال كلما صدقت هذه التبعيات وجب النصب  
الا ان مواضع عرفها قبل ذكر الحد في المنقول المطلق وبه وفيه بعد ذكره في المنقول  
فما ملحق التام كبلابنوك شي مما خففناه فانه من المواضع الساردة لكن يلزم  
مما ذكره ومن تردده في الكتاب ان عراقي قولنا قام زيد الح فليست لا يلزم ذلك  
وان كان يرسم لان قصده الترديد فيما يكون صالحا للمطف من حيث هو موضع قطع  
النظر عن غيره لا فيما يكون منقولا مع على النقط على الوجهين والماصل ان قولنا لم فان كان  
العامل لنظا وجاز المطف جاز الوجهان ليس المراد به انه منقول مع على الوجهين  
بل المراد انه ان جاز المطف جاز ان محل على المطف مع قطع النظر عن كونه منقولا مع جاز  
ان محل على كونه منقولا مع مع قطع النظر عن كونه عطفا وهذا كما تقدم في الاخبار على شرط  
النسب ان جاز رفع ذلك الاسم بالابتداء وقد عرفت ان سناه كذا رفعه ان زال  
عنه قصد ان من وقع عليه وحده قصد ان يحكم عليه لانه جاز رفعه عند قصد وقوع  
العمل عليه لانه لا يكون مجردا عن المواسل للفظية فكذا هذا محل على المطف عند قصد  
زوال كونه منقولا مع وحل على كونه منقولا مع عند قصد زوال كونه منقولا فقدر  
ولو سلم ذلك للزوم لكنه غير قارح لانه لما صدق الحد على غير المنصوب ايضا بشي ان  
يصدق الحد وعليه والابطال الحد واعلم ان في عاملة حنة اقوال احدها الجمهور

71  
لجمهور البصريين ان العامل فيه الفعل المتقدم فهو الواو التي مع كالمفعول المفعول  
لان فعله لان فلا يصحبه وحده والواو غير عاملة والثاني للكوفيين انه مقصور على الخلف  
اي ان الاسم الثاني غير مشترك لاول في الفعل المذكور لانه انما استوى الماء والخشبة  
لان الخشبة لم يكن موصوفاً فسوى واذا لم يشترك في الفعل فقد حاله فاصب بهذا المعنى  
والثالث للزجاج انه منصوب باضمار فعل بعد الواو وهو لا يسل وصاحب الرابع لا يخفى  
ان الاسم بعد الواو ينصب بمتصا بال طرف من غير واسطة لبيانته من باب مع كما كان مع  
ينصب من غير واسطة ولطاس للسرائي ان النصب الذي كان مع انتقل الى الاسم الواقع  
بعد الواو لانه لم يمكن ان يحل على الواو كغيرها حرفا كما في قام التعمم الا يزيد او الفرق  
بين هذه الواو وواو المطف ان العاطفة ينصب في الشكر في الفعل والاعراب دون  
المصاحبة في الفعل من غير اشتراك في الاعراب ثم منها سبيل الاولى ان لا يتقدم على  
عاملة ولا على العامل كما يتقدم ساير المفاعيل على عاملة لانها في الاصل للمطف خلافا لابي  
الفتح وابن جني فانها لا يجوز ان تقدم على الفاعل كما ذكره الا انه ليس الثانية ان لا يجوز  
حذف الواو كما يجوز حذف الاسم من المنقول لانه لا يلبس المنقول به دون ذلك  
الثالثة انه يكون من المتعدي واللازم عند الاكثر وقال قوم يجمع من الاسم فقط  
الرابعة ان اما احراز عن المنقول لا لشدة الفعل اليه بنصب بخلاف المنقول مع واحراز  
المنقول عن المنقول به لان بعض الظروف ينصب منقولا بها واحراز المنقول فيه عن المنقول به  
لان الفعل المنقول موقوف على فعل المنقول به دون المنقول فيه واحراز المنقول به عن المصدر



لان المصدر في الحقيقة فعل الفاعل كما مر في المسألة ان معنى قولنا استوى الماء والخشب  
 تساوي اى ارتفع الماء بعد نقصان الى ان وراى راس الخشب واول الخشب متساوي  
 يعمل مثل النيل يعرف به ارتفاع الماء فيصلح الشارح الحال ما بين منه الفاعل  
 او المنقول به اعلم ان الحال يذكر ويؤتى وسمى من حال كذا لا يغير والمالحف  
 بالمناويل لانها فضلة مثلها جاءت بعد معنى الجملة ومع بعض الحال من المضاف اليه  
 لان الحال جزء من المجزئة والمضاف اليه لاحظ في الاخبار عنه وذكر الاندلس ان الصحيح  
 ان المضاف اليه ان كان اول منقول او منقول في المعنى جاز ابقاء الحال منه مثال الفاعل  
 اعني ضرب زيد قايما ومثال المنقول اعني اكل البسوطا وان لم يكن احد مما لم يجر  
 الا انه قد جاء كنول تعالى بل ابراهيم حنيفا واجاب عنه بعضهم فقال عن صاحب  
 الكشاف بان الحد لا ينقص به لان المضاف اليه لما كان في معنى المضاف والمضاف  
 منقول فكان المضاف المضاف اليه في حكمه فجاز ان يكون في حال كافي قوله تعالى  
 احكم ان باكل لحم ايمه متساويا حال عن قوله ايمه وجاز لانه في معنى المضاف فان لم  
 الاخ موالات وبالعكس فكذلك هنا لان مله ابراهيم كانها في معنى ابراهيم الا يرى انه  
 للفرق بين ان يقول ابراهيم وبين ان يقول ابراهيم مله ابراهيم ومنه هذا  
 يضل شيئا وفوقه شيء وحمل في اوجه ان يكون على بدل من البداء او عطف بيان  
 وشيء جزو ب ان يكون على بداء او شيء جزو والجملة خبر الاول وح ان يكون شيء جزو  
 او بداء اخذت اى هو شيء وذا ان يكون جزا بعد جزوه ان يكون شيء بدلا من يعلى

وفي المثال الثاني الضم الذي في اشترط وابنه عليه والمراد من الضم هما الضمير الجور  
 في البر وعلية والظرف والتمتع والتمتع مثال التمتع عندى بقا ومثال التمتع لعلك  
 في الدار قايما وغير ذلك من معنى التشبيه والنداء عند البعض وحروف التثنية كوزيد كعمرو  
 راكبا وكذا المنسوب كواثم بنى منجرا واسم النسل كواثمك زيد اراكبا ولم يعمل في الحال  
 مع حرف الاستنهام والتثنية ومع ان وان قال الزوراني الاولى ان حال ذلك على استعمال  
 بلا دليل اى ارسلنا معك قال في الصحاح يقال اوردا ابله الدراك اذا اوردا جميعا  
 الماء فان كان صاحبها مكره وجب تقديم الحال وكذا يجب تقديمها اذا انضمت مع  
 الاستنهام كوكيف فعلت وكيف زيد افاعل فان كيف في المثالين حال نصبت الاستنهام  
 فتعدت لطلب المصدر على العامل والتقدير على اى حال فعلت او زيد افاعل فتولنا على اى  
 حال من فاعلت ومن المستكن في فاعل ولا على الجور في الاصح في بعض الشروح  
 المراد بالجرود الجور وحرف الجر لان الجور بالاضافة لا نحو زعمت الحال عليه بالاتفاق  
 كنولك زيد ضارب مند فائمة والعامل في ربطها هو الجلب بالاتفاق وصاحبها هو الضمير  
 في الجلب وقيل هو الضمير في مند فائمة وهو الاو حروف التثنية وح يكون صاحبها الضمير انهم عليه واسم  
 وقال الكاتب هو الجلب وح يكون صاحبها هو الضمير في الجلب وقال بعضهم هو النعل المحذوف  
 اى ملوا اذا وجد سر الطير اذا وجد رطبا الا انهم حذوا الطرف وما اضيف هو اليه سدا بالحال  
 سدة كافي ضربى زيد قايما او بالاول وحده كوكبك الشمس طالع فان قلت كيف يصح  
 وقوع قوله والشمس طالع وما شاكه حالا وقد وجب كونها مبنية لهته الفاعل والمنقول به وطلعت



الشمس ليس بهتة الفاعل ولا المفعول قلت اجمال منها بيان مبدء زمان حدوث الفعل عن الفاعل او  
 تعلقه بالمفعول فيكون مبدء للفاعل او المفعول لان زمان الاثنين لازم لهما والتبعين الملزوم  
 باللازم كشر فيكون بيان وانما او يقول بين مبدء اللازم وبين مبدء الملزوم وقبل التعدير  
 موافقا لطلوع الشمس والمواضع مبدء الفاعل فيكون مبدء الهيئة الفاعل فقط او بالضمير  
 وحده على ضعف قال لا لا ليس اذا كان المبدء اضمير في الجمال وجب الواو معه نحو جاني راكبا  
 وان لم يكن كذلك فان كان في الجملة كقول الشاعر يصف نجا يصف طول النيس نصف النهار  
 المداغمة فلا شك في ضعفه وقلة وقال كان يبع بالنادي القليل والاف الناس حدثا لانها انما ياتي  
 خلفا عن الضمير الارتباط فاذا اتي بالضمير فلا حاجة اليها وانما التنازع حذف الواو والضمير والمص  
 نوح جارا لله في كونه ضميرا مطلقا وقال الطبري وقد جملوا الجملة عنها نحو رايت البرقيش بدمع وهو مثل  
 السمن منوان بدمع لخلاف النبوت فانه يحتاج في استغاره الى فاعل وميق لخلاف المنق فانه  
 يحتاج الى فاعل فقط اعلم ان من الاسماء ما يلزم الضمير على الجمال الاستغناء نحو طرا وكافد وقاطبة  
 واستغن عن اصنافها التميز فابن الايام الى التميز مصدر مبيت اذا خلعت شيئا من شيء  
 وشبه بالمفعول اذا وقع في الامثلة الامة موقع المفعول واما مسح ما حو من قولهم مسح  
 الارض مسحة اي ذرعها ومن قول قذاحة قد ركت وان لم يكن جنسا لمح وانما ذكر المح  
 دون التثنية لان حكما ينهم من حكمه او اراد بالمح ما فوق الواحد فيشملها اي ان كان الاسم  
 المفرد الذي يميز بالثنوين المح ذكره وان الاشياء التي يسمي الاسم المفرد بها يصعب ما بعده  
 على التميز تسمية الثنوين وقد تعذر الثنوين فوعده في خمسة عشر مقادير

التثنية وعمه تقدير مؤن التثنية كونه في انشاء درهما لان عشا وقع موقع النون و  
 لهذا بني والجنون اجمع نحو قوله تعالى بالآخرين اعمالا او مشابهة بنون الجمع ولا الاضافة  
 واما يميز عن مؤن غير مؤن والمراد بالمراد غير المقطوع ما لا يعرف منه قدر الشيء بخلاف المقدار  
 لكن الاضافة اكثر عن الاصل فلان الاصل الذي وضع الاعراب لاجلها هي الفاعلية والمفعولية  
 والاضافة كما عرفت وقبل لما لم يكن غير المقدار في الابهام كالمقدار كان الاصل فيه ما هو غير  
 اصل في التميز وسو الجمل خلاف المقدار فانه بهم يحتاج الى غير ونصب المميز نص على كونه  
 ميم او هو الاصل في التميز والثاني عن نسبة في جملة نعت سبه اي نسبة كائنة  
 في جملة او شبهها فان قلت قد ذكر من قبل ان التميز ما يرفع الابهام المستخرج ذات  
 مذكورة او مقدار فظا مران النسبة ليست بذات قلت قوله عن نسبة غير متعلق  
 بقوله الثاني بل متعلق الثاني بتدبره الثاني عن ذات مقدرة ناسية عن نسبة ونفك الذات  
 اما نشأت من نسبة في علم السام وان كانت النسبة انما نشأت من الذات في الحقيقة وهذا  
 مراد السام من قوله والتميز ذات مقدرة في نسبة في جملة الان المفهوم من تميزه  
 ان عن في قوله عن نسبة يعني في ومو خلاف المشهور قال الامام الرضا لفظ عن في مثل هذا الموضع  
 تقدير انما بعد ما صدر لما قبله وسبب كما يقال فعلت هذا عن امرك اي ان امرك سبب لفعل  
 مصدره اي النسبة سبب للتميز لانك يميز لك التميز بل في ذات اسد اليه الطيب  
 اي في الحقيقة ومن النفس اوفي ذات هي سبب نسبة الطيب اليه اي بل الابهام في ذات هي  
 سبب نسبة الطيب اليه واسد اليه الطيب في الحقيقة ومعنى الاب مثلا قد ذكر تلك الذات



رفع الابهام المستزود من النفس في قولنا طالب زيد نشأ والاب في قولنا طالب زيد اباو  
ذكر السبل هذه في شرح اللب ان طالب مستند في النظم الى زيد وسوقى الى مستند في تقدير  
منهم فاذا قصدنا ان يوضح بذلك المصباح قلنا في المثال الاول طالب شيخ زيد نشأ وفي  
المثال الثاني طالب شيخ زيد ابا فيكون المنصب عنه وسوزيد مصفا الى الله للذاك  
المقدرة في المثال الاول وفي شئ وبدلا منها في المثال الثاني فالمثال الاول  
عبارة عن معنى متعلق الى ابي فالمثال الاول وسوقوله ابا موافق زيد او نفس  
ابي زيد والثاني وسوابوه اضافية بينه وبين غيره اي صفة لنفسه وصفة متعلقة  
والفرق بين ابوه والعلم ان الاول صفة اضافية والثاني صفة غير اضافية وان  
اخذنا في كونها جنسا وصفة والحاصل ان الاب سواء كان نفس المصباح او متعلق  
ليس بصفة والابوه صفة في الحالين والعلم متعلق به لان متعلق الصفة بالموصوف  
والدار متعلق به كذلك متعلق المملوك بالمالك وفيه نظر لانه يلزم ان يكون  
الشرط والجزاء واحدا وسوزيد غير متعلق اي فيما فهمت من شرح المصباح في الموضوع نظر وجه  
ان يلزم منه ان يكون الشرط والجزاء واحدا كما ذكره في اول القول اي بقوله اي ان كان  
اسما صالحا لان يرجع الى من انتصب عنه والى متعلقه جاز ان يكون له واجاز ان يكون متعلقه  
وعدم افادته كون الشرط والجزاء واحدا يحتاج الى منبه وان لا يلزم من اسفاه  
صحة المجموع المذكور ان يكون متعلق ما انتصب عنه كما ذكره بقوله وان لم يكن صالحا  
لذلك يبين ان يكون متعلق ما انتصب عنه وان انتصب عنه مساعد لهذا الشرح

اي المتن غير موافق لهذا الكلام الذي فهمت من الشرح لان كون الشرط والجزاء واحدا انما هو  
في المفهوم من الشرح لا في المتن لان لفظة متعلقه غير مذكورة في الشرط وفي المفهوم  
من الشرح هي مذكورة وان حملناه على مقتضى الضم وان سلم كونه مساعدا لهذا الشرح  
اشكل مثل طالب زيد نفسا هذا كلامه وانا اتلو عليك كلام الشيخ ابن الحاجب اولا والجواب  
عن وجه النظر ثانيا مستكما باجل المبين والحق المبين اعلم ان عبارة الشيخ ابن الحاجب  
ان التبريد يكون اسما راجعا الى المنسوب اليه وقد يكون راجعا الى امره متعلق به كما في قوله  
طالب زيد ابا لجاز ان يكون زيد سواء الاب وجاز ان يكون الاب لمن ولده وكذلك اقلت  
ابوه فجاز ان يكون لكل واحد من المسمين فهذا معنى قوله جاز ان يكون له والمتعلقه فان لم يكن  
الاسم صالحا كذلك كان متعلق من انتصب عنه هذا كلامه ولا يخفى على من اراد في اسكه فضلا  
على الشارح ان هذا الكلام ليس فيه شرط ولا جزاء حتى يتجدا او يتعابرا غير قوله فان لم يكن  
اي وسوليس من المبحث وان وحدث بعض الشرح فافهم منه الشارح الا كما ذكره على ما  
قال الامام جلال الدين المحمدي في بعض الشروح نقلت الرواية بمكانه ان كان اسما  
يصح جملة ما انتصب عنه والمتعلقه جاز ان يكون له والمتعلقه فالجواب عن وجه نظر اما  
عن النظم الاول فهو انما مراد على هذا النقل لاعلى نقلناه وسوالمشهور اما الاول فطو  
اما الثاني فلان المجموع المذكور انما يكون على نقله حتى يرد على تقدير اسفاه ما ذكره واما  
الثالث فورد على نقله ايضا واما عن الرابع وسوقوله وان حملناه على مقتضى  
النقل شكل مثل طالب زيد نفسا فهو ان لا يخفى استماع جملة متعلقة لاحوال ان يكون



يثبت يد من حيث انه نفس وان يكون طبعه من حيث ان له نفسا فيكون النفس متعلقة  
 بزيد تعلق الجزاء بالكل او يقول المراد من قوله ثم ان كان اسما يصح جعله لما انصب  
 عنه اي جعل ان يكون لما انصب عنه مع وحمل غيره بدليل قوله يصح ولا يلزم اتحاد الشرط  
 والجزاء لانه غير متكوري لتطاول الاشكال على طالب زيد نفسا لا ذمتين لانه يكون لما  
 انصب عنه فبالجملة الكلام خال من التعسف فان قيل لا يمكن قصد التثنية والجمع في الجنس  
 اللاحق قصد الانواع المختلفة فليزم المحذور فيكون الجنس في الاستثناء الاول  
 غير مطابق لما قصد من التثنية والجمع اذا قصد الانواع المختلفة فليزم المحذور  
 وكذلك يقول له دره فارسا الام في الله للنجيب والمدح وحمل وجهين احدهما النجيب  
 من خيره وجوده والثاني النجيب من لونه الذي ارتفعه من ثدي امه اي النجيب من ذلك  
 اللبن الذي تربي به مثل هذا الولد الكامل في الصفات والارفة الاصل مصدر در اللبن  
 يتردد اي انزل من الضرع وقيل اريد بالدر منها الجير فانهم كانوا يستعدون  
 ان اللبن ينشأ لكل جبر لا من غالب اقواتهم وقال في الصحاح له دره اي علمه وانما  
 اضيف فعله الى الله تعالى لان العرب اذا عظموا الشيء عابه الاعظام اضافة الى الله تعالى  
 انما انما بان هذا الشيء لا يقدّر على الجادة الا الله تعالى بان جدير بان ينجب منه لا يصادر  
 عن فاعل فادرحه للاشياء الجيبة ورده مرفوع بالابتداء عند سيوده وبالطرف  
 عند الحسن وفارسا من باب تسمية لان المعنى له دره مرفوع وسببه وهو مثل النجيب  
 حسن زيد اباوه عند المصنف وذهب الرافضيون وصاحب الادب الى انه من باب تسمية الفرد

ممكن يقول الشاعر البحر ليلى بالزراف حبيبا الى و يروي انه سئل بالزراف ويرى موضع كاد  
 كان والبيت لا غنى عما ان عبد الرحمن وسواول النضيد ووقع في ديوانه ان يودن سلى بالزراف  
 حبيبا ولم يك شي بالزراف نقيب البحر ضد الوصل اي انه سئل عاشر في الزراف وما كاد  
 الشان نقيب سلى نسا بالزراف الهرة لا استنهم وفاعل بحر ليلى وجبها سنولا وقوله بالزراف طر  
 لنولا على من الاعراب متعلق بحجر واذا قرى بالزراف يكون في محل الضم على الطرف واسم كاد  
 ضمير الشان وجزا نقيب وفاعل نقيب مستر راجع الى لباي ونسا بمنزلة نقيب معتم عليه و  
 هو الاستثناء وذكر ان دلالة البيت على جواز تقديم الميم على عامله قاطعة انما هي فبين  
 انت الغيبة نقيب فيكون في كاد ضمير الشان وفي نقيب ضمير سلى اوليلى كما عرفت اي ما كاد  
 نقيب سلى نسا بالزراف فقد نسا ولو ذكر الضمير في على ان يكون ضمير الجيب لا يمكن ان يكون  
 في كاد ضمير الجيب ويكون موعا ملا في التبر على مع وما كاد الجيب نسا نقيب بالزراف اي  
 وما كاد بهن الجيب نقيب بالزراف فان قلت لم لا يجوز ان يكون العامل في التبر هو كاد  
 على تقدير ان يكون في نسا ضمير الشان ايضا قلت لان نقيب يكون نفسا ذلك الضمير في على  
 ان جبر كان اي ما كان حبيبا نسا نقيب بالزراف اي انسانا والنفس كذا ما يبرع عن الانسان  
 وبانه على حذف المضاف اي وما كان للجيب نفس طيبا هذا اذا وى كان وقيل ان منصوب  
 على اخبار عن وقيل موصولة فلا يجزى به كنولا وما الى الا الى احمد شيخنا البيت  
 كلب ل الرجل امل وعبال والمراد باحمد بنبا صلى الله عليه وسلم وشيعه الرجل بالكثر  
 انباء وانصاعه والمشب الطريق ويرى وما الى الابد ميب الحق يقول مالي اعران



عز آل محمد صلى الله عليه وسلم وما لي طريق الطريق الحق ما يمنى ليس ولي جزئ المبدأ الموزر  
 وهو شيعه ولقد علم الجيز لعل علم ما ولا آل احمد مستثنى من شيعه مقدم عليه ولذا وجب نصبه  
 وهو الشاهد واعراب المصراع الثاني كالأول اما استثناء الثلاثة الأولى فطالنا من الأول  
 الثاني عين الأولى في بدل الكل وجزؤه في البعض وبهها ملازمة غير الظاهر والجزي في الأول  
 وهذه المثاني ممنوعة في الأشياء المنطوق كقولهم بلدة ليس بها نسيم البحر فيجوز ينمور  
 وسوله البقرة الوحيدة وقال بعضهم بنوم الطباء والعيس بالكليل البعض كالطباء مشهورة  
 واحدا للعيس والآخر عيسا الواو بمنزلة ربه وبلدة مجرور به وانس اسم ليس والجزم في والآ  
 الباقية مستثنى من المنطوق من المرفوع وهو المستشهد واما وجوب النصبة فيقول  
 وقد نظر لان المستثنى من المنطوق بالمتاعيل ليس هو واجب عن الزور في بان المسؤولية  
 لا ينافي الاستثناء والحدى نفعنا واعلم ان خلا لزام في الاصل من خلا المكان الا انه يعدي في  
 الاستثناء لخصه من المجاوزة وعدا اصل متعدي ينقض نصت النقول في غير الاستثناء واما قدور  
 القائل هذه الانطاط لنظر النص لان النص لا يرد مرفوعا والبعض لنظر صالحة لذلك  
 كقولهم كذا لادى ذكره سابقا اذ الكل مستعمل على البعض وكذا في ذكر الكل وموقوفون  
 جاي القوم فلما اقتدروا ونعيم قال الزوزني ويحتمل ان يكون التعدير على المعنى  
 زيدا قوله واختلف في من الجمل المعنى عدا زيدا وخطي زيدا وليس زيدا ولا كقول  
 زيدا في بعض الماذا لا موضع لعدا وخطا للعراب لا يمكن في قولها ما وقيل في  
 في موضع النص على الحال واللفظ قد يجوز في حررت بها كان الجار والمجرور موضع النصيب

ان كان موجبا او بدلا ان كان متبعا وكذا لا موضع لا يكون وليس من الاعراب لا تعلق  
 لها بالاول بالاحراج وما تعلق العامل والمفعول فلا ومنهم من قال لها موضع من الاعراب  
 فان كانت بعد معرفة كانت في موضع الحال وان كانت بعد نكرة كانت صفة  
 ويجوز الضم ونحو العادل وفي بعض النسخ ونحو الرض والاول اول لان البديل للخص  
 بالرفع بل يكون في النصب ايضا كقولك ما ضربت احدا الا زيدا والجور ايضا كقولك  
 ما ضربت باه الا بزيدا وبسبب غلابة فرع العامل الذي قبله لا ما بعد ما حذف المستثنى  
 منه وجعل اعرابه لما بعد الاوسى باسمه وان كانت في المعنى مخروجا من مستثنى منه حذف  
 وهو غير جائز للمرفوع تحت جاء في النجوم الا زيدا من ان يلزم فساد المعنى لا يلزم  
 ان يكون زيدا موصوفا لجعل الاوصاف الا العلم وموضع واما قال في الاكثر لان حاشا  
 حرف جر عند اكثر النحاة اختلف في حاشا فذهب سوي الى ان حاشا حرف والفراء الى انه  
 فعل وفاعله والمبرد الى انه فعل كعدا وظلا واستدل عليه بان لام الجزم يتعلق به في قولهم حاشا  
 ما علمنا عليه من سوء والجواب عن الفراء ان الفعل بعد فاعله معدوم في كلام العرب ومن  
 المبرد ان اللام زائدة لا تحتاج الى تعلق كقولهم تعارفكم او يقول قد جاء الجميع بين حرفي  
 هو كقول الشاعر فلا والله لا يلقي لابي ولا للبا بهم ابد استثناء على زيادة احداهما ومنه حاشا  
 براءة الله من سوء قال في الصحاح حاشاك وحاشاك متاعا واحدا ويقال حاشا الله  
 اي ساء الله بلا الف اتباعا للكتاب والافا لاصل حاشا بلا الف وغير صفة الج  
 قوله عز سبدا على تعدي حذف المضاف بتدبير لفظ جز وقوله صفة جنه لكنه منصوب



كلما لا يستعمل في تقديره وصفت صفة وقوله حلت على الاجز بعد خبر مكذا والصور  
 ان يرفع صفة على انها صفة غير وانما قال تابعة لجمع لانها لو كانت تابعة لمفرد مني  
 الخ ترك فائدة قوله تابعة ولا بد انما صفة تابعة اي مذكورة بعد متووعها المذكور اخذ  
 عن قولك قام الازيد على تقدير قام رجال الازيد لانه لا يجوز حذف الموصوف واقامة  
 الصفة مقامه بخلاف غير فانه يجوز انما ذلك لكونها اصلية في الوصف كما ان الاخر اصلية  
 فيها وفي قوله لانها لو كانت تابعة لمفرد مني نظر لان المتني غير مذكور في المتن ما يجز  
 عنه فالصواب ما ذكره الروي في شرح الكتاب انما اشترط ان يكون تابعة لجمع المتوابع  
 حالها صفة حالها اداة استثناء فكما لا بد في الاستثناء من متعدد مملووظ او مفرد مكملة لا بد  
 اذا كانت بين غير من موصوف متعدد مملووظ فلا يقال جاد في رجل الازيد ولا يجوز  
 تقدير الموصوف قبل الاكاجان في غير لما عرفت الان ولنا دل ان يقول لاحاجة الى  
 فيه غير المحصور والجواب ان الاعداد ايضا جمع لكنها ليست بجمع اصطلاحى منى انها  
 الافراد وهذا كما في اطلاق لفظ الجمع عليها وفي الجواب الاخير ينظر اي في قوله  
 وعن التانيث باننا لا ندعي ان كل مفرد حار الاستثناء عنه الخ ووجه ما ذكره بهنول لانه  
 في بيان ضابطه الخ واذا عرفت ان الجواب الاخير منطوق فيه فالاعتراض التانيث  
 وسوقه لا يقولنا جاد في رجل الازيد بالرفع وارد على زعم لان الاستثناء غير تابعة  
 لجمع فليكن ان يصح الاستثناء ويتقدر الصفة مع انه بالعكس والجواب عنه ان قولنا  
 جاد في رجل الازيد متمنع مطلقا اما كونه مستثنى فلا المستثنى ينبغي ان يخرج من متعدد

لنظا او تقديره ومنها ليس كذلك واما كونه صفة فلما ذكرنا انها ينبغي ان يكون تابعة لجمع كقول  
 حالها صفة حالها استثناء فيكون قوله فاذ يصح الصفة كما ما عجز صاد وعن فطانه لان الروي في  
 صفة بعدم صحتها والامام جلال الدين المحمدي وان ابعث عليه واذا ثبت انها ليست  
 للصفة ومعلوم انها ليست للاستثناء ايضا فيكون المثال الذي اوردته نقضاً على جاز  
 فلا يرد كقول وكل اخ مفارقة اخوه الخ البيت لمروى معدى كرب وسوجا على لا تقول  
 بنناء العالم ويجعل ان يرد لا يغير فان ما دامت الدنيا والفرقان لجان قريبان من  
 القطر وكل اخ مبتدأ ومفارقة جزء ولعمرك مبتدأ جزء محذوف اي لعمرك  
 فسي وجواب التسم محذوف اي لعمرك كذلك والاستثناء على ان الاجازات بمعنى  
 غير وان لم توجد الشريطة وليس للاستثناء والليل الالفردين لانه بعد كلام يجب  
 فلما رخص علم انه حمل على غير جملة وصفا مكملا قالوا وقد نظرنا لان ان لو قيل كذلك لتعين  
 كونه للاستثناء لجواز ان يكون صفة اخ في كونه صفة ايضا نظر لانه وصف المضاف  
 والمفاس وصف المضاف اليه كما مر في تحت كل رجل بائني فلم يرسم وايضا بلزم  
 الفصل بين الصفة والموصوف بالجزء وذلك ضعيف ولست شري بانهم لم يسلوا كونها  
 صفة واجابوا عنه تارة بالشدود وتارة بالضعف وتارة بالجلل على ضرورة الردف  
 ولم لم يجلوا الاستثناء لان كونها للصفة مستدر كونه تابعة لجمع منكور والاعتراض  
 واردة وليس دليل يدل على عدم كونها للاستثناء ولا يرد عليه شيء وليس بمفرد فان  
 فان قلت لو كان للاستثناء لنبيل الالفردين قلت لم لا يجوز ان يحمل منها ايضا على ضرورة



الردف كما حمل ثم ولين سلم فلم لا يجوز ان يكون من لغة بلحوت نعم اذا اجيز وقوع  
 الاصفة مع صحة الاستثناء سواء وجدت تلك الشرايط ولا كما موهب بسوء وكثر  
 المتأخرين تسكنا بالبيت المذكور ويقولون صلى الله عليه وسلم الناس كلهم مائلون الا العالمون  
 الحديث فلا كلام ومذهب الكوفيون ان لا في البيت بين الواو فان الفرقين ايضا  
 فان كانوا لم يبق سوى العدو وان لم يبق من الحماصة والعدوان الطم ودائم  
 من دانه اي اذنه يقال ذنبه قد ان اى جاز بنا مع بالمدلة كما فعلوا ذلك وتركه ط  
 والاستثناء انما سوى وقع فاعل لم يبق وموشا ذوق قبل بعده لم يبق شئ سوى العدو  
 وكقولنا نجانب عن اهل البهامة نأقني الجانث من خوف بالكسح خفا اذا مال اى  
 مالت نأقني وتباعدت عن اهل البهامة وبروى جانب قوله نأقني فاعل الجانث ونأقني  
 ومن اعلاها لسواها متعلقان بقصدت والاستثناء انما سوى وقع مجرور فوايد  
 اعلم ان الاسمى اصل الادواب الاستثناء بت قد ذكر والاسماء بله معنى سوى  
 بمعنى غير لما في قوله سوى وان كل نفس لما عليها حافظ وانما من ادوات الاستثناء ج في الاستثناء  
 من الاستثناء فان الاستثناء من الاثبات نفي ومن النفي اثبات والاستثناء الواو  
 عقب الجمل كقول القائل من قد زيدا فاجلده واحكم مسود واردر شدة الا ان شوية  
 قصد الشافى رحمه الله يرجع الى الكل وعند ابي حنيفة يخص بالجملة الاخيرة وذهب  
 بعضهم الى التوقف والبحث عنه خارج عن هذا الفن هـ في وقوع الفعل بعد الا  
 الفعل لا يقع الا مفعلا ولذا لا يقع الا بعد نفي فان وقع بعد الامضارع لا يشرط ان يكون

فلها فعل بل وجود النفي كاف نحو ما زيد الا ينسل فبا ول ما زيد الا فاعل فيكون خبر المتبدل  
 وان وقع بعد ما فعل ماض شرط ان يكون فلها فعل فتنى كقولهم تعالى وما نأقنيهم من رسول  
 الا كانوا اوفى معنى النفي في القسم نحو استندك الا فعلت فان معناه اسالك الا تفعل فهو  
 مستثنى مفعول وفي وقوعه الجملة الاسمية بعد الا كقولك ملجاء في احد الارز يد جنميه و  
 بالجملة وارو بهت الجملة واقا وقت الجملة بعد معرفة كانت حال الا كقولك ما مررت بزيد  
 الابوه فاقم ومي صفة في الاصل ولما الواقعة بعد النكرة هي صفة والوجود ان يكون حاله  
 من يجوز الحال من النكرة ويجوز دخول الواو معها فنقول ما مررت باحد الا زمينه بوجه  
 ولا يجوز ان يكون بدلا من احد لان الجملة لا تبدل من المفرد في حذف المستثنى فانه يجوز  
 تخفيفا عند قيام قرينه قال الوسميد لما حذف من اليمين غير خاصة دون غيرها من ادوات  
 الاستثناء ج في انه يجوز اخبار حكمه تعالى شهد الله ان لا اله الا هو هـ الكلام وان  
 لم يكن له تعلق بكلام الشارح لكن لا يخلو عن فوايد جنة وفي جواز تقديم الخبر على  
 الاسم اعلم انهم كثر والاد لا يجوز وقوع خبر كان ماضيا لدلالة كان عليه بخلاف خبر  
 المتبدل الا ان يكون مع قد فانه يجوز كقولك كان زيد قد قام لان قد تعرب الماضي من  
 الحال فجوز وقوعه جزاء لعدم دلالة كان على الحال ووقع شرط كقولهم تعالى ان كان قبضه  
 قد من دبر وكان الواجب عليه ان يذكره وتقديره لا كنت متعلما انطلقت  
 الجار والمجرور متعلقان بالمتكلم وانما قد على انطلقت لان ان وان كانت مصدرية  
 الا انها مع الام كالشرطية في السببية لان المعنى لا اجل انطلقت انطلقت فلما ان السببية



في الشبهة فكذلك اسماء البصريين واما عند الكوفيين فان مبنى ان الشبهة ومن منهم ان  
 ان المفتوحة يكون للجماعة ايضا وعلى هذا يحملون قوله تعالى وان تضل احدكما بالفتح  
 وانما وجب حذف كان منها لان ما عوض عنها الخ ولوجود القرينة وهي ان المصدرية لانها  
 بسند في الفصل السند عان الشبهة ولا دليل على الخاص فيجب تقدير المعام الناصب لوجود الغيب  
 في مطلقا وهو كان الاندراج جميع الافعال تحت اكون المنصوب بلا التي للجنس  
 وانما لم يقل اسم لا التي للجنس كما قال اسم ان واخوانها لان كلامه في المنصوبات وجميع  
 ما هو اسم المذكورة ليس منصوبا بل بضمه مبنى كقولنا رجل فلما قصد المنصوب احتاج الى ذكره  
 فان قلت كان المنصوب بلا بضمه موب كذلك بوقاي المنصوبات كما لم يعمل واسم ان  
 وفيما قلت بان المنصوب اما منصوب لفظا او تقدير او عملا والمبنى بلا ليس محلا نصبا  
 عند سبوره وانباء كانه وقالوا اذا نصبت بعد لا ينصب على موضع وانما ينصب على المنة  
 وكذا اذا وقع رفع على محل لا ولا على محل رجل وبالجملة ليس لا عمل في موضع رجل من لارجل  
 لانه انما يكون الشئ منصوب المحل اذا وقع موقع منصوب واسم لا المرفوع لا يكون منصوبا ابدا  
 ولانها اذا كانت مع اسمها متبدا يكون خبر من الكلمة وجزء الكلمة لا عمل فيه فلا ينسب  
 عملا في شئ اصلا وعلى هذا يجوز ان يكون لا عاملة في خبر كما لو يعلم في الاسم ويجوز ان يكون  
 ان عاملة فيه اذ لا مانع عندنا من ان العامل بان لا يكتب مع اسمها المبني وصار كلمة  
 من مبتدأ قائل بانها غير عاملة في محل اسمها ولا في خبرها ومن قال بجلالة كالمبتدأ والرجحان في خبرها  
 قائل بانها عاملة في محل اسمها فيكون منصوب المحل وفي خبرها لا فتضاها اياها وثمره الخلاف

نظري كقولنا رجل ولا امرأة وبيان فخذ سبوره يجوز وعندها لا يجوز واعلم انهم  
 ذكروا ان في قول الفخمين في الجنس كقولنا ان المنق ليس هو الجنس بل هو حكمه لان  
 المنق في لارجل في الدار ليس هو الرجل بل كونه في الدار وان كان بضمه بالكسر  
 بنى على الكسر ذكر الموزني متاعا عن الرضى ان جميع المؤنث السالم بعضهم بنى على  
 الكسر في التنوين فابا لا سمعا الى ان التنوين للمقابل لا للممكن والتنوين الذي  
 ينسب ان لا يكون في اسم لا البشرية تنوين الممكن لان ما هو علامة ممكن الاعراب يجب  
 ان لا يكون في المبني والجمهور بكسرة ولا تنوين لانها وان لم يكن للممكن فهي شبهة  
 لتنوين الممكن والماد في بغية بلا تنوين حذرا من مخالفة في الحركة لاسر المبنى بعد  
 لا البشرية وذكر وان هذا اولى مما قلناه طرد الباب على نسق واحد لا ان قولنا لا  
 رجل في الدار مبنى على جواب سوال سابل الخ قبل عليه ان ليس بصواب لان الجواب  
 ح لا ونعم بل الصواب ما قاله المصنف في شرح الكافية وهو قوله وانما بنى المزدحم  
 لما نضنه من معنى الحرف لان معناه لارجل وبني على الحركة فترقبين ما كان بناؤه  
 لازما الخ وبني نظرا لانه انما بنى في المبني على الحركة في المبني على الحركة وكذا في قوله  
 وبني على النسخ للحنه لعين ما ذكرنا فالصواب ان يقول وبني على الحركة او الحرف ايذانا  
 بعروض البناء او بني على ما ينصب لان اخف من الوجهين الاخرين  
 وشمل قبضه ولا ابا حسن لا اي هذه قبضة اي حكم ولا مثل على لان كان فطنا في الضم  
 والثاني ان لو تمنا لتوهم التبرك مع وجود حرف المطف على حدة المبني للمنقول



ونصب التركيب هكذا صحوة اي تقوم بناء الثاني مع الاول تركيب المتعدي ذات الذي لم يرد  
في كلامهم مثلا والرفع التركيب على موالظام كان لو لم يوجد باجتماع الحكم بل عدلهما جميعا  
ولما لم يكن ان يقول هذا منتزوع بالوجه الاول والخامس رفع الاول وفتح الثاني  
اعلم ان الرفع محض ذكر وجهها سادسا ومو عكس الوجه الخامس ولا حاصل له لان  
عكس الوجه الخامس فتح الاول ورفع الثاني ومو الثالث بعينه فالحاصل ان الوجه  
خمس صورة واحدة حكما لان لا الثانية في الوجه الثالث كجمل ان يكون معنى  
ليس والمرفوع اسمه اولنق الجنس وقد رفع الاسم بعد ما على الابداء من غير تكرار  
كما هو مذهب المبرد وفي الوجه الرابع كجمل ان يكون معنى ليس في الاول والثاني والاولى  
معنى ليس والثانية غير عاملة كما هو مذهب المبرد او بالعكس وفي الوجه الخامس كجمل  
ان يكون الاول غير عاملة مذهب المبرد قال في الصحاح الحول الجبل والنوة  
واما الاعراب فط لا بناء الاسم لتضيق الحرف ولا تضيق في الصفة فيصير مبرا  
وحل على النظم من قال لا اب وابناء مثل مروان وابناء الخ قال الزرقي  
في مدح عبد الملك بن مروان ومروان يكن من ملوك العرب والمحد الكرم ارتدى  
به جعله رداؤه ونارز به جعله ازاره وابناء يروي بالضم على النظم وهو المستند  
والرفع على المحل ويرى ينصب مثل على الوصف حلا على النظم والجزم محذوف وبرضة  
على الجزم وعلى الصفة حلا على المحل والجزم محذوف واذا حرف لما قبلها ومو فاعلى  
فعل محذوف بعينه الذي بعده والمص اشار الى بطلان مذهب سوسد الخ

اعلم ان مذهب سوسد وجهور الحجة ان هذا المذكور مضاف حقيقه واللام منها ايضا مضافة  
وهذه الظاهرة تأكيد لتلك المندرة والذي جله في هذه الاضافة على الفصل بين المضاف  
والمضاف اليه باللام المحذوف تأكيد او من سائر الاضافات انهم قصدوا نصب هذا المضاف  
المعرف من غير تكرار لا تحقفا وحق المعارف المنعينة بالرفع مع تكرار لا فيطعنون بها  
لنقطا حتى يغير المضاف هذا الفصل كانه ليس بمضاف فلا استكره نصبه ولا عدم تكرار لظهور  
الجواب عن قوله وعلى لاني المعارف ومو غير جائز واما قوله فينق لا باجزم ومو غير جائز فالجواب  
عند طالان الحذف الجزم ليس بتعبد واجاب بعضهم بانه انما لم يرفع ولم يكرر لانه في تعديرا مثل  
ايك فيكون من باب ولا باحسن لا واعلم ان هذه اللام لا هي على هذا الحد الا  
في بابين احدهما باب النفي ملاكسروا والثاني باب اناد كان في قول سعد ملكي  
صنعت يا يوس للوب التي وضعت راسط فالسراحو واكرام الامام المرزوقي  
اقادة هذه الاضافة التعريف والتخصيص وان كانت مسنونة حيث قال الامام  
من قوله يا يوس للوب دخلت لتأكيد الاضافة في هذا الموضع ومع الاضافة  
تخصيص ولا تعرف واما المعنى يا يوس الحرب الا يرى انه لو ورد الاضافة لكون  
يا يوس بالضم كونه مكررا او كان كحلم معرفه فينبه على الضم والذي يدل على ان  
هذه الاضافة لا تخص ان قد عمل بها ومو لا يعمل لاني التكرار فينبه ما صار اليه  
سيبويه ومن تابعه هو الحق ولما ان طينا حين الخ البيت ككبت والطيب  
العادة قال في الصحاح يقول ما ذاك بطني اي يدري وعادني والجنس الحرف



والنبايا واحدة النبية وفي الموت بائع ليس وان زائدة وهو المستند لطباحين جملة  
اسمته ولكن محمد ما يانا جزم ببدء محذوف ودولة اخرنا سطوف عليه اي ولكن الجين  
منابا اي علامة مملكتنا ودولة من بعدنا فتولد اسم لان المضاف اليه لا يكون الا اسما  
بناقص قوله في بعض خواص الاسم والاضافة والاضافة اي كونه مضافا وقد اسلناك  
ما هو الحق المبين فنذكر مثال حرف الجر لتطامرت بزبد اي مثال المضاف اليه  
الذي شبه به شيء بواسطة حرف الجر لتطامعت ان كلام الشيخ ابن الحاجب يدل على ان  
المضاف لا يجب ان يكون اسما لان قال شبه الشيء ولم يقل اسم ومثل بقوله مررت  
بزبد ولكن قد خففت في اول الكتاب ان المضاف والمضاف اليه لا يكونان الا اسمين  
وقد صرح به الزمخشري وعذوان في اطلاق اسم الفاعل على مررت ما فيه فاسمع لما نقل  
ايك من كلام المهدي واستغن لهم بالبررة وكن من الذين يستمعون القول فيستمعون  
احسنه فنقول اما تشبيه مررت باسم المضاف فيجوز ما ذكره الخليلي حيث قال والحق  
ان مررت من حيث ان زيدا في بزبد في قول ليس ما ولا باسم ومن حيث ان مضاف اليه  
ما ولا في قوله اضنت المرو را الى فعل ان المضاف قد يكون اسما وقد يكون فعلا ما  
ولا بالاسم كالتبذ او اما تشبيه زيدا في مررت بزبد باسم المضاف اليه فقد نقل الزوزني  
عن الرضي انه قال قد سمي بسوء الجرور وحرف جرطا مضافا اليه لكن ذلك خلاف ما  
اشتهر الان من اصطلاح النعم لان اذا اطلق المضاف اليه يراجه ما الجر حرف  
معدروا ما من حيث اللفظ فهو زيدا في مررت بزبد مضاف اليه بلا ريب لانه

اضيف اليه المرو بواسطة حرف جر هذا الكلام وعلم منه ان اطلاق المضاف اليه على زيدا  
في مررت بزبد انما هو بحسب اللفظ سواء اول مررت باسم او لم ياول اما اذا لم ياول  
قط واما اذا اول فلان المضاف اليه المصطلح ينبغي ان يكون الاضافة بينه وبين المضاف  
مضمومة اي انظبة وايضا ينبغي ان يكون العاقل في المضاف اليه المصطلح اما المضاف  
او حرف المعدر او الاضافة على الاختلاف المشهور وموقف يكون مراد الخليلي  
من قوله ومن حيث انه مضاف اليه ما ولا بالاسم ان زيدا من حيث ان مضاف اليه  
لانه ما اول بالاسم وفي بعض الشروح وانما اطلق على الجر وحرف الجر اسم المضاف  
اليه لان حرف الجر يسمى حرف الاضافة لانها تضيف معاني الافعال الى الاسماء  
بعد ترتيبها مع المعرفة الخ انما حكموا بان غلام زيدا معرفة وغلام لزيد نكرة لان الثاني  
يصل لكل واحد من الغلمان المنسوبين الى زيد على طريق البدل وموضع النكرة  
واما الاول فانه اشارة الى مرفوع مخصوص ببيتك وبين غاطك فاقاد الاضافة  
تعريف الهدى كابتد الف واللام تعريف الهدى هو الغلام ولولا ذلك لم يكن فرق  
بينها لحصول اختصاص زيد بالغلام في الصورتين الاسماء بوعلت في الابهام  
كحتمل ويعز وبش وكذلك كل ما هو بمناس من كوك ونظيرك وسواك وغيرها  
فان قلت لم لم يستثن المص هذه الاسماء لانها لا تبتد التعريف وان اضيف الى المعرفة  
كما قاله الخارج قلت كانه اختار ان ضا وهذه الاسماء انظمية قال صدر الافاضل  
استماع تعريف هذه الاسماء ليس لتوغلها في الابهام كما قالوا والاما تعريف المتعابر



والشاهد والمماثل اذا اضيف الى غير معمول لا يلل انها صفات في الاصل للحال معنى مماثل  
ومما يريكون الاضافة منها نظرية فلم يكسب المضاف بها تعريفا فان قلت لو كانت الاضافة  
فيها لفظية لجاز دخول الاسم عليها قلت اجاب عن السؤال الا انه لا شيء يقول ومعه وان  
كانت في الاصل صفات الا انها اعتصبت ط فاسم الاسمية ولذلك لا يعمل عمل ساير  
اللفظ واسم لمن حيث هي صفة الاضافة فيها لفظية ومن حيث انها اسماء لم تجز دخول  
الاسم المرفوع على المضاف فوفا على الشبهين خطهما وقال صاحب الادب لا يجوز ادخال الالف  
واللام على غير بض عليه سبويه لانه لا بد له من الاضافة والمضاف اليه امامه كورا وسوى  
في حكم الثابت فلا يجمع معه الالف واللام ولا يجوز تثنيته ولا جمعه بض عليه سبويه ولا يجوز  
ادخال الالف واللام على كل وبعض ايضا ذكره الاصمعي ومما يتوفى بالاضافة اللفظ  
الست وعذو حيث وكوفا قال ذو الرمة ثلث الاثاني والديار البلاغ اسم  
في الرمة غيلان وكنية ابو الحارث وذو الرمة دعة امرأة فخرى عليه واول  
العقيدة اسم لشيء من سلمي سلام على الاثمن الاثني مضين رواجع وعمل يرجع  
التسليم ويكشف العمى ثلث الاثاني والديار البلاغ هي اسم امرأة التسليم مصدر سلم  
والسلام الاسم كسكان والعمى من الجفرة من الحب وعدم الخير بالشيء وقد حذف احدى  
الثاني من الاثاني كالاولا في والاثاني في جميع انبئة وامنية على وزن اصولهم  
الهزة فاعل اعلال مسلم والاثاني اجمارا العذر وقد يكون ثنين والجبيل ثالتهما والبلاغ  
جمع البلع الارض الخالصة التي لا شيء بها ينادى المثنى لثني لثني ومثله خرد وسلم

عليها وسببهم من رجوع تلك الايام التي مضت مع الضئيلة ويقول هل يجب تسليم الثنا  
اذا سلوا ايلا وهل يزيل تحريم من الوجه والقرن تلك الاثاني في مازيك الحبيبة والديار  
الخالصة بها وقال الخدي المثنى لا يطرح في خبر الدنيا فان الخبر في غير الهزة حرف نداء ومثلها  
في منادي مضاف والباقي ط وقول ثلث الاثاني فاعل بكشف والتاقل في يرجع ضمير  
على راي البصريين وقال الرزديق متنا وادرك حنة الاشبار وصدره مازال مزا  
عقدت يده اثاره وبعده يد في خوافق من خوافق تلتقي في ظل مقبض النبار ماله  
يدح يزيد بن المهلب بن ابي صخرة قول سما الى زادونا واراد حنة الاشبار الغيرة  
في الكشاني ان قوله وادرك حنة الاشبار اشارة الى مذهب اعلى ابن ابي طالب  
رضي الله عنه ومما كان من سبب البلوغ بالقامة وتعد ذلك بهذا القدر وقيل المراد به  
السيف وهو اطول ما يكون من الشيف وقيل اراد عطبا الخطابة وكانت مختصة بالملك  
وقيل اعتدال القامة يقول مازال هذا الممدوح من صخرة الى كبرية بحر الجيوش وينول  
العساكر مازال فعل من افعال التناقضة واسمه مستر وعذو طرف مضاف الى الجملة  
بعد ما وقفا سطوف على عمدت وكذلك وادرك وخبر مازال يدني في البيت  
الثاني والخوافق الرابيات ومقبض الغبار مكان لم يقابل فيه قبله ولم يبار عبارة  
حس اثاره والاستثناء في البتين على ان المضاف في الاعداد جاء مجرعا عن حرف  
التعريف كما في قوله حنة الاشبار وثلث الاثاني ولما قيل ان يقول الاثاني  
في البتين لان الكوفيين يجوزون تجزئ المضاف ايضا كما يجوزون ادخال الاسم ولا يكونون







كزبد او غير غير مما متمسكا بقوله وابن مالك ذوالجواز بدار اول قدر احلك  
 ذوالجواز وقدرى وابى الح قدرى تقدير من الله تعالى احلك تركك ذوالجواز  
 موضع مبنى كانه سوف فى الجواز عليه يقول قدر من الله تعالى تركك فى هذا الموضع  
 واقسم بابى مالك هذا الموضع بدار قوله قدر مجدا والجلد التى بيده خبر والمبتدأ  
 التكره لخص بكونه فى الميم فاعلا والتقدير ما احلك ذوالجواز الا قدرى فى فعل  
 فاعل قوله ما لك ذوالجواز بدار مقوله وابى قسم توسط بين الفعل والمفعول وجواب  
 محذوف والتقدير وابى انك ذلك وذوالجواز اسم ما بدار خبرا ولك مفعولها  
 بدار والاستثناء ان رد لام الفعل فى ابى وان كاشا ذوالجواز وجه الشدود  
 عدم كون الاب علما فلما بين اصواتنا الحنين وبين واسنان جاءت  
 متقدمة ولا يرمز وتبين فى البيت متحد وقد بنينا من التقدم معنى جعل الشيء  
 فداء الابين جمع الاب يقول فلما سمع تلك النساء اصواتنا تكين وقلن لنا نديكم  
 بابائنا ونظن تكين من المصراع الثانى قوله فلما طرف معنى حين مضاف الى  
 الجمل بعدد ويكن جواب لما وسو العامل فيه والباقي ظ واما ضم الفاء  
 فليدل على الواو المبدلة عنها الميم فى نظر لان الفاء عند ثبوت الواو لم يكن مضمومة  
 فتح الميم بالاولى وفيه نظر واما كسر الفاء فلانه لما عوض الح لا تخفى عليك مودة  
 هذا التعليل وفى لغات غير ما ذكرت وفى التشديد مع النسخ واشباع الفاء حركة  
 الميم فى الاحوال الثلاثة وبما بالنظر فيها فهذه اللغات الثلاث الاخيرة وفى

٧٤  
 ومن المموزة والممثل للمخى بالصحيح والمصور بحالته الاولى وجه الحالته حاله الاضافه  
 ط واما حاله الافراد فى الثالثة فلذلك ط لان الاعراب فى الثالثة حاله الافراد بالحركات  
 تقديره وفى الاولى لنظا واما فى الاولين فلا تحالته فى الظاهر لان اعرابها بالحركات لفظا  
 كالاولى اللهم الا ان يقال ان الحالته ليست فى الاعراب فقط بل فى كونها مموزة ومختلفة  
 وجا من الح الهم الشئ المكر الذى يستبطن ذكره من السورة والفعل التبع وغير ذلك  
 التثت تابع بدل على معنى فى جموع المتكلمون يفرقون بين الوصف والصفة فالوصف  
 عديم لفظ الوصف بكم وعالم وغير ذلك والصفة هى المعنى القائم بالموصوف وعند  
 النحو بين الوصف والصفة والتثت بمعنى واحد واصل الصفة وصفه فاعل اعلال علة  
 نحو ما الى جميع استماله بمعنى فى جميع استعماله بدل على معنى فى جموعه اى سواء استعمل  
 جزا او حالا او فعلا كقبحى فاذ يستعمل الا لا بدل على معنى فى جموعه مثلا اذا قلت انا نبي فانه  
 يدل على معنى فى جموعه وان لم يكن المبتدع مذكورا وفى بعض استعماله يدل على معنى فى جموعه  
 نحو اى رجل فانه يدل على معنى فى جموعه اذ يستعمل فانا اما اذا لم يستعمل فانا نحو اى رجل  
 عندك فلا والمفعول لا يوصف ولا يوصف به اعلم ان الاسماء بالنسبة الى الوصف  
 والوصف بها على ثلثة اقسام اسم لا يوصف ولا يوصف به وبه وسو المضر واسم يوصف  
 ولا يوصف به كالعلم واسم يوصف ويوصف به ومن ثلثة اقسام ما فيه الالف واللام  
 والمضاد والبهامات واما التسم الرابع وسوان يوصف به فلا يوصف فلا يوجد فى  
 فى الاسماء المفردة واما ذك فى الجمل فانها يوصف بها ولا يوصف فلان بعض



المفردات وحوالي في غاية الوضوح فكل الباقي عليه قبل عليه اذا انما يتم ان لو كانت فائدة  
التتبع هي التوضيح لا غير وليس كذلك احيانا في الاصل في وصف المعارف ان يكون  
للتوضيح والتخصيص فلما لم يوصف لذلك قبل الاول ان لا يوصف لنفسه  
والموصوف احضروا وما اعلم انهم اختلفوا في معنى الاخص منها وما المراد منه فبعضهم  
ذهب الى ان المراد منه الاخص المنطقي وهو ما يكون مستلزما للشيء من غير عكس مثلا  
اذا قلت مررت بزيد الطويل فالطويل اعم من الموصوف لان الطويل كما يكون لزيد  
يكون لغيره وزيد المرور به لا يكون الا طويلا ودليله ما على ان الصفات  
تجوز في عامة هذه المعنى انها لو اختلفت بالموصوف وتساوت في الاحتياج الى ذكر الموصوف  
بل يقتضيها كذا رايه الاسان الا ان لا فائدة في الجمع بينهما لا فائدة كل منهما ما  
يفيده صاحبه وبعضهم الى ان المراد بالاحض منها الاعرف لا الاخص المنطقي لانه  
لا يطرده في المعارف ولا في التكررات اما في المعارف فانك تقول لبيت الشيء المحجب  
فقط انه لا يطلق المحجب على كل ما يطلق عليه الشيء واما في التكررات فانك تقول رايه  
شيئا ايضوا ايضا لو اردت بالاحض المنطقي لا ينقض بمثل الحيوان الضاحك فان الموصوف  
اعم من الصفة فلا يكون المراد ذلك بل المراد ان المعارف المحسوسة اذا وصف بعضها  
بعض كان من الواجب ان يكون الموصوف اعرف من الوصف لان الموصوف  
هو المقصود واجيب عن الاول بان ممنوع وعن الثاني ان التكررات كوزن  
الاعم منها احض كقولك شيء طويل وعلم نافع وذكر جبل لان الغرض من وصفها

ببلي عموما مع شأونها الصفا في عدم التعيين فلذلك لم يحافظ على تقديم الا  
على الاعم وعن الثالث بان لا يتم ان الحيوان اعم من حيث الخارج فان مفهوم  
الضاحك شيء لا الضحك وهو يلزم ان يكون حيوانا ولا لكان الحيوان داخلا  
في طسوة الضاحك ولكان الضاحك مستلزما للحيوان وكذلك واذا عرفت  
ما ذكرنا فاعلم ان ان الثاني اشار الى الذات الثانية بقوله اي والموصوف  
نحو ان يكون اعرف من الصفة والى هذا من الاول بقوله اولى ان يكون احض من الصفة  
او مساويا لان حيث المنوع زعمانه ان لفظ المنى كحمل كليهما وليس كذلك لانه لو كان  
المراد بالاحض فيه المعنى الاول لوقع قوله او مساويا بما لما عرفت من استلزام  
هذا ولعمري ان هذا الموضع مما لا يتجوز به ولم تركب مهلة فخذ مني وان لم تكن ايمالا لك  
حلا على الصفة يعني لا يقال هذا اذا اريد الصفة اما اذا اريد البديل وغيره فلا كلام  
في الجواز وتعيينها باعتبار معناها انما هو باللام اي تعريف سماء الاجناس باعتبار  
معانيها ومعدلاتها التي هي في نفسها انما تحصل باللام لانه الموضوع لتعريف الشيء باعتبار نفسه  
فاخص وصف المجمع باسم الجنس ذي اللام لا بالانصاف البه او الى جزءه لان الاضافة  
تعرف الاسم باعتبار العلق لا باعتبار معناه في تلك هو المقصود منها واما قوله  
فالقول قريب فخرنا وستمناح البحر ضد المدح وشتم من تائب ضرب وما في ما يك  
معنى ليس واسما اخذت في التقدير في المذكور من غير خفاء وبك حال والمعنى قد  
كونها موصولة الا انه يلزم زيادة من في الاثبات والاستثناء وان عطف الايام



على الضمير المحرور المضمر بدون اعادة حرف الجر وحمل الشارح على الشذوذ والحدوث على الضرورة  
الكفا باسحق قول الشاعر اكل امرأ الخسب من امر البت لاني واد وتوفد اصله تنوع  
قوله اكل امرأ الهرة للاستفهام وكل منقول محبين والياء فاعلة وامر منقول الثاني واد  
مطوف على امر واد اكل امر الثاني والاستفهام في الشرح فلما قال بقرر  
المبتوع اي بعين وحقق ذلك التامع المعنى الذي يدل عليه المبتوع ويمكن في نفس السامع  
خروج المظف باطرف والدل لان الضال ارادة متعلق المبتوع ويكفر بها بظن مع غيرها  
اي كما انك اذا قلت جاني زيد احمل ان يكون الجاني متعلقا بزيد واسندت الجاني الى جاز فلما  
اذا قلت جاني زيد احمل خلاف ما اذا قلت جاني زيد فانه لم يبق ذلك الاحتمال  
ولما قال في النسبة او المبتوع اي ثبت ذلك التامع ما يدل المبتوع عليه من امره  
في نسبة الحكم الى نفسه اي في نسبة الى جميع اجزائه واعلم ان الحد المذكور لا يتناول  
اجمع واخوانه اجمع عنه بان بناول الحد هذه الاشياء فلا حاجة الى قوله فلو قال الم  
اي من ان يكون بالاستقلال او بالنبية وح فلا حاجة الى قوله فلو قال الم  
شيء غير المبتوع الى شيء غير المبتوع كما في اخوانك اجمع وكما في قولنا ان زيدا قائم  
فان انت تأكيد لتعلل مع انه لم يكرر اللفظ الاول اجميلا ليس بمعنى تكسيرا للفظ  
الاول ان يعاد اللفظ الاول بعينه ضمنا بل الواجد مرادف يكون مما نحن بصدده فلا حاجة  
الى قوله فالاول ان يقول التعلل تكسيرا للفظ الاول او اثنين مرادف اي والتأكيد  
المعنوي باللفظ معدودة في النسبة المذكورة وما اخذناه بالنسبة والجمع قال الما كل جمع

وعامة عند سبويه بمنزلة كل وان غفل عنها سائر النحاة اعلم ان النفس والعين بعينها  
على حقيقة الشيء اذا هو بان تأكيدها ونسبها انبات الحقيقة والكل مشتق من تكلر  
الشيب في احاط به ومنه الاكليل واما اجمعون فط انه من الجمع بمعنى كل واجم  
وجما وجمع كلا وكلنا العموم والجمع من قولهم اني عليه حول كسج اي تام ومنه ما بالدا كسج  
اي احركاة يفسول وقال الجوهري سمعة من اعراب بني تميم وايض تقدم الباء النحائية  
بواحدة على التاء الفرانية بشين طول النقص مع شدة تنزعه وذلك يدل على اجتناع  
الثمة واصلح بالصاد المظهر من الصبح وسو الجوهري سمعة من بعض النحويين  
ولا ادري ما سمعة قال وبعضهم ينون بالصاد المحجمة وليس العالي ومومن قوله جنة  
تقع اي تسرع قال لان فيه تنابعا هذا كله من الصحاح وكلام ابن جني يشترط لا استغناء  
لهذه اللفاظ كبطشان في قولهم زيد عطشان بطشان فيكون ح من الاتباع التي يذكر لشدة  
التوكيد مرعا فيها التوافق في الوزن ولام النمل وتنازل ان يقول ان الشيء يجمل  
الواحد كمثل الجمع الخ في جوز ان يقال اخضع الرجلان كلاهما دفعا لارادة الجمع  
وسواء البائي خمسة ومي كل واجم والجمع وايض واصلح لكن باختلاف المضي في الكل  
اي في لفظ الكل لان الكل واجمعيان الموانم فليلا خلاف النفس والعين فانها بليان  
الموانم كسج اي انما جاز تأكيد الضمير المذكور بالكل واجم بلا تأكيد بالمنفصل لان الكل  
واجم بليان الموانم فليلا اي بليان غير تأكيد كنول مع كل نفس ذابته الموت وكلا  
ايتناه حكما وعلى ومن كل تاكيد لكونها طريرا كسج فليل فلا بطل انها فاعل او مفعول



مع ان البس فيها اقل ملازماتها للبيعة في الاعمال اغلب خلاف النفس والعين فانها اسما  
 بليان العوامل كثر اى يعمل فيها العوامل لا يحكم البيعة تقول طاب زيد نفس وريات  
 نفس و اجاز بنفس وكذب العين فلو قالوا زيد قام نفس فهو كخرج عنه من نو كبرية جاز  
 ان يظن انها فاعلان للعينين فيها ما لوقوعها في اكثر الاحوال ليس التاكيد هذا جفت  
 كلام الشارح وفي جعل اجمعين كالكل في هذا الحكم نظر لان الكل وان وقع غير تاكيد في بعض  
 المواضع الا ان اجمعين عوض لاتباع كذا كذا اي لاتباع العوامل فلا يشبه بالفاعل ولا كذا  
 الكل فالاولى ان يقال لان الكل يلى العوامل اجمع واما كان من لفظ اضعف في البيعة من  
 كل ولذا قدم عليه فاذا لم يشرط التاكيد مع كل فقه بالطريف الاولى ثم من الخامة من قال انه  
 القيم المنفصل والنفس والعين كلاما تاكيد للغير المرفوع المنفصل لانه المنفصل بالتاكيد ومنهم  
 من قال ان الغيب المنفصل تاكيد للغير المنفصل والنفس والعين للغير المنفصل لانها بعد فواحق  
 بالتاكيد هما من الاول لوجود الفصل بينهما وبين المنفصل المنفصل واكتفى واخوه اتباع الاجمع  
 الى هذا اذا جعلت هذه الالفاظ غير مشتملة كما هو مذموب ابن جنى اما اذا كانت مشتملة فيكون  
 موضوعه مبنية ما يفيد اجمع ويكون مثلا في التعريف والروم البيعة افرادا وجمعا فكذا  
 افادة لطيفي اعلم ان هذه الالفاظ المؤكدة بالترتيب اعلم ان في هذه الاربعة اقوال  
 المشهور عا ذكره الشارح والثاني لابن كيسان انه لا بد من تقديم اجمع واما البوق في فلا ريب  
 فيها والثالث انه يجوز حذف اجمعين لكن تجب عبارة الترتيب في البوق والرابع انه يجوز  
 حذف اجمعين ولا تجب عبارة الترتيب في البوق ولكل منها مستندات كذا ما تحاشاه القائلون

ثم انهم

ثم ان لهم ذكر وجهان احدهما ان الثاني تاكيد لاول والثالث للثاني ومكذبا والاخران للجمع  
 تاكيد للمؤكد الاول ولجواب عنه بعضهم باذكر الاول الا انه قال صاحب الهادي لا يستد  
 جعل هذه الاسماء توكيدا للنظا فاننا اذا جعلنا اثنين اصبحت اثنين توكيدا لاجمعين مع انها  
 لا توافق اجمعين الا في لام النسب فلان جعل هذه الاسماء توكيدا مع نوافها الاصل في اكثر حروف  
 كان اوليها ككلامه وسومشربان اكنه وايضه وايضه اذا جعلنا توكيدا لا جزم من التثنية  
 قد تر والاول بدلا لاشتمال كذا سلبت يوبه ولنا قبل لهذا بدلا لاشتمال قال  
 بعضهم لاشتمال الاول على الثاني وبه اخذ الطاحي وابو البقاء لا كاشتمال الطرف على الطرف  
 بل من حيث كونه دالا عليه احتمالا ومتافاضا ليوحه ما حشنت في النفس عند ذكر الاول مشوقة  
 الى الثاني فنجي الثاني لمخصصا لما دل عليه الاول بهناله وقبل لان الثاني مشتمل على الاول قال الحارثي  
 في قولهم سلبت يوبه لان التوب لما انفصل به واشتمل عليه صار بمنزلة ما هو جزء منه فصير ابا  
 له منه وقال المبرد لاشتمال الفعل المسند الى المبتدأ على البدل ليند ويتم لان الايجاب في نحو اعجبي  
 حسنة وسومشرب الى زيد لا يكتفى به من جهة المعنى لانه لم يجزك للحرمة ووجه بل لمعنى فيه وكذا  
 سلبت يوبه طارئة لم سلبت يوبه بل سلبت يوبه والبر ذهاب الالذ لمي وجلال الدين الجوهري  
 ويرد على هذا بدل البعض نحو اعجبي زيد راسه فالاعجاب بالنسبة الى الراس مثلا الى الحسن  
 في الاشتمال ولكن لا يندرج هذا في اختصاص النسبة لان بدل البعض له لغت يخص به  
 وهذا البدل يخص بهذا اللفظ في الاصطلاح وان وجد معناه في غيره وفي اعراب صاحب اللباب  
 قولهم نظمت الى العرف فلك من بدل الاشتمال فلا يرد ان منها فمما خاسا وسوبدل الكل من البعض



اذ عرفت هذا فاعلم ان الالف في بدل الالف من غير كما كان في بدل البعض ويكون متصلا  
ومتصلا وظاهرا ومندرجا قال الشاعر ذرني ان امرك لن يطاعا الخ البيت للفظائي  
وقوله لن يطاعا جزان والفاء في البيت مكسورة وحلى بدل من الياء بدل استمال وهو المستند  
ومعنا منقول ثان لا ينبغي ان ما وجدت على معانا كذا في باب اوجه حصر واخره ما ان  
من متب لا وبر اعرف اللهم ان كان في وقته هذا ان اعراسا الى عن الخطاب رضي الله عنه  
فقال ان اعلى حد وان على نادر دبر عجننا نضبا واسخلة فظة كاذبا فلم يزل قال والله ما بينت  
ولا دبرت فانطلق الاعرابي فجعل يقول وموئيد خلف بغيره هذا الشعر يقال ببيت الجبر الكثر  
اذ عرفت اخذنا ودبر بالكسر اذ اخرج ظره والجهنم النزال قوله ما ان بالظان نادية  
ماها نيب وقولا اغزل دماء وقوله اللهم اصله عند البصرين يا الله قد خف من حرف النداء  
وتجني بغير شدة عوض عن هذا ولهذا لا يجتمعان وعذ الكوفيين يا الله استأنا ان قصدنا بالجر حذف  
حرف الله من الاول والهمزة والفتحة من الآخر فيقول اللهم وقد مرو الاستسنة اذ  
في مثل مرارا ابن التارك البكري بشر الخ اعلم ان التارك ان عديناه الى منولين فتولد  
عليه الطير ثمانية والافو حال وعلى التقديرين ارتفع الطير بالطف المستتر اعني عليه وقوله  
ترفع حال من الطير كونه فاعلا عليه ووقوعا الطير حال اما من الطير واما من المستكن في  
ترفع وقيل عليه ظرف لغو متعلق بوقوعا والطير ترفع جلة اسمية حال من البكري بالضمير  
فتولد ووقوعا منقول لترفع والاستسنة ما ذكر في الشرح فتولد انا ابن الذي ترك بشرا  
بحسب ينظر الطيور ان يقع عليه اذ اقامت يعني جرحه جراحة قريبة الى الموت و

واخره وما العتق على معانا

واما الفرق المعنوي فلان البدل هو الذي بعده الحديث الخ قال النخاعة لو قال رويك بنى فاطمة  
واسم بنى عاتق فان ادا عطفت البيان صح الكلام لان الغلط لم يقع في محمد الكلام وان ارد  
البدل لم يقع لان الغلط وقع في محمد الحديث هذه القابضة او رد ما الخ فالبني هو الذي  
لا يوجد احد الطرفين على سبيل منع اخلو ففظ ان فالبني هو الذي لا يوجد فيه احد الشراطين  
بل وجد فيه ضد معا على سبيل منع اخلو ففظ لا لانها ليست باسماء اجواب سوال يرد على قوله  
لكنها مسطوطة على الاسماء وتندرو ان يقال لما كانت مسطوطة على الاسماء لوجوب المتغيرة بين  
المسطوف والمسطوطة فاجاب بقوله لا لانها اي كونها مسطوطة على الاسماء لا لانها ليست باسماء  
بل لانها لا يلائق عليها اسماء الاصوات في الاصطلاح بل الاصوات ففظ وفي قوله تعالى حتى  
توارث بالجاب الى الشمس وقوله تعالى لا يورد الى ابوي الميت لا تمناع الفصل بين الجازم  
الجزم وتخييق هذا الكلام ما ذكره الجدي من عدم كون الجزم منفصلا فتولد ذلك لان المرفوع  
والمصوب قد يقعان حيث لم تقدم عليهما شئ او حيث لم تقدم شئ يصلح الاتصال بهما  
فكانت قائم ويوما ايك ضربت فتد الاتصال ج والمجرور لا يبعد على جاره ولم حذف جاره  
فلم يحج الى اتصاله فتبقى على اصله في الاتصال لوجود قرينة دالة على من مولد ومن الهمزة فانها  
ندل على ان المتكلم المفرد مذكر كان او مؤنثا او انثى لانها بدل على اربعة الباقية كما ان الفاء  
والياء قرينة للخطاب والفتحة كذا ذكره الجدي واني الجدي قبل القرينة في المتكلم نحو التكلم اعلم  
اذ غلط لان الاستفخار خارج في الالف في اربعة افعال افضل لمر الخطاط فيفضل الواضحة  
وتنقل بغير اللام بما سواها وهي الزوجه ان اسند هذه الافعال الى خال الجدي بالهمزة البنية



الى مظهر ولا الى بارز وغير ثابت الى الظاهر والى المستزاد الى البارز اذا وقع الفصل  
كوقام زيد و زيد قام وما قام الامور لوجوب استكمال الغير المرفوع الفصل اذا كان  
مزدافا بما هو زيد ضرب فان قلت مما علم من كلامهم ان استكمال غير الواحد الغائب  
غير لازم ومنها فهم من قوله لوجوب الوجود الاستكمال قلت العرض من قوله استكمال  
غير الواحد الغائب غير لازم ان اسناد النسل الى الغير المناسب يكون لازما بل يجوز ان يقال  
اسم ظاهر مقامه ويبعد النسل اليه والمراد من اسناد النسل الى الغير المناسب بحيث  
يسند الى مستكناى لا يبرز هذا الغير وسند النسل اليه الفصل واما ان يكون الغير  
اسناد اليه مجازا على غير من معنى لى على غير صاحبها لى تعليل الظاهر مما سلف من قد ينصل  
عند البعض فادابر الغير علم ان الضارب زيد واذا لم سر علم ان الضارب  
عمرو فان قلت من اين علم هذا واصل عود الغير اليها باق سواء ابرز او لم يبرز فيكون  
الانقباس باقيا في صورة الابرار وعدمه قلت الانقباس في صورة الابرار لان الاشتغال  
عدول عن الاصل فيرجع الى ابعد المذكورين لانه ابتداء عدول من الاصل فاذا كان الضارب  
زيد او ابرز يكون ذلك الابرار انه على عوده الى ابعد المذكورين فيرتفع الانقباس  
وكذا الانقباس في صورة الاستنار لانه اصل فيرجع الى اقرب المذكورين لانه ايضا اصل  
فاذا كان الضارب عمرا واستر يكون ذلك الاستنار انه على عوده الى اقرب المذكورين  
فلا انقباس اما اذا كان الضارب زيدا واستر لم يعلم انه عايد الى عمرو على ما هو الاصل  
يكون الضارب مواجبا الى زيد على ما هو المتفق فيكون الضارب موقفا لزم الابرار

لانه اذا لم يكن مرفوعا ولا مستلزما لم يحجج الى الفصل وذلك لاختلاف ضمير الفصل بين  
المتبادر والخبر يردن بان خبر لانت مثلا اذا قلت زيد المنطلق جاز ان ينوع السامع  
كون المنطلق صفة فينتظر الخبر تحت الفصل السبعين كون خبر الاصفه هكذا ذكرنا و  
قالوا ولذا سمى فصلا وانت جيران هذا انما سمى شتى فيما اذا كان الخبر مرفوعا اما اذا كان  
بكرة مشابهة كزيد افضل منك ومكر او بك موبور وانما هو احك واكبر وزيد  
سومك وكان مرفوعا لكن لم يكن المتبادر حاليما من التواضع كقولنا ان كان هذا مولحي  
وان الله مو السج العليم او كان الاول ضمير كقولنا وما ظن امم ولكن كما نراهم الطالبين  
وسن عبادى انى انا الثور الرجيم وان ترن انا اقل منك مالا واولا فلان من الانقباس  
اذ التكرار لا ينع صفة للكرمة والصفة يوافق الموصوف في الاعراب والغير لا يوصف  
ولا يوصف به فكان الانقباس على منقضى التليل ان لا يتخلل لا بعد ان يكون المتبادر حاليما من  
التواضع سوى افعال التلويح وان يكون خبر ضمير وان يكون الخبر مرفوع مع انهم اجابوا  
في غير ذلك كما رايته والاحتشاح حوز وقوعه بين الحال وصاحبه وعليه قراءة مولا  
بنائى من اطهركم وقد بانك متاسلا في سبب الجواز ومثالا من الم الجاز بازوانا  
كنت على خبره من كلام الزوزنى حيث اجاز عنها بالاسماع لكن الم اكن به راضيا ولم الحكم به  
حتى ان الله تعالى الهادى الى كلام صاحب الهادى حيث قال وفائدة التوكيد وجعل  
الجزء الثانى خبرا واجبا اذ لو لاه جاز ان يكون المنطلق صفة لزيد ثم قال بعده سطر هذا  
مو الاصل ثم جاء التأكيد فيما لا يس فيه وعد بعض الامثلة المذكورة فتثبت به عليك



وشئت من غلبتي وهذا كما يقال ان الاسم في لغوي الحال كما انها لا يمكن ان يكون لغيره التاكيد  
 كما في قوله تعالى ولست اعطيك ذلك فترضى ولم يحل على المعرفة لعدم المشابهة جواب  
 سوال من ذكره قبل لم يثبت هذه العينة فيما اذا كان الجذر معرفة وغيره للمعرفة  
 حلا على المعرفة فاجاب بان لم يحل على المعرفة لعدم المشابهة فلان لا زيد هو مطلق لان  
 الجليس معرفة ولا يحل على عدم المشابهة لجواز دخول الاسم عليه مع قوله بان اسم يبنى  
 عند بعضهم لا يحل لمن الاعراب لان حرف والجليس ايضا قابل بان لا موضع لمن الاعراب  
 الا انه عنده اسم كالكاف في اولىك والثاء في انت اعلم ان سببه والاختش  
 والجليس والماء في على ان الاسم المضمون واياهم اختلفوا بعد ذلك فقال سببه ما يتصل  
 بحرف بدل على احوال المرفوع اليه من المنكسر والخطاب والبنية وقال الجليل والاختش ما يتصل  
 بايا اسماء الضيف بالياء وموصوف لان التعابير لا يعصاف وقال قوم من الكوفيين اياي و  
 اياك واياه اسماء كمالها وموصوف اذ ليس في الاسماء الطائفة ولا المعرفة انما تختلف اخره  
 كما قالوا وما وباء وبسبب هذه التعابير الشان وانما سمي لان هذا الضيف لا يجوز دخول الا  
 في كلام لسان عظيم وقع في قلوب الناس والكوفيين يسمونه ضيعا بية مثلا قوله  
 ان من يدخل الكنيسة يومها الى الكنيسة موضع عبادة النصارى والجاهد رجع جرد دور  
 بضم الذال المعجمة ونجها وسو ولد البقرة الوحشية والطبا جمع طبي والمراد بهما من شهما  
 قوله ان من اعلم في خير الشان من قدر والتقدير انه وهو المستند لانه لم يعذر بل اعلم  
 ان من في من بطلت صدارة فلزم التعذر وندخل ممولاة فقل الشطر ويلقى مع ممولاة

جزاءه وكلاما مجزوما بسم الشطر والمعنى ط ولم يجوز قوله نحو ما بنى شئ  
 قلنا لا يجوز ان يكون معناه وحده مضوما بصيغة خلاف المرفوع فانه لا يجوز حذفه  
 على سبيل الضمف ايضا في يصح الاجتزاء به ومعنى لا اله الا على معنى زايده على  
 التاكيد وذلك المعج جعل ما بعد ما في تا وبلى المصدر كما لنقل فاذ بدل على المعنى الزايد  
 الذي هو الزمان كقوله في فينة كسرفت الهند قد علموا ان الله جمع في وقوله  
 كسوف الهند صفة فيه وباقى تركبته معلوم من الشرع والمعنى ط والاستشهاد انه  
 اعلم ان الحنفية في خير الشان المعتبر والتقدير انه اعلم ان هذه الضيف تبارق سائر التعابير  
 من وجوه آ لا لا يحتاج الى عدم ما يفسر به ان يعطى عليه سم انه لا يوجد مما انه  
 لا يدل من السر في انما توضحه والمتعود من الابهام هكذا في بعض الشروح الى لا يجوز  
 تقديم خبره عليه ع انه لا يشترط عود خير من الجملة اليه لانها لما جرت بحرى المرفوع من  
 حيث انما هي المبتداء اكمال في الجذر المرفوع وهو المبتداء لم يحج الى عايد كما لا يحتاج الجذر المرفوع  
 اليه لانه لا يفسر الجملة ان الجملة بعده لها محل من الاعراب انه لا يقوم الظاهر مقامه  
 انه لا يكون الا غالبا لانه لا يجوز ثبته ولا جمعه م انه لا يستعمل الا في موضع يراى منه  
 التعظيم والتعظيم وذان الى شئ المذكور حال الرفع اعلم ان الف ذان وتان وياذين  
 وبين لبسا اعرابا لبناءها ولبسا وتبينين لذا وتامل وضع المرفوع المحل ذان والنصوة  
 والجور ذين وكذا في تان وبين فكون ثبته ذان ونا من المبتدأ في الازمنة عند من  
 يقول ذان وتان في الاحوال الثلث وكذا عند من يقول انما وضع مرجلي واماعه الماكلي



فهي سرية للاختلاف الآخر باختلاف الموائل وكذا الكلام في الموصولات انها ضيق مركبة  
 واما عند المالك فهي تشابهها الحرف من حيث اجتماعها الى الير ولهذا دلت بعضهم  
 الى ان الموصول وحده لا موضع له من الاعراب وانما يكون له موضع من الاعراب اذا تم  
 بصلته والختار ان الموصول وحده له محل من الاعراب بدليل ظهوره في المربعين الموصول  
 فنقول جاني ايهام قام ابره وحده الموصول قال بعض المحققين المختار عندي ان الموصول  
 لا يحد لان كلمات قبله وليس ثاب ان العليل ان حد اذ لو قال فاعل ما احدها الساكنة  
 بقها وصلة جملته اختل في الصلة فالجهد على انه لا محل للصلة من الاعراب  
 لان الجمل انما يتبدل لا اعرابا ذا صرح وقوع المفرد مقامها وعند بعضهم من مرتبها  
 الموصول اعتقاد انه انما يحد الموصول وليس لشي لان الموصولات معارف بانفاق  
 منهم والحل لا يبع صفة للمعارف ان صلة الالف واللام بمنى الذي والى لا يكون  
 الاسم فاعل او متعول اختل في هذه الالام فذهب الاخفش والمأزني ومن تابعهما الى انها  
 حرف وذهب ابن السراج والزمانى ومن تابعهما الى انها اسم ولكل منهم دلائل اخرضا  
 منها تحاقه التطويل وذهب جارا الله وتبعه صاحب الباب الى انها موصولة من الذي  
 فان قلت انتوا على ان اسم الناعل مع فاعله ليس بكلام ولا جملة فكيف يقع قوله وصلة الالف  
 واللام لا يكون الاسم فاعل قلت كما انهم انتعوا على ذلك انتعوا على ان الاسم الناعل من النسل  
 في موضعين احدهما الواقع بعد حرف النفي او الف للاستثناء الواقع للظاكر كمراد الآخر  
 الواقع صلة الالف واللام بمنى الذي وموضع المرفوع بد جملة واقعة صلة الالام فيكون

الصلة جملته فان قلت قد سئل ان الذي يحكم على جملة الموصول دون الصلة ومنها منى المعربة  
 دون قلت لما كان الموصول غير قابل للاعراب او الى الصلة وكانت قابلة للاعراب فاعتبرت  
 كما اخر الاعراب من الالام الى ما بعده كدوقا وجرى على غير القابل فاجعل لهذا الكلام موضعا في  
 مقصدا حتى اذنبك فانه من رموز مع المكنية وكنوز مع الحفنة الى الموصولات  
 الذي الح اعلم ان وزنه عند البصريين فعل كسر وعند الكوفيين الاسم منه الله الى وحده  
 وما عداهما رايد اما الالف واللام فلتحسين اللفظ كما هو عند البصريين واما الياء  
 فلانها تحذف عند النثنية بل قد جاء حذفها واسكان الدال في بعض اللغات  
 كنوله وبرى ذو خرت وذو طويت اوله فان الماء ماء ابى وجدى قال الميداني  
 المعنى ان الماء الذي فيه النزاع ماء ابى وجدى اي ورثها اياه ويرى اي والي المنازع  
 رى التي حوتها وطونما يتا طوى البناء بالمد واليسر بالجرى بناه به وتركبه ظ  
 في قوله وذو الطاسة مع الذي وايراده بعد ذلك هذا البيت الاستفهام نظر  
 لان ذو الطاسة ليس معنى الذي بل معنى القيل لانه وقع صفة للبيروسي مؤنثه فالاولى ان  
 بقول ومن الموصولات ذوقا يسوي بها المذكر والمؤنث ويستشهد بهذا البيت  
 لانهم اوردوا هذا البيت لا سواء لا يكون ذوا معنى الذي والذي اوردوه لذلك  
 قوله لا تجبن العظم ذونا فارقة وفيه نظر لكون المرفوع مبتداء وخبرا  
 الح واجبت في بعض الشروح بان اراد بالجر ان يكون الحذف فصيحا وبعدم جوازه  
 كونه غير فصيح فلي هذا حذف المرفوع وان كان جائزا في بعض الصور لكن لا يكون فصيحيا



وفيه ما فيه لان عدم كون حذف المبتداء او الجزء فصحا ممنوعا لانه وجره التثنية وان ثبت  
فصير جليل وعن البيت انه لا يكاد يصح لان الامام المزني في ذكره لا يجوز ان يكون  
التعذر كما لذي كانوا عليه لان مثل عليه لا يجوز حذفه وسر جرد دعوى والذي يجنب في صدر  
هذا المعبر ان يقال في الجواب عن الاول ان الضمير المرفوع الواقع مبتداء او جزاء لا  
من ان يكون محصلا او متصلا والاول بدعي البطلان فتعين الثاني وتدعي عدم جواز  
حذفه لانه اذا كان متصلا بنوم بنفسه فجوز جرى الظاهر فكلما ان لا يحذف لا حذف وكفى  
بعد حذف المتعصب متصلا مع كونه فضلا شهيدا للمصنف الذي خالف في هذه المسئلة  
من التوهمين ابوسعيد ومثل بقوله من ذاب في حلكي من الذين هو جريك واجتج  
بان طول الكلام حسن الحذف ولا يجزى عدم طوله اذ ليس فيه الاكلام وعن الثاني انه يحل  
عود ضمير الفاعل في كانوا على الذي من وجه احد ما حذف نون الجزاء وجعل كالناتية  
والثاني ان يكون اسم الجنس ويكون كاف التشبيه في موضع الحال اي قوما حال كونهم  
مشبهين بالذي كانوا اولى موضع الصفة وسواظهر فان قلت ما يصح بقوله تعالى اياهم  
قلت الجواب عنه ما ذكره الرزني من ان الحذف لقيام والاختلاف اليه مقامه وموقف  
في اخوانه وقد صرح الهدشي ايضا به وما ذكره ابن بعيش من انه اذا حذف عايدة المرفوعة  
بنى لنفسه وفقد حصل حذف ما لا حذف من اخوانه ومدح جليل من امر فروع  
على الحكاية ونذره من كل شعبة متقول فيهم اياهم اشدواي استغماية ومنقول لبر عن  
قوله من كل شعبة نحو لا قلن من كل فقل وحاصل هذا الجواب ان لا لام ان ايا المحدث

منها غير المرفوع موصولة على اي استغماية وكذلك تقول في الاخبار عنه بالالف لام الفاضلة  
انا زيدا لام مبتداء وصار به صلة والعايدة الهاء فيه وهو الذي وضع موضع زيد وانا فاعل وزيد  
جزء وانما ابرز الفاعل لان ضاربا فيه جار على اللام لانه صلة واللام لزيم وضارب للمتكلم فيكون  
الصيغة جاربا على غير من مولى له التعذر بعد الجلاء بالذي وتعذر تأخير في تأخر الشان  
لان لا يحذف صدره وايضا يلزم وقوع النسخ قبل النسخ لاستثناء وقوع الضمير جالا  
وكذا عن التبريد لانها لا تتصل الا بالكر من كقولنا ما نكرة الموس الح البيت لامية ابن ابي الصلت  
الفرجة النص من اللام وهي تنسخ الفاء فيعمل المعاني وبالضم في الاجسام كالخاطبة وكوه  
والعقال الجليل الذي شدد ركبنا الا بيل يعني رب غم سيزول عن قريب قال الشيخ ابو عمرو بن  
الحاجب حكم على ما بانها نكرة لوجود رب عليها وحكم على الجمله بانها صفة على قياس نكرة رب و  
من الامر اما صفة او حال ولا رجة ايضا صفة اخرى وكل العقال صفة فوضه والاستشهاد ظ  
وقبل ان ما منها كاذم مستوعده لوقوع الجمله بعد رب مثلها في قولك رب اقام زيد فكون ما ح عرفا  
ولا يكون فيه اشتد لال والاول اولى لان ما اذ جعلت كاذم كان قوله من الامر واقعا موقع  
المستول نذره بانها نكرة النون شيئا من الامر وحذف الموصوف وايضا الصفة جارا للجزء  
في موضعه قبل وعلى التعذر الاول لم يلزم الا حذف العايدة ومو كثر والسادس صفة  
اعلم ان ما اما اسم او حرفه اما الاسمية فان ما حكمتا بنوع كثر احيى لهما بعض المتأخرين  
الحرف وتلثين لكن اصولها الستة المذكورة وزاد بعضهم على الستة الطرفة والمضرة  
والحق ان الطرفة داخل في المصدرية والمصدرية حرف خلافا للبريد والروائي ولما ذكره



فأربع نافذة وزائدة وكافية ومصدرية عندنا وزاد صاحب الادي المهمة كنولنا  
في اي صورة ما شاء ركبك ولكن بنا فضلا على من غيرنا ومنه طوباء في بناء منزلة  
في المنقول لتولم كمال الشيء وفضلا بمنزلة كما في بحرنا الارض عيوننا والتقدير كنسب  
الشيء اياها فضلا والوجه ان يكون فضلا مفعولا لكن وبنا حال منه اي فضلا كما بناهنا و  
الاستنباط انه وصف من بالمزود وسوينا وروى عننا بالرفع فيكون خبر مبتدأ محذوف  
ومن جاز ان يكون موصولة وموصوفة والجملة اعني موصولة اوصدة ووجه الاستنباط فيه  
قول رب من انضحت غطا صدره الصبح بالفتح الحرقه اي رب من اجرت صدره غطا وقوله  
قد نمت الى الجملة حصة تامة لمن والاستنباط على ان وصف بالجملة وموافقا وكون رب  
لا يدخل الاعلى التكرار يدل على ان من ليست موصولة اي اسماء الافعال اسماء  
امر الخاطبة او بمعنى الماضي اعلم ان البحث عن اسماء الافعال من وجوه عدة والدلالة على  
اسميتها وفائدة وضوحا وموضعا من الاعراب وعلة بناها اما حذفتها فخرنا ابن الفضل  
اصلا اخرها حقيقة ان مختلفا وفيه نظر واما الدلالة على اسميتها فلانها يدل على معنى في نفسها  
غير متغير بزمان فان قلت كيف يتغير دلالتها على الزمان وحده يدل على السكون المتغير  
بالزمان ورويد يدل على الالهة المتغيرين به قلت مسماة لفظ الافعال لاحد لول الافعال  
وسمى بهذا المعنى لا يدل على الحدث والزمان اما الحدث والزمان مدلول مدلولها لانها  
وضعت للدلالة على صنع الافعال كوضع الاسماء للدلالة على مسمياتها واجاب الشيخ ابن  
الحاجب ايضا عنه بان المراد بقولهم متغيرين باحد الازمنة الثلاثة وغير متغير ان يكون

ذلك

ان يكون ذلك في اصل الوضع لا باعتبار استعماله على خلاف الأصل واذا ثبت في وجه  
هذه الاسماء عن قبيل النقل ودخولها في قبيل الاسم وجب ان يعتقد انها في اصل وضعها  
للمصدر رغم استعملت للزمان على خلاف اصلها كما ان اصلها بان اصل وضعه مجرد  
عن الزمان ثم استعمل للزمان في قولك زيد ضارب غلامه هذا فكلما يصح كونه اسما  
اقتضاه باحد الازمنة فكذلك هذا وهذا الجوابين اولى مما ذكره الشارح في تعريف  
الاسم على ما لا يخفى فان قلت التعريف منقوض باسم الفاعل بمعنى الماضي قلت  
قد تحقق ان متهم هذه الاسماء لفظ ومنهم اسم الفاعل ليس كذلك واما فائدة  
وضوحها فالأختصار والمبالغة اما الاختصار فانها بلفظ واحد مع المذكور والمؤنث والمثنى  
والجوزع واما المبالغة فان مهمات البلغ في الدلالة على العبد من بعد وكونك بابها  
واما موضعها من الاعراب فينبه تلك مذاهب احدثا ان لا موضع لها من الاعراب  
لان كل واحد من الافعال التي سميت لا موضع لها من الاعراب فوجب ان يكون الدال  
عليها كذلك والثاني انها في موضع الضمب على المصدر لان البنى لما بعد رطلها والاعراب  
في لفظ حكم على موضعها فكانت في رويد زيدا او رواد زيدا الى اوداد واعلم  
صاحب الباب قال انا قلت ذلك لان الرفع بالابتداء في اقام الزمان ورفع ضرورة  
وانه شئ بعيد عن التحقيق ويحصل كونه مبتدأ الابا لا شرآك التعليل فالحاق شئ  
اخر به لا تحسن لان ما ثبت بخلاف القياس فينبه على لا يتأهل والذهب الثالث انها في موضع  
الرفع بالابتداء لانها اسماء مجردة عن العوامل المنطوية مسندة الى رطلها فوجب



الحكم لاني موضع الرفع فباستعالي كواقيم الزبدان واليه قال الشيخ ان الحاجب حيث قال  
 في شرح الكافية وهذا الوجه اوجه لانها اسماء جودت عن العوامل للنقطه فوجب الحكم  
 عليها بالابتداء والفاعل سادس الجز كونك اقام الزبدان فان قلت احدى  
 المذكورين شامل لانها غير سدة اليها وغير واقعه بعد حرف النفي والفاعل استنظام  
 قلت هي من قبيل النوع الثاني من نوعي المبتداء وكونها غير واقعه بعد حرف النفي والنفي  
 الاستنظام لا يخرجها عن كونها عاملة بدون الاعناد بخلاف الصفة فكونها مشاركة لها  
 في كونها اسماء جودت عن العوامل للنقطه كاف في وقوعها مبتداء وقد مر هذا الجواب فذكر  
 ولنا ان يقول ان فاعلا غير بارز فكيف سدة الجز بخلاف الصفة فلا يصح وقوعها مبتداء  
 كالصفة بل لا يصح الحكم عليها بكونها معرفة لانها لم يكن كون مع قيام مع مفعول ما فيها من  
 الاعراب لان يتوهم موب ومن اسماء الافعال الفعل المبني فيكون مبتدئ وان قلت  
 مركبة واجاب الجدي عن الاول بانها لو غلظت في معنى الفعل استغنى فاعلا المستند بها عن  
 واما غلظتها فاما كان لها لفظ وقوعه موقع الفعل الماضي وما كان منها الامر فلا اشكال  
 على مذهب البصريين لانه وقع موقع فعل الامر وهو مبني عندهم واما مذهب الكوفيين فنقل  
 الامر عندهم موب فالوجه ان يعمل بنا في ما يوقعه موقع الجمله لان الجمله غير معرفة وجب وضعه على  
 مدحهم ايضا وعلى هذه الملة يصح ان يكون اف واقعا موقع الضم وانما الجمله في هذا المقام  
 لانه من مزال الاقدام والله الهادي الى سوال الطريق وببداه ازمة الخبيث ككتاب غلاب  
 قال في الصحاح غلاب مثل نظام اسم امرأة فنقول الشري والرمه الشري بكسر الشين

الكوكب الذي يطلع بعد الحوزا وطلوعه في شدة الحر والبرق منه الهادج كذا في الصحاح وانما  
 لعدم موجبات الاعراب وهو التركيب فان قلت ما بال اسماء الاصوات بنيت عند التركيب واسماء  
 الحروف اعربت ونبت باسماء الحروف كالياء فانه اسم والجيم فانه اسم ح الى غير ذلك قلت الفرق  
 بينهما ان سماء حروف التهي وصوت لم يوضع لفظ فاذا لم تترك لم ينسج الاعراب واذا ترك استنجم  
 واما اسماء الاصوات فانها اذا ركبت لم ينصبها سمي وانما ينصبها بحكاية الصوت والصوت للصوت للهمزة  
 فلم يبق بها التغير واما قال من كلفتم لم يقل من اسمين لم يخل في مثل سورة وفيه نظر  
 لانه يوم لم يحد بوجه حرف وليركك لان الجزء الاول اسم فارسي ويدير من الاصوات وقد  
 فذكر والمراد بالكنايات منها الكنايات المبينة الى احراز عن الكنايات المعروفة مثل  
 فلان وفلان ومما كنانا ن عن علم ذي عقل وذات عقل والطلاق والطلاق ومما كنانا ن  
 عن اعلام غرما ومن ومن وما كنانا ن عن غي سيقين وقع منسفا في كنانا ن في كلام منظم  
 سواء كان هو المتكلم به او غيره مثل ان يقول المتكلم اشريت هذا الشيء بعشرة دراهم او خمسة  
 عشر درهما فان عشرة وخمسة عشر وقع منسفا في كلام منظم ثم يعبر عنه بلفظ مهم ويقول بعد  
 ان كان منسفا اشريه بكذا درهما وقادة ذلك المراسل اجل ذلك الشيء المنسفا على الخاطب  
 كما يخبر عن المأذ بكذا او سبانا او المستهجان معنا كما يخبر عن العذر بالانباط ومن تك  
 والفرج بوطت ومن او ترك طوله كما يخبر عن خمسة عشر درهما بكذا فعل هذا ان  
 نذكر يكون المراد بالكنايات منها ذكر لا يكون الخ واما عند من منسفا بها الفاظ مهمة  
 وضعت لان تفسيرها عن عدد منسفا وحديث كذا فكذلك فلم داخل فيها لانها لفظ مهمة منسفا عن



اي كنت وذيت كبا بنان عن الحديث اعلم ان كل واحد منها لا يستعمل الا كرايو او العطف  
 كذا قال فلان كنت وكنت وكان من الامر ذيت وذيت وذلك لصلاب يوم ان كان عن  
 لفظ مزد وكذا في كل منهما الضم والفتح والكسر واصلها كذا وده فخذت ثانياً الثانية وادبا  
 لاهدي اليانين ثانياً فليس ثانياً كيت وذيت لسكون ما قبلها والوقف عليها بالثاء اي يميز  
 كم الاستنهاية منصوب مزد ومي مؤنث فلهذا خلاف الجزية فانها مضافه الى غير ما  
 وقد جاء الجزية في كم الاستنهاية كذا بكم رجل مررت ومو عند سبوره والليل  
 من الحذف ولا مضافه كم وقال الجزية باله اخل على كم لانها ومي ثانياً كذا واحد ولها كذا  
 جمع يميز كم الاستنهاية كذا كم لك علما نا والجواب ان علما نا حال والمي حذف وهو ثانياً  
 اي كم تشا خصلوا كذا محلوين وكذا الفصل بين كم الاستنهاية ومي ثانياً بالطرف فكم  
 كم لك درهما لانساع اي ومي كم الجزية مزد وجمع اعلم ان اذا فصل بين الجزية  
 ومي ثانياً بغير الطرف يجب التعجب حلا على الاستنهاية كذا كم ثانياً منهم فصلا على عدد  
 لا ذلوبي مجوزا يلزم الفصل بغير الطرف وهو منع وان فصل بالطرف فالحذف  
 ايضا لان الفصل بين ثانياً الاضافه مع امكان انسابه حلا على مي الاستنهاية وكذا  
 ثانياً مجزورا كما لو فصل بين المضاف والمضاف اليه وهو مذهب الكوفيين اي  
 وبداخل من في مي كم الاستنهاية والجزية والفرق ج يعرف من المقام ومن يراه  
 للينين قال الحديث ولو قيل المراد من فيهما مي الجزية المزد والجمع لكان لكان حسنا  
 لان سورة الليل وكسر مجزرا ان داخل من كلامنا في مي الاستنهاية فيكون

وجوزوه

وجوزوه من اركامر وموكم عن كذا باو بر وقال الخ الغدع ابو جاح الرخ من اليد  
 او الرجل تكون مثل كذا او نفع الى ان يهدد حثو عناري كسب العين والرا  
 مضافا الى باء المتكلم جمع عشرة بضم العين وفتح الشين الجمع على وزن علما ومي  
 النافذ التي اتي عليها من يوم نزعها الخ عشرة اسنهم بزوال ذلك سمها حتى نضع  
 والفرد في استحق باجر لان معناه جالاك وبها مك كن من حذى ورعا ابل  
 وكنت استكف ان كلين ابل وحذ مني لحسنه وقوله على كره على كره مني كما يقال  
 ناع على الخاص دارن وعن بعضهم ان على منها بمنزلة وقعا صفة لتولد وحال والباقي  
 مذكور في الشرح كنول فباع لي الشراب وكنت قبلها واخره اكاد اعرض بالماء  
 الغرات ساع لي الشراب يسوع يسوعا الى سهل مخط في الحلق واعرض من النقص  
 بالنسخ معدر فوك عصمت بارجل نقص من باب علم ومو بقا الطعام او الشرا  
 في الحلق والوزات العذب والعاجي بروي البيت عن ابي عمرو بالماء الخيم وسو الماء الجار  
 والبارد وسو المراد منا وفصته هذا البيت ان قتل هذا الشاعر فرب قصاص من الغم  
 والنقص جلا لحي شيء في خلقه فمكن من قصاص فرب فقتل فالتد فواله الغم فاشد  
 هذا البيت وتركيب ط والاستنهاية الذخ فب المضاف اليه ليل ولم يره ولذلك  
 اعرابه انها مذكورة بتمامها في الصورة الاولى فاعرفت فان قلت ما بال  
 جث واذا واذ امثالا مبنية مع انها مذكورة بتمامها قلت انها اولها اضيفت الى الجمله التي  
 بعدها الا ان اضافتها ليست بطامره لانها مضافه الى الجنبه الى مصادره تلك اجل فكان المضاف



محدوف كقولك اما ترى حيث سجيل طالعنا آتية كما نفى كالمهايب ساطعا كما جعل  
حيث يعني مكان فقال حيث سجيل يعني مكان ويرى مرفوع سجيل على انه مبتدأ ومحدوف  
الجزء حيث سجيل موجود وحذف لانه لا لاله لاله عليه ومن طالعنا ومع الاضافة يبرر به  
بعضهم لزوال علة البناء اعني الاضافة الى الجملة والاشهر تشاؤه على ضاؤه وفي حث  
ست لثلاث الياء مع الحركات الثلاث والواو معها ويرى في البيت من الروية  
البصرة فيفتح مفعولا واحدا وموطا لما ومحا بدل ويضي وساطعا صفات كحا حيث  
طرف ترى وبعضهم على انه مفعول به ليري وعلى رواية الرفع طالعنا على ما مر والاستناد  
ظا اي لطف المكان او الوقت ظاهر كلام سوسه ان اذا المناجاة طرف زمان حاضر  
والله اشار السادح بقوله او للوقت والعامل فيها الفعل المتدرج وموقاجات وقال  
الحديث قد رقا جات اول من جعل اذا يعني فاجات ويمنع اظهاره استغناء ما في  
اذا وفي الكلام من الدلالة عليه فكون الفاء لطف الجملة على الجملة واذا مفعولا للمناجاة  
فكانت قلت خرجت فاجات زمانا زيدا قائم لا ظرفا كما يشعر قول الحامسي قائم  
قال يلزم وقوع المبتدأ بعد اذا التي للمناجاة وسيطرف مفعول لادله على من يمتنع فاجات هذا  
كلامه وقال البرد وعلم اكثر المتأخرين من طرف مكان ولا يجوز على هذا القول اضافتها الى الجملة  
الاسمية لان ظروف المكان لا يضاف الى الجمل الا جئت في لاج من ان يذكر بعد ما جمل نحو  
خرجت فاذا زيدا قائم او اسم مرفوع بعده حال كونه جئت فاذا زيدا قائم فعل الاول اذا  
ظرف مكان لغو والعامل في الجز وسوقا كما يقول في الدار زيدا قائم اي خرجت فيحذف زيدا

زيد قائم وقال اللطفي وان ثبتت رفعت فابا على ان جز المبتدأ والقيت اذا كما  
يلحق الطرف في كوني الدار زيدا قائم وعلى الثاني اذا هو الجز لان ظرف المكان يمتنع جزمه عن الجز  
وقابا جال من الغيبة الطرف والعامل في الحال ما في الطرف من معنى النسل وفي اذا الفصل  
الدال على اذا هو فاجات وعن الاخفش وابن بري ان اذا المناجاة حرف دال على  
المناجاة هكذا ينبغي ان يحذف هذا المصنف فاذا لم الجهد في ترتيب ولم ادر فضل النسخ  
في تحديده اعلم ان لو قال يقع المبتدأ بعد ما عا لبا الح قلت لزوم المبتدأ بعد اذا المناجاة  
انما هو للفرق بينها وبين الشرطية وهذا الفرق كما يجعل بالمبتدأ الاصطلاح في جعل بالمبتدأ  
الاصلي وموعر والمصوب فان قولك واذا امر انصرف وان كان منصوبا في الحال لا ان كان  
في الاصل مرفوعا فاعلم وعليه قول الشاعر ميمنا الصريح اوله اسعد راسه خيرا وارضيه  
به اي اطلعت بعد الجز وخير للصدر والزمان مضاف الى هذه الجملة اي لفظ الزمان  
المقدر مضاف الى هذه الجملة والمقدر فيبين زمان العسر موجود وحذف الزمان ليقيم القرينة  
عنه ومع علمه اضافة الازمنة الى الجملة دون الامكنة فبقيا والزم في كل مضاف الى الجملة  
الى الزمان لا لليس مضاف الى دارت فيمنع الح ان يكون العاقل في اذا دارت لان  
اذ ليس مضاف الى دارت الح الى دارت هذا عند من جعلها للمكان لان ظروف المكان  
لا يضاف الى الجمل الا حيث كما سرفج ان عمل جابدها فاعلم ما عند من جعلها للزمان فلا يعمل  
دارت لاني اذ ولا في بين لان المضاف اليه لا يعمل في المضاف ولا فيما قبل بل العامل في اذ  
جز المحدث والعامل في بين لان اذ ليست بكاينة حتى يلزم عمل واحد في طرفي مكان







لفظ موضوع مفرد لان التعريف لا يثبت واما تعريف استزاق الجنس اي لاشارة الى الحقيقة  
 في جميع ضمن جميع الافراد لا الحقيقة من حيث هي ولا من حيث <sup>محصلة</sup> ضمن بعض الافراد  
 بل في ضمن الجميع بدليل صحة الاستثناء الذي شرط دخول المستثنى في المستثنى منه لو كانت  
 عن ذكره كقوله تعالى ان الانسان لئي حسر الا الذين امنوا واما للبعد الخارجي اي لاشارة  
 الى جهة معينة من الحقيقة مفردة بين المتكلم والمخاطب واحدا كان او اثنين او  
 جماعة نقوله عهدت فلانا اذا اذركم وبقية وذلك لعدم ذكره مرحا او كناية  
 او العهد الذي في لاشارة الى فرد واحد من الحقيقة فيصير معنى باعتبار كونه مفردا في الذهن  
 ووجودا من جوهرات تلك الحقيقة وذلك مع قيام قرينة على ان العهد ليس الى نفس  
 الحقيقة وذلك مع قيام قرينة على ان العهد ليس الى نفس الحقيقة من حيث هي بل من حيث  
 الوجود لا من حيث وجودها في ضمن جميع الافراد بل بعضها كقوله ادخل السوق فان فوك  
 ادخل فيه قرينة دالة على ما ذكرناه على هذا التعريف في المعنى كالنكرة لانه ليس لشيء بينه ولهذا  
 عومل ساطم كاستعماله كقولك بالكل كقوله ولقد امر على السلام بسبني وفي التثنية كقولك  
 كل استدارا وانما حمل على الحكم بكونه مرفوعا كون احكام المعادف جارية على من وقع  
 بعده وذا حال ووصف للمعروف وموصوفاتها الى غير ذلك والحاصل ان اسم الجنس المعروف  
 باللام اما ان يطلق على نفس الحقيقة من غير نظر الى ما صدقت هي عليه من الافراد وهو تعريف  
 الجنس والحقيقة وكونه علم الجنس كاسامة واما على ما مع ملاحظة الافراد كلها وهو الاستزاق  
 ومثله كل معارف النكرة واما عاخصة معينة منها واحدا كان او اثنين او جماعة وهو العهد

وهو العهد الخارجي وكونه علم الشخص كزيد واما على عاخصة غير معينة وهو العهد الذي ومثله  
 النكرة واذا عرفت هذا ففي قوله اذا كان سوق مبهودة بينك وبين مخالطك لظ لا قد  
 نقرر في علم المعاني اذا قال قال العهد الذي ادخل السوق حيث لا عهد في الخارج واللام يبق  
 فوق بين العهدين اعلم ان فيه نظرا اي في قولنا فان انت وضع للمخاطب مع كونه جنبا  
 ولا فيه وهذا العهد اخص بردي على اسماء الاشياء ايضا وحاصل الجواب ان لفظ انا وعهدا  
 مثلا وان كان مضمونا التي وضعت هي ليس شخصا لكن الشخص انما هو جيب الخارج لا بالنظر  
 الى مفهوم اللفظ واورد عليه لخصي نقض بان قال قلت على ما ذكر يكون رجل مثل انا اي يصح  
 له ان لا اعتبار ان ايضا اي اعتبارا لكل باعتبار مفهومه واعتبارا بوجوهي اذا قصد شخص  
 معين والمضاف الى احداهما مع المضاف اليه يعني ان المضاف الى المعنى المتكلم اعرف من  
 العلم والحاصل ان التعريف كالمعنى ما اضيف اليه في العلم ثم ما اضيف اليه وبذلك الى  
 الآخر فالواحد والاشيان عدد لوقوعها جوا بالحق قلت لفظ الاحاد كرحمها لانها اسم  
 افراد جنس بل مفردا وفرد من منه ولذا قال المص في شرحه للفصل الواحد والاشيان  
 ليس بعدد واما ذكره لا يحتاج اليها فبعد العشرة مع كونه موضوعا لكلمة احاد الاشياء  
 قبل عليه البحث في لفظ الاعداد لانها هي التي وضعت لكلمة احاد الاشياء فلا ينقص بالذراع لان  
 الحد لا يصدق على لفظ الذراع وان اريد مفهومه فهو خارج عن البحث الا اثني عشر واثني عشر  
 فاذ عرّب اي الجزء الاول وذلك لان الالف والباء في نفسها اعراب فلم يكن بناءها مع فاعم الالف  
 وبها ان اثني عشر اعراب من بين هذه العهود للالة على ان اصل الباب الارباع وليس



يجب ان يعقل اختصاصهم هذا بالاعراب من بين الجميع كما لا يجب ان يحل لتجميعهم العود والقعود  
دون الباب والعلما وذلك لان الغرض الذي لا على الاصل فوجب ان يرب واحد من الباب و  
لو عرّب حشر عشر ونسب عشر فكان هذا السؤال قابلا فلا يجب التعليل في امثال هذا واما الاسم الثاني  
فاما بنى لا زعاف النون في اثنين وقام متاهدا لم يبين على الكسرة وان كان حركة النون اياتا  
فكون كاخواتها ولو ثلثة اشياء عند الخليل وسوء اعلم ان ظاهر لفظ الاشياء يقتضي ان يكون  
شيء لا فضلا اذا كان مثل العين كح في العلة على افعال كوشح واشباح لكنه لو كان كذلك  
لكان محروفا لما ان هذا الوزن منصرف ابداء ووجداء غير محروف كقوله تعالى ولا تسئلوا عن  
اشياء ان تبدل كلم تتوكم فذهب الخليل وسوء الى ان الهمزة للثانيات وان الكلمة اسم مفرد  
يراد به الطح كوقصان والحلفاء والطرقات انما اسم الجمع وليس يتكرر اصل شيئا على فضاء  
تعلقت الى النماء استغناء لثنا رب الهزبتين في الاقوال الهمزة الاولى في اشياء لام السيل  
والثانية زيادة للثانيات وكذلك لم يعرف وذهب الاخفش الى ان الاصل شيئا على افعال فحرف  
الهمزة المتوسطة كجنتهم ففتح ليا المجاوزة الالف فوزن الكلمة افتاء وهي ايضا محروقة وذهب  
الكسائي الى ان افعال بمنزلة اشباح الا انهم لما جئوا على اشياء واشتبهت ما وجد فعلم  
محرف والحاصل ان اشياء يقع بميز المادون العشرة لانهما جميع او اسم جمع لعدم ضل فوق  
العشرة بين ان جبر عدد او مثل عدد اي لان اسم الفاعل الذي ينكص العشرة لانه من مثل يكون مشتقا  
كما استثنى الثاني من ثبوتهم والثالث من ثبوتهم ولم يوجد عدم العشرة فعل من جعلهم احد عشر فلذلك  
لا تجوز العشرة وهو اسم الفاعل من ثبوتهم بالتحقيق قال في الصحاح ثلثة النون ان ثلثهم بالكر

اذا كنت

اذا كنت ثالثهم او كلهم ثلثة بنك ومضارع ثلثة من تلك الافعال فتح بها وهي ربح وبيع وبكر في  
الوقاي ورسول حادي عشر احد عشر اعلم ان المركب الاول مضاف الى المركب الثاني فلم يدرسته  
اسماء اسما واحدا وكلا نظرهما بنى بنيا والاضافة بهذا المعنى اي باعتبار حال المعنوية مطلقا الى  
سواء كان مادون العشرة ثلثة او ما فوقها وسواء قيل حادي عشر احد عشر او حادي  
احد عشر فان المركب الاول مضاف الى الثاني كما سميت لان ولفظ حادي مريب خاف الى  
المركب وانما قلنا ان هذه الاضافة معتبرة لان المضاف في هذا المعنى من واحد وبض اي  
احد ثلثة وبض ثلثة فلم يجر اعلم ان لا يجوز افعال واحد لانه ليس ما خوذ من فعل عامل بخلاف  
الاجناد باعتبار النصف فان اضافته لفظية لاذ كان يبيع الخال او الاستقبال كتوك هذا رابع  
ثلثة الآن او غدا اما اذا كان بمعنى الماضي كتوك رابع ثلثة اسم الاضافة فيه ايضا معنوية  
وان شئت حادي عشر احد عشر اجاز بعضهم في حادي عشر وحدها او غير ما ذكر وعنوان يقال  
حادي عشر كحذف الاسم الثاني من الاول والا من الثاني فينبغي لفظ المركب الاول لكن  
الاول مريب مضاف الى الثاني قال المالكى فترب المضاف لهاب المركب المتعطف لنباه ولم يفرج  
مع الثاني وينبغي المضاف له بنيا لبناء على بنائه وهو يضمن الحرف ويجوز ان لا يضاف  
وقال الشيخ ابن الحاجب على ما بينا من المزج واقامة عشر الباقية مقام المحذوف واما اذا كان المحذوف  
هو المركب الاخر كما موعده البعض فاجز ان يبنوا كما كانا بخلاف ما اعلم لانه العدد موضوع  
على الوقف فتقول واحد اثنا كاسماء حروف النجى اذ اعدت لان المعاني المتضمة للاعراب  
منشودة بخلاف ما اذا قلت هذا واحد وكاف والهمزة في إحدى وحيدة متفردة عن راو



ولا يستعمل المهور الثاني الا بعد اعداد المركبة والحادي مخلوب واحد ووزن عاقل في ثوبه الاعداد  
 ما دون العشرة والمائة والالف الاضافه وما فوق العشرة بالالف واللام كما نقول لاحد عشر درهما  
 وفي الباء والالف المقصورة ان الخلف ان في سبعة علامه الثاني ثاء او ثاء فالبصريه على الاول  
 والكوفيه على الثاني وقبل ان اصطلاح البصريه اولا لانهم اعتبروا الوصل هو الوصل لا الوقف  
 والتمخذي اعتبروا في ثاء من علامات الثاني ورد بان الثاني مستند من البصريه  
 لامن الباء وفعل في ثاء والعين كاجلي بالجيم اسم موضوع قال الجوهري هو من علم  
 معروف وفعل بضم الفاء وفتح العين كشي بالشين الجيم والعين المهملة وهو موضع  
 وفعل بكسر التاء وسكون العين كدلي في الصحاح الدلي ثمت مرحد يكون واحدا وجهان فمن  
 جعل الالف لاحاق ثونه في النكرة ومن جعلها للثاني لم يوزن خلاف الاخرين فانها لا تختصان  
 بالثاني بل قد يكون لاحاق ثوار على وعلى لقولهم اطلالة وعلمة ومعزى ودوزي فمن صرف  
 ونشأ وفي المرأة التي وضعت حلالا وعاسوراء وسوالبيوم العاشر من حرم  
 وغير ذلك كسيرا بكسر التاء وفتح العين وسابنا على وزن فاعلا بكسر العين وعترابا  
 واحدا وزمكال بكسر التاء والعين وسند باللام وبراكاه وبروكاه كلاما بفتح التاء  
 وعلى غصو زوج الاناد راجل يكون معطو فاعلى عين اعلم انهم ذكروا ان كل ما كان من اعضاء البدن  
 زواجا فهو مؤنث كالبدن والعين والرجلين الا الحاجب والخشب الحد وكل ما كان واحدا فهو  
 مذكر الا الطحال والكبد والكروش وغير ذلك كالنصف والحال والجوار واسنات التاء من بعده  
 اذ لم يلبس كما اذا سمي امرأة بزبد فانه يقال حضرت الفاضل زيد لرفع الالتباس وكقول

لقوله الاخيل ام سوله البيت خبره واخوه على باب اسنما سلب ونام الاخيل شخص من  
 نصارى العرب صلح جميع صلب النصارى وشام اي حال يعني ولدت الاخيل امرأة على باب  
 اسنما علامات يعني اننا عارف بذلك الموضع الاخيل مفعولا ولوام سواء فاعله صلبت  
 وشام معطوف عليه وجزه هو الجوار والجور المتعدي والملاء صفة ام سواء والاستثناء  
 على ان ترك الحاق الملامه يولد لوقوع الفصل بينه وبين فاعله بالمتنول وذكره لسان  
 ام سواء من لفاعل ولد وهو من قبيل واسروا النوى الذين ظلموا **اوله** والذي يدل جنده  
 وقوله قوله وانت في ظاهر غير الحقيقي جزوه قوله المؤنث الذي ذكرناه جزا في قوله على  
 المراد والمؤنث الذي ذكره هو المؤنث النظم **اوله** وتعلم ان يلزم من قوله وسوقه  
 اذا اسند الفعل الى ضمير الحقيقي وجب لاحاق الملامه واذا اسند الى ظاهر جاز وقوله ان  
 يجب فاعله يلزم وقوله ان يقال فاعله يجب احباب عن الشيخ ابن الحاجب بان ثابته اسما  
 الملامه كطلي مستثنى عنه فانه لا يعتبر لفظا فلا يؤنث مسندا ولا بعد ضميرها بل يعتبر معناه  
 لا منتزعا عن معانيها الاولى الى مدلولات افعالها فاعله مؤنث لولائها الثانيه التي هي المقصوده  
 منها فاعله ثابته يوم اعتبار مدلولها الاول فيحمل المفعول **اوله** وانما لم يعد بالثانيه  
 الحقيقي في لزوم ثابته الفعل بمعنى لم يفسد والزوم ثابته الفعل في المؤنث الحقيقي يجوز  
 ببناء مثلا فاجاب بقوله اجزاء الباب جميع غير المذكور السالم مجرى واحدا ولم يفسد بالعكس  
 لشرح اعتبار الثانيه تحت النظم على اعتبار الثانيه بحسب المعنى اي فان قيل لم يلزم بل سوا  
 ثابته الفعل في المؤنث غير الحقيقي كما في المؤنث الحقيقي اجزاء الباب لمجى واحدا قلنا



لترج اعتبار التانيث بحسب اللفظ اي التانيث غير الحقيقى كرجال على اعتبار التانيث بحسب المعنى  
 اى على اعتبار التانيث الحقيقى كوزينات فعمل التانيث على غير الحقيقى يكون اولى لان محل  
 المرجح على المرجح عليه يكون اولى واليق وانما قلنا ان اعتبار التانيث غير الحقيقى مرجح على  
 اعتبار الحقيقى لان الاول اقرب الى المذكور من الثانى وسوظ وحكم طامر التانيث حكم  
 المفرد فى الحقيقى وبغيره لما تلتف بها وهى العدا والى العرب الى الرسول صلى الله عليه وسلم  
 وكونها كونين مضيقين ولم يذكر المص هذه الانواع وهى الاسم الصحيح والمخفى به والعقل  
 بالاسم فنول طامر الى طامر وهو اللهو فنول اعتبارنا فى اعنى وموالده لا يجرى لليل  
 فنول فى قراء ان القراء بضم القاف ونشيد الرأى ج فارو لكونه يكون مبالغة لكونه  
 ان يكون قراء بضم القاف ايضا مبالغة لقارى بضم القاف من غيراء اى بنسك والى قراء  
 وون ونفع القاف غير مذكور فى الصحاح فى صحا وواو وكر صاحب الظهور ان اصل  
 حراء بالالف المقصورة للتانيث وزيد بعد الف فله الصوت ثم اذنت الف للتانيث عن الف  
 من الصوت ليكون علامة التانيث فى آخر الكلمة ثم ابدت الف التانيث مميزة حركة الالف  
 مقصورة بحروف مفردة اى بالحروف التى تكون فى مفرد ذلك الجمع لعدم حروف  
 مفردا اذ المفرد زيد وعمر وبكر او رجل عند الآخرين وحروا الاولى ان يقول لان حروف المفرد  
 لا يبنى لان الصيغة لا يبنى فى جميع جمع التكسير بل يتغير لفظا او نقدا اللهم الا ان يكون مراد  
 اخراج الجمع وسوء بعد من العوايب لان جميع جمع التكسير غير معلوم وانما الظاهر من هذا الحد  
 غير محتمل جمع التكسير فلا يصح اخراج الجمع ولنا من ان يقول ان قوله مقصوده انما

الح قلنا انما اذا كان حروف مفردة متلفا به اما اذا لم يتعلق به فلام نجا ذهابا عنى بها  
 ليقول بها قوله حروف مفردة والليل على ان متعلقها ذكرنا كونه بالباء فانه لا يقال ولا به  
 بل عليه فعل هذا لا يكون قوله اعلم ان الاول اولى او فنول قوله مقصوده احسن عن نحو  
 رجال علما كما صرح به الحديث حيث قال انما قال مقصوده لثلاثتهم دخول رجال او كونه  
 اذ جعل علما لان النمر ليس جمع ليس على ما يبنى لان المقصود اسات عدم كون الحد خاصا  
 به وذلك ما يكون بانشاء قيد من قبوده لا ما شاء الحد ودلالة المعلوم انما ابنى الحد  
 بنى الحد فالاولى ان فنول لانها وان كان لها احاد كثر فركب الاحاد ليست  
 بالنسبة كماله رجال علما بل بالوضع وطرا ان يقال عند حصة الرجال ثم  
 يعى لو كان جماع منع منها ثم اذ ليس المراد البيان الجنس لا بيان النوع بان يكون  
 بعض افراده ماشيا وبعضه ذاقا معنى لجمع الضرب نظرا الى معانته المختلفة فان معناه  
 المعروف الذى وجب بهى اليسر فلا يقال ضاربون بان يكون بعض افراده ماشيا وبعضها  
 غراس اعلم ان الاسم الذى يراد به هذا الجمع اما اسم اوصفة الاولى ان يقول ان  
 اللفظ الذى يراد به الح لئلا يلزم تقسيم الشئ الى الف والى غيره وكذلك القول فى اتصال  
 ومفيل ككبار كثر الكلام ومطبق للبلع ومنه فعال بفتح الفاء كخضبان وروزان ومفيل  
 بكسر الميم كخمر وعس ومطير فان الذكر والمؤنث فيها مستويان وذلك لانها اشتد عدل بها  
 عن اسم الفاعل للمبالغة والكسرة فلم يجر على اتصالها فى الحدوث فصارت كالمسبوبة كخروج  
 ولان وانما نرى ان المسبوبة بالصفة الاله لعدم كونها جارية على الفعل كذا هذا وفروقه



وحكمة قال في الصحاح الفرق بالتحريك الخوف وقد فرق بالكرسول وقت منك  
 ولاسول فرتك وامرأة فزوخ ورجل فزوخ ايضا ولا جمع لرجل حكمة على وزن  
 مزة اي كثر الضحك وحكمة بالنسكن الذي يضحك منه وكذلك المرأة وموان يقال  
 ان الارض والنس والاوزاع السنه واحدة السنين واذا جمعت بالواو والنون كرس  
 السنين ومضمهم يقول بالضم والاوزون جمع الاوز وموالطير الماشي والحرة من ارض  
 فيها جارة سود وذيئال اخرون ايضا كانه جمع احره وتكون بضم التاء جمع فله ايضا  
 بضم التاء وهي حبة بعد راصح يضرب خشبة ثقت من موضعها ومولطير الصبان  
 وزوي لتون بالعين ومن جمع لغة وثبونان جمع لغة بضم التاء وتختل بها وهي الجماعة  
 بل عوض عن تاء التانيث المذرة كما في ارض وذلك لان الارض اسم مؤنث  
 والاصل ان يدخل المؤنث علم التانيث للفرق بينه وبين الذكر فكان تاء التانيث  
 فيها مراده محدودة فتعوض عنها هذا الجمع ومثوا رادة لندخل ضرب من التثنية على ان  
 حذو التكسير ليعلموا به ان سبيل الجمع بالتاء ان يفتح راءه او عن الاعلال والادغام  
 كما في سنة وجره اما الاعلامال فثي سنة لان الاصل سنة او سنة وكذلك تلوون لان  
 الاصل تلوو وثبون لان الاصل ثني واما الادغام فمن حرة لانه لما كان مضاعفا الشبهة  
 ومن حرقا واحدا فصار كالحذوف لانه وقيل انه لم يجمع جمع السلامة بل غير من حاله  
 بان زيد في اول مزة وقبل احره وكذا في اوزون وفي قوله او عن الاعلال والادغام  
 شاح لان الادغام ايضا عديم اعلال وسون غاية السباحة من سمح بالضم

والجيم

والجيم اذا فتح كوخا مان وسادات اعلم انه لا يجوز جمع المذكور الخالي من تاء التانيث  
 بالالف والتاء لانه ان قصدنا بفتح التاء كصله وقد سمن ذلك كل اسم مذكر  
 مفكره يسعمل جمع تكسبه الا نادرا فانه كج بالالف والتاء كوخا مات بالتحريك قال  
 الجوهري الحام عند العرب ذوات الاطراف من كوخا مات بالتحريك قال  
 حر والظا والوراشين واشباه ذلك يقع على الذكر والانثى لان الاء المتأدخت على  
 الذكر والانثى لانه واحد من جنس لا للتانيث وعند العامة انها الذواجن وكان الكسائي  
 يقول الحام هو البري والهام هو الذي بالالف البسوت ويدجن بها جمع الجماعة وهما ما  
 وحام وربما قالوا اعام للواحد ويحمل ان يقرأ بالتشديد لان الجوهري قال والحام بالتشديد  
 واحد الكامات للشيء وسادات جمع السدادق وهو الذي يدنو من صحن الدار وكل  
 بيت من كرسف فهو سدادق كذا في الصحاح ومن ذلك سحلات وسبرات وشبابا  
 ورماعات وشوالات وذواواب التقدة وذوات الجحش والمخومات ورجبات  
 ومن نمل فضيل الح وقد تجي على مثل مثل ومزقلاهم كل حرق وعلى فصال  
 مثل سلام وكلام وهو اسم مصدر كسحان كقولهم امن رسم دار مربع ومعين  
 البيت للظلمة واوه لمينك ماء الشئون وكيف رسم الدار انزما والمراد من الربع  
 والمعين طر الرمح والبيت والشوون جمع الشان ومن مواصل قبائل الراس  
 ولما تأو منها بجى الدموع قال ابن السكيت الشانان عرفان بعد ران من الراس  
 الى الحاجين ثم الى البينين كذا في الصحاح والوكيف من كف البين وكما اي قطر والمعين



ان رسم دارا مريع ومضيف ذلك الماء الذي نظرت من عينيك وهو متعلق بالجدوف  
 في عمل الرمح جزر فاعل وهو المستشهد وقوله من رسم دار متعلق بعينك وهو متعلق بالجدوف  
 في عمل الرمح جزر وكيف ومن ماء الشون متعلق بجدوف في عمل الضرب حال من كيف  
 تحلل ان يكون متعلقا بكونه وقد جاء في الشعر ضيف البكايه ايضا للتل والجر اجبه الى  
 الاعداء حال لظن برأى للاجل اي يورق الاجل وطول العمر قوله ضيف خبر متبدا بمحذوف  
 اي موصييف والبكايه مصدر واعداده مصدر به وهو المستشهد والفرار ويرافق الاجل  
 متوللا لخال الامانة كذا سميت فهو مسند الي اسم الرجل بالسن المهله اذا اكثر من كلام  
 احسن الرجل بزوجه الي الرجل ان اظن ان المكان اي صار ذا غيب ان كلاما اول من المكان اي  
 اصزورق بعد الادراك انفع النطاق اذا ارتفع اعني الاعتماد على الميتة الي وزاد  
 بعضهم الموصول كذا مررت بالصارب زيدا كبرت الكتاب الحافظوا سورة الشفة  
 الي الشفة القبلة هو النطق بفتح النون النطق بالقبيل يقال سم اهل الرب والنطق وقد  
 نطق الرجل بالكسر اذا انهم برسته ويروي وكف مكان نطق وهو الغيب يقال ليس عليك  
 في كذا وكف اي منقصة ويحب والجوري او رد البيت في باب الفاء في فصل الواو وزكري ط  
 والاسم استفاد حذف النون من الحافظوا مع انه لم يصف ولنا ثل ان متوللا لانه  
 خرج بجهد البند اصل التفضل الي قال الطبري وينبغي ان يذكر قد خرج اسم التفضيل المشتق  
 من الفعل لازم فزاد في آخره الصفة المشبهة بلا زيادة على غير كين لاجابة الي ذكره لان ط  
 سلم لكل احد فكانه مذكور فقال قوم انما لا نضع لاسمنا اضافة الشيء الي نفسه اعلم ان

المانع مؤيات شاد وسنده كونه اضافة الشيء الي شيء ذكر ان مراده منه ان اصل حسن  
 وجهه بالرفع لان المني عليه والاصل في عمل الرمح لان فاعله برفع وضافة الشيء الي فاعله ايضا  
 الوجه الي الوجه يورق اليه واجبه بان الاصل في الحنص لانه للثبوت كما مر فيكون  
 من اضافة عام الي خاص لاني الجهنس ولين سلم ان اعمل الرمح فانا اضيف بعد ان اخرج  
 الوجه عن كونه فاعلا بان يضيف شيئا نظاما في زينة صارب غلامه ثم اضيف فلا يكون  
 من اضافة الشيء الي شيء قبل ان الحسن لبس هو الوجه بل الحسن هو الشخص الذي له الوجه  
 لان جواز هذه المسائل في الصفة المشبهة انما هو لشبهها باسمي الفاعل والمنقول  
 في اوزانها بطرق الاولى اعلم ان صفة المشبهة للطلق اسم الفاعل لا زما كان او يذره وشابهة  
 العام لا سبكر من شبهة الخاص حتى يحكم جواز المسائل في اللازم منها بالاولوية وان  
 اريد الجواز فيها الجواز في المطلق فمتنوع كما جلد وانا قد اسمى الفاعل والمنقول  
 بغير المتعد بن اعلم ان اسم الفاعل المتعد واسم المنقول المتعدى الي اكثر من احد  
 لا يضافان الا الي المنقول فاذا قيل هذا صارب زيدا ومطى زيدا لم يكن زيدا الا شيو  
 لان الاضافة الي الفاعل على خلاف الاصل لان المضاف ينبغي ان يبار المضاف اليه واسم الفاعل  
 نفس فاعله هو مولد لا تشبهه باضافة الى المنقول واسم الفاعل من الفعل اللازم واسم  
 المنقول اللازم وهو المشتق من التعدى الي واحد لما اريد نصيبها المتعلق وهو الفاعل  
 حينئذ نوصيها ونضع اضافتها الي شيوها المتعدى منها ونصووا فاعلا على التشبيه بالمنقول  
 او التيسير ايضا اليه والصحة كما كانت شبهة باسم الفاعل من حيث المعنى لقيامها بالفاعل



في جميع انواع علم كمال الشبه ووضوحه ولما لم يكن لا مفعول يضاف او يعصبه هو زائدا  
 الى الفاعل وبغيره اياه تشبيه بالمفعول او ينسب على ما سواد اشبهت الصفة بتشبيه  
 وتشبيه اسم المفعول بالزمين بهما تعدي من اولي او يقول لما شئت به في العمل شبه موكم  
 المفعول بها بما يخص بهما على التماثل اعلم ان الحد المذكور يشكك بينك الشانين  
 والاصل الخاتم الح واجيب عنه بان شاذ وقبل ان يمتنع احك الشانين اشدهما اكل فيجوز  
 ان يكون مشتقا من قولهم احك الجراد الارض اذا اكل باكلها وكذا ابل من بين الخاتم  
 سناه اشد الناس تاعا في رعي الاسل واعلمهم بها فحجرا ان يكون من ابل الرجل بالكتب اليه  
 فهو ابل ان جاد في بصله الابل وقبل ان شاذ لكن لاس من هذه الوجه بل من جهة ان يمتنع من  
 المزيج خلافا لثلاث عشرة ومن الشان اوفى اوفاه لا افضل لها واما قولهم هذا احض من ذلك  
 فيه شذوذ ان لا يمتنع من مزيد معنى للمفعول وهو احض واصل المثل ابل من حيث الخاتم  
 وحينئذ على صفة التعيين اسم رجل حسن الدار لري الابل والخاتم قبل فاذا  
 لو قال وشرط غالبا لكان احوب اعلم ان سواد يحكى المرء بحري الجرد لا زمرة اذا حذفت  
 وجع الى مثل فليس قد كثر عمل فيكون مراد المص الا من الثلثي غالبا وان لم يذكر ولا  
 يشكك مثل قوله ولست بالاكثرتهم حتى اليست لا احسن واوفى واما المرة لكان المراد من المص  
 العدد والكثر الغالب اي لست بالاكثرتهم عددا واما المرة للغالب وقيل المراد بالحق  
 الذنب والخفة ونصب حتى بالتمييز ولا يميز راد لاح من من التفضيل والالف واللام  
 وجبان ول امثال هذا وتاويله في هذا اليست ان منهم لا يمتنع بابل التفضيل بل

لمست

لمست وقبل من التبيين ومن التي يستعمل مع اسم التفضيل لا ابتداء الغاية وقبل ايتها  
 متعلقة بمحذوف يكون في موضع افعال من التناهي ليست كما في قولك انت من بني  
 فلان النخاع تريد انت كما بنا من بني فلان النخاع وقيل لا يمتنع في كذا ذكره النخاع  
 كنوا لعمري يعلم السرواخي ذكر ان المراد من الاخي حديث التشرع وقيل السر  
 حاسر في قلبك وانت تعلم به واخي من السرا حوسر في قلبك وانت لا تعلم  
 ولهذا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وما انت اعلم به مني وما حذفت منه لفظ  
 من على سبيل الزوم آخر يقول جادني زيد ورجل آخر ويكون مطابقا ان اشالا  
 بمن ولا يلزم من دخوله في المضاف اليه التناقض جواب سؤال مقدر فتدبره ان يقال  
 انك اذا قلت زيد افضل الناس فانت يفضل زيد على من اخفى اليه افضل ومن حله  
 زيد فيكون مضافا زيد على نفسه فاجاب بقوله ولا يلزم الخ كونه نقيب اشرا اهل  
 حلة نهضت على لفظ التعيين اسم شاعر والمراد من اهل جلدونه اهل لونه ومع السودا  
 واشد نقيب سواد الولد بن عبد الملك وقيل للزدق فاستحسنه فقال انت اشرا اهل  
 حلة ثم وقيل ان لما قال له الزدق في ذلك انت من وقال جلي من اشرا السودا والمراد  
 نقيب شاعر اهل جلدونه لا ان حلة نه شاعر نقيب اشرا منهم ولا يسل  
 في مظهره او اهل الجبل اسم التفضل في الفاعل والمفعول به الاعداء كحقن النسيطة  
 التي سكر لان كل ما عمل على الفعل لا بد وان يكون كفضل ببناء كما في اسم الفاعل  
 وبغيره ولما لم يكن لا فضل التفضيل فضل ببناء في الزيادة لم يعمل ما عدا وجود النسيطة



فانما يعمل لانه ح يكون من الغسل كما سكر ان شاء الله تعالى فان قبل ما ذكرتم من موضع باسم  
 الفاعل الذي للبالغة اذ ليس له فعل في البالغة وبالصفة المشبهة ايضا اذ لا فعل لها ايضا  
 بنائها في البتة ايجب عن الاول بانه محمول على اسم الفاعل الذي ليس للبالغة بخلاف  
 افضل النقصيل فانه ليس فيه ما يعمل في الظاهر لمحل عليه غيره في العمل وعن الثاني بانها وان لم يكن  
 له فعل متناكلا مشابهة باسم الفاعل في التام وتوالت تحت عليه بخلاف افضل  
 النقصيل لانه ليس جاريا على الفعل ولا مشابهة بالجارى على الفعل اذ لم يشبه اسم الفاعل  
 في التثنية والجمع والمذكر والتانيث في هو كزيد افضل من عمرو وهو الاصل  
 والحاصل ان افضل الذي السمع من اصل وهو ليس من الفعل ولا مشابهة بالذي  
 جرى على الفعل من المنفئات العاطلة حتى يعمل في الظاهر كالصفة المشبهة فانما كان  
 لم يجر على الفعل لانه لا يشبه بما جرى على الفعل كما مر ذكره واذا كان هو الاصل لا يعمل في  
 الظاهر فلان لا يعمل غيره اولى واجرى وانما قلنا ان السمع من اصل لانهم اجروا اصل  
 النقصيل بجرى فعل النجى لغرب منه في المعنى ولذا قال فلم بين الاما بيني منه فصل  
 النجى لغرب منه من اصل النقصيل بمن يوافق فعل النجى لزوم الافراد بخلاف غيره ولا شك  
 ان ما وافق الاصل في اكثر احكامه اصل بالنسبة الى ما خالفه وفي قوله في المظهر اشارة  
 الى ان عمله في المظهر لا يتوقف على تحقق الشرط وكذا لا يتوقف عمله في غير الفاعل والمنقول من  
 الظروف والحال وغيرهما اذ راجحة النسل عن الدلالة على الحدوث كما في العمل فيها  
 الا اذا كان لشي استثناء من قوله ولا يعمل في مظهر اي لا يعمل افضل النقصيل في الفاعل والمنقول

الظاهر من الاذا اختلف الشروط ومضى ان يكون افضل النقصيل صفة لشي من حيث النطق  
 في المعنى لم يثبت لك الشئ ويكون ذلك السبب منفصلا اي ثابته لا زيادة النقصيل اعتبار الاول  
 اي باعتبار ما جرى عليه اسم النقصيل من حيث النطق على نفسه باعتبار غيره الاول مع يكون  
 السبب منفصلا على نفسه اي ثابته لا زيادة النقصيل عليه باعتبار غيره الاول وموعين زيد  
 والحاصل ان السبب منفضل ومنفضل عليه باعتبار الحليين ويكون اسم النقصيل في سياق النفي هذا  
 نفي برهاني في الكتاب وتوضحه انما يكون كلف فتقول قوله باعتبار الاول حال من الغير المستكن  
 في منفضل الراجع الى مبرك قوله على نفسه منطلق منفضل المنذر وقوله باعتبار غيره حال  
 من المجرور في نفسه وهو منقول بواسطة الحرف فيجى الحال عنه ونقدير الكلام فضل  
 المستحال كونه معاجبا وملا بسا اعتبار الاول وفضل على نفسه حال كونه معاجبا وملا بسا  
 اعتبار غيره وقوله متناكلا حال من المستكن في كان مثالا ما ذكره المحقق رحمه الله ما رايت رجلا  
 احسن في عينة الكحل منه في عين زيد فاحسن جاز الرجل من حيث التقاط لاد صفة لكن ما هو احسن  
 من جيب المنخى هو سبب الكحل والكحل منفضل باعتبار ان في عين الرجل منفضل على نفسه  
 باعتبار ان في عين زيد وهو اعنى قوله في عين زيد حال من المجرور في منه اي كانا في عين زيد  
 وقوله في عينة حال من الكحل منخى عليه وذكر صاحب الاخرى ان في عينة منه وفي عين زيد متناكلا  
 باحسن فان قلت بين كون الكحل سببا للرجل قلت المراد بالسبب المتعلق وانما كان الكحل متعلقا له  
 لانه مخرّوف عن الرجل التي هي جزءه ومربطه بالخير وقيل الكحل حيل سببا لحسن البين فالكحل  
 سبب ان يحول سببا فالمراد من السبب المنخى اللغوي وقيل يمكن ان يحل السبب على متناه المتعارف



لا على المتعلق وذلك لان الفضل بالجنس للعين لا للكل واذا كان كذلك فيكون العين سببا للكل  
 في التفضل والكل سببا فان قلت فالسبب على ما ذكرتم يكون سببا للعين لا للرجل وقد صرح  
 بخلافه قلت اذا كان التفضل بالتحقق لعين الرجل كقولنا ايضا للرجل فيخرج ان يقال الرجل  
 سبب الكل كما يخرج ان يقال عينه سبب فلان ما فاه اذا ما بشره بجمع بعد تفتح الكسب المشهورة و  
 الجواب انهم ابقوا للسببية الفضل على غيره باعتبار ان في عين الرجل وليس له باعتبار ان في  
 عين زيد وظاهرنا المراد من هذا التركيب تفضل الكل الذي في عين زيد على الكل في عين  
 كل رجل ولم انزل اجل قداح نظري في شروح الفضل والكافية حتى رايت في بعض  
 شروحيها ما يتوهم وهو ان المعنى ان الكل فاضل في عين زيد مستقولا في عين غيره وليس المعنى  
 ان الكل في عين زيد مستقولا وفي عين غيره من الرجال فاضل في عينه انما هو من موال الفضل وما قبلها  
 هو الفضل عليه لان التي متضمنة ذلك واطن ان هذا القول بالنظر الى صورة الانبات وفيه  
 تسامح لان البحث في النقي وقال الامام الحقن ركن الدين الحيدري انما هي مفعلا على انباء  
 حكمه قبل دخول التي ووراده من قال الحكم غيره ط لانه مع حسن استدلاله على اعلام التفاعل تفضل  
 في الطامر عند وجود الشرايط لوجهين احدهما ان هذا صار معنى الفعل الذي استثنى ثبوته  
 فعل لذلك وانما صار بناء عند ختمها لان قوله ما رايت رجلا احسن في عينه الكل منه في عين  
 زيد مع قوله ما رايت رجلا احسن في عينه الكل حسنة في عين زيد بلا زمان طراد وكما  
 على مع انه كلما صدق الترك الاول صدق الترك الثاني وعلى العكس والتساوي بين النش في الصدق  
 اية كونه كل واحد منهما معنى الاخر ولما قلنا ان المثالين مثلا زمان لان معنى الثاني نقي شراوة

حسن كل عين الرجل حسن كل عين زيد وموسنا من انبات زيادة حسن كل عين زيد لان النقي  
 يتوجه الى ما اراد انباته ولما كان في الموجه انبات المماثلة بين حسن كل عين الرجل وبين  
 حسن كل عين زيد كان المراد في النقي تن تلك المماثلة ولا كلام في ان حسن كل عين الرجل ليس  
 زائدا على حسن كل عين زيد لان تشبيه الشيء بالشيء يقتضي ان لا يكون التشبيه زائدا على الشيء  
 فيثبت المرام وهو تفضل حسن كل عين زيد على حسن كل عين الرجل ولذا لم يمتثل المثال  
 الاول تفضل حسن الكل الذي في عين زيد لان المتكلم اذا زعم زيادة حسن كل عين الرجل  
 على حسن كل عين زيد استعمال اسم التفضل الواقع في الموجه مائة حسن كل عين الرجل على حسن  
 كل عين زيد لان لم يرض بمساواة فاذا اراد المخاطب نقي قول المتكلم ينبغي ان يحل من كلامه  
 في النقي ايضا على المماثلة ومعنى لا يكون الا اذا عمل على زيادة حسن كل عين الرجل فلا يكون  
 فلا يكون معناه نقي زيادة حسن كل عين رجل لان نقي زيادة حسن كل عين الرجل على حسن كل  
 عين زيد كجمل مساواة لما في عين زيد فلا يكون فيه مبالغة لكن المقصود حصول المبالغة  
 في المعنى فينبغي ان كل عمل على زيادة حسن كل عين زيد على حسن كل عين رجل ليندفع زيادة حسن كل  
 عين رجل كالمساواة وان حصل ما قصد من المبالغة فاذا كان من المثال الاول كالثاني في تفضل  
 حسن كل عين زيد على كل الخط وسكونه اسم التفضل في معنى الفعل فعل لا تشابه ما في الفعل و  
 انبت ان للشروط المذكورة تابعا في جعل اسم التفضل في معنى الفعل علم ان ان فقه نقيها  
 يلزم ان لا يكون في معناه فلا يعمل في الطامر واما اشتراط النقي فلا لو كان شيئا لم يكن في معنى  
 النقي الا يرد ان قولنا رايت رجلا احسن في عينه الكل حسنة في عين زيد معناه التشبيه ومساواة الحكمين  
 في الحسن



بخلاف قولنا ما رايت رجلا احسن في عين الكل منه في عين زيد والوجه الثاني من الوجهين  
 ان الكل في المثال لو لم يكن مرفوعا بالناعلة فكان مبتداء لا تنفاه احوال شي آف لان احسن  
 لا يصلح لان يكون مبتداء والا كان المبتداء قبل صلوحه لا ابتداء سو في الجز لان الكل  
 ح جز مقدم على صحيح كون احسن مبتداء وهو منه ان كون المبتداء تكره والجز مرفوعا  
 لكن الثاني اعني كون الكل مرفوعا بالابتداء نظا اذا يلزم ح الفصل بين اسم الفصل  
 وممول الذي هو صحيح لعناه وبمنزلة جونه ومومنه اجنى ومول الكل لان على تقدير ان يكون  
 مبتداء لا يكون معمولا احسن فيكون اجنبيا وانما قلنا انه صحيح لعناه وعنده جونه لان احسن  
 ومنه منزلة المضاف والمضاف اليه ومما كلفه واحدة فكما لا يجوز الفصل بين اجزاء  
 الكلمة كذلك لا يجوز بين ما هو كلمة واحدة فيمنع الفصل بينهما بالكل على تقدير ان يكون  
 مبتداء واما اذا كان مرفوعا بالناعلة فلا يلزم الفصل بالاجنى لان ح يكون جمولا  
 والممول لا يكون اجنبيا فان قلت على تقدير كون الكل مبتداء تقدم منه عليه لما يلزم  
 الفصل بالاجنى والاستعانة بالجز قبل الصحيح على تقدير جعل احسن مبتداء اجنبيا فانما  
 ادعينا وجوب ارتفاع الكل بالناعلة وعدم جواز جعله على خلافه في مثل هذا التركيب فاذا  
 قدم منه لا منع حله على خلافه لتفسير التركيب وما اجاب المحض رحمه الله في شرحه بقوله ولو  
 قدمت منه لرجع الفيزاي غير مذكور يعني يلزم اخبار قبل الذكر غير سده لانه يكون  
 من تمة الجز في تمة الناقصة وهو حار كوفي داره زيد قوله وكل ان يقول  
 انا اي لك في هذا المعنى عبارة اخرى احضر من الاولى وهي ما رايت رجلا احسن

في عين الكل من عين زيد حذف الفيز من منه وفي من في عين زيد وادخل من في  
 وادخل من في عين زيد فبقى ما ذكرناه اعلم انه لا بد من تقدير ذلك المتعلق  
 وهو الكل مضافا الى عين زيد ليصح المعنى فالقدير من كل عين زيد فان  
 قلت ذكر العين انما لورد هذه العبارة حرف الشطر لفظة استعمالا وكثرة التكرار  
 ولذا احتاج الى نظر لا من كلام النحاة قال الحاجي وكل ان تقدم المنصل  
 عليه معنى على افضل وهو عين زيد وسمته عين زيد بمنضاه عليه انما هو على راء وباوله  
 قد مر وقال مني لان التنصل بالجنف للعين لا للكل فيكون باقي الكلمات محذوفات  
 مستغنى عن العلم بقول ما رايت كعين زيد احسن فيها الكل تقديره ما رايت  
 عينا كعين زيد احسن فيها الكل منه فيها الفيز المحذوف الاول عايد الى عينا والثاني الى  
 الكل والثالث الى عين زيد وهذه العبارة كما يرى احصا لنظام الباري من المذكورتين  
 ح ان مناهما حتما اذ المراد تفصيل كل عين زيد على حسن كل عين غير زيد مثلا في العبارة  
 فان قلت المانع من ارتفاع الكل بالابتداء وهو الفصل بالاجنى منتف في هذه  
 العبارة فبقي ان يكون رفع احسن فقلت اجاب عن المحض بوجهين احدهما ان هذه  
 العبارة فرع العبارة الاولى فكما لا يجوز في الاصل لا يجوز في الفرع وانها ان الفصل  
 في الفرع تقديره رفع احسن وهو مثل ما اشد سبورا مررت الى البيت  
 لسمي بن وشل الرباجي قوله ولا اري كوادي السباع قل به دكب مثل قوله ما رايت  
 كعين زيد احسن فيها الكل حيث تقدم المنصل عليه على اسم المنصل تقديره ولا اري



واديا كوادي السباع حين يظلم اقل به ركب منهم به الضمير في المذكور للوادي الموصوف  
 بالكاف وفي به المقدور لوادي السباع ولو عجزت بالعبارة الاولى قلت ولا ادى واديا  
 اقل به ركب توه تا به منه في واديا السباع فاقبل جري من حيث اللط على واديا ومو  
 في المنح لتبعية ومالكه مفصل باعتبار من موله وموقوله به منض على نفسه باعتبار و  
 ادى السباع ولو عجزت بالعبارة الثانية قلت ولا ادى واديا اقل به ركب من وادي  
 السباع اى من ركب وادى السباع قوله واديا منقول لا ادى والحار والجر وراعى كواحي  
 السباع حال منه او منقول ثان وقوله حين يظلم حال من وادى السباع والمامل به  
 بفتح السينية اقل ضية لواديا وقوله ركب فاعل لا اقل وهو المراد بالاستنهاذ والجلد  
 التعليل اعني قوله اتوه صفة ركب والثانية الوقوف والتلث على ان يتر من اقل اى  
 نوقفا او المسؤل مطلق من اتوه لانه نزع من الاثبات وقيل على ان حال اى متلبين لصد  
 الخوف وقوله اخوف عطف على اقل او على ثانه ان جعلت خلا وقوله الاما وفي اسم ساربا  
 استثناء مفرغ وما معدية اى في كل وقت والوقت وقاية الله تعالى السارى وقوله  
 ساربا منصوب بوقى وقيل حال من خيرة اخوف وقيل بمنزله واعرابه يرفع ونصبه  
 اعلم ان الاعراب في الاسم وضع كل واحد من وجوهه ليدل على معنى فالرفع للناعية و  
 النصب للتولية والجر للاضافة لان المجر من الاسماء هذه المعاني وانما النصب فاعرابه ليدل  
 على معنى لان المطلوب من النصب بيان صدور الفعل من الشخص في زمان من الامنة الثالثة  
 وهذه المنح لا تبغى بغير حركة الاخر الا يرى ان قولك مويضب الآن يدل على صدور الفعل

في الزمان الحاضر لا تبغى في المنح يرفع الباء ونصبها وجرها بخلاف قولكم احسن  
 زيدا فان كل واحد من رفع زيد ونصبه وجره مخالفت للاقول كما مر اى لام الجود  
 لام زائدة لتأكيد النفي لاجل وانما سميت من الام لام الجود ليجبها بعد النفي لان الحمد عبارة  
 عن نفي ما سبق ذكره كقولك سائر من سائر لبنى نعيم الجود من سائر من سائر  
 ولبنى نعيم متعلق به والحق من خلق يلحق اى اذكرك معطوف عليه واستحقاقه  
 بان المقدرة بعد الفاء والاستنهاذ ان نقيب الفعل بعد الفاء وليست بعد الاشياء  
 الستة والجواب انه شاذ مع ان الرواية المشهورة لالحق بالحق رفلي كما يكون  
 الناء عاطفة واستخرج منصوب لمطفة على لالحق وقد يقال انه لم يكن من الحق بالجار  
 على به فاجزى مجرى ما كان غير واجب وقد رالسط في المنح والى هذا اشار  
 بنول واراد ان الحق استخرج الى اراد به ان الاول سبب للثاني لانه  
 عن خلق وثاني مثله الحق البيت لاني الاسود الدبلي الخلق الطعة وحركت اللام  
 للوزن والاسكان ايضا جاز على ان يكون معزا بنول لانه عن خلق ويغفل انت  
 مثله فانك اذا فعلت ذلك تكون عارا عطا قوله عار جزمه اء محذوف في النهي  
 عن شئ والاثبات بمثله عار عليك وعظم صفة عار والاستنهاذ نصب ثاني بعد  
 الواو في جواب النهي ويروى باي سكون الياء وجعله مرفوعا على الحال اى وان  
 ثاني مثله اى لانه عن شئ في حال انيا لك مثله للبس عبارة الحق البيت لنت  
 حذل الكلاي والمنح ان ليس الحسن من اللبس مع فرة العين احب الى من ليس

لا يرفع الا بغير



الشوف بنال وقت عينه نقر بالفتح في الماضي والكسر في النابز تنهض تحت الشف  
 بالفتح ستر رقيق قال ابو نصر ستر رقيق من صوف يستشف ما وراءه وتركيبه  
 والاستشهاد ان تعجب نزيان المدورة بعدوا والعاطفة هذه الحروف  
 التي تنصرف عما ان على تلك اقسام قسم يتبع الظاهر ان بعده وسوجه والواو والفاء  
 وواو لام الجود وقسم ج و سوا لام اذا دخلت على لا النافية كقولهم لا  
 يعلم وقسم كوز وسوا لام اذا لم يتبع بعد لا والواو والعاطفة فان قلت ما موضع  
 ان الفقرة مع السهل بعد ما من الاعراب قلت ذكر عبد القاسم ان على ثلثة اقسام  
 ان يكون موضعها الرفع بالابتداء والجزء حذف كما اشار اليه الشاعر في تقدير البيت  
 الثاني ان يكون موضعها النصب كنوك ليت لي مالا فاشته فكذلك قلت ليت ان  
 مالا فاشته اي ليت اسرارا فاشته الثالث ان يكون في الرفع والنصب كنوك ليت  
 فذكر زيد ان شئت كان النذر لكن منك ذباب فادراك وان شئت كان النذر  
 اذ ميبان يذمب فذكر كقول ابن تصرف بناء العدة كجذنا البيت لابن  
 حمام السلولى العدة جمع عد وقال في الصحاح قال تعلق بقال قوم اعدا وعدى بكسر  
 العين فان ادخلت الاء قلت عداة بالضم واليسر الابل البيض البيا في بنازايه  
 لانه يقال صرفت الرجل والعدة فاعل تصرف وجدنا جزء الشرط ونصرف الجملة  
 في محل النصب مستعمل ثان لجذنا والاستشهاد ان ابن جزم تصرف وجدنا وكقول  
 شعرا يلغني فردين ترجف البيت لغزة يلغني من اللغاء فردين اي فردين ترجف

ايضطرب

اي يضطرب ويحرك ولف جمع رافعه ومن طرف الا اليه الاستطارة المرق والارخاخ  
 والمراد منه التحريك من قولهم استطير الشيء اذا حرك واصلة شيطان وبهون مخففة  
 قلت النال الوقف مع اذا التفتي في حال كوننا فردين لاصبني احد ولا يعيبك احد يحرك  
 اطرافك لينبك من فوني قالوا من جاف من احد يحرك طرفا اليه يلغني فصل الشرط وفردين  
 حال من الفاعل والنسول وترجف جزء الشرط ورافع البيت فاعل ترجف وشظا  
 معطوف عليه والاستشهاد منها جزم فعلين وكقولهم متى تارة تسول البيت لطفه مع  
 بنفص بن غساس ومومن بن سعد بن زباو بن منات عشوت الى النار اعشوا اليها عشوا  
 اذا استدلت عليها فصرفت من كلمة شرط وانه مجزوم بها وتشتوا فاعل تطل من  
 الشرط وجزاءه وسوفي محل النصب الجال اي حاشيا لان المضارع اذا تطل منها ان شئت  
 رفعة على الحال وان شئت جزمته على البدل وجزء الشرط وجزءا منقول وعده  
 طرف وجزءه فاعل والحل صفة بار وجذنا يفتحه ضمولا واحد الا من وجدت  
 الضالة والاستشهاد ان متى جزم فعلين كما رايت كنوك فاصبح الى فانها  
 يلغس البيت للندين ربيعة بن مالك وسبب انشاء هذا الشعر ان عماليد اسم عامر بن  
 حاتم جاز ليده ففقت ليده واسد فقيده من جلها هذا البيت وقيل كان عمه قد ضرب  
 جاره بالسيف الضربة فانها وهما الدابة يلغس اي يخلط كلامهما اي كلاما لي تلك  
 الدابة اي قد اهما وظلما شا جواي مضطرب في تحرك تحت رجلك يقول فقلت فلما لا  
 خلص شوم من دابة تحلك من قد امك وطنك ولحت رجلك شبه الدابة بالداية



حتى ركبها الركبتان مستقيمة فانما جلة قليلة وصلها بحجروم باي ويلبس ايضا بحجروم  
 بها وهو المستند كلاما ركبها مبتداه وجنوه وتحت بعد جملك طرف ثابو والجلد في محل  
 التبع على الخالبة بالعين فقط ويحتمل ان يكون جريد جرواني مع مقلها خالصة  
 وامثلة قوله ادى العركن انا قضا الى البيت لطرفة ادى فصل من القلوب والمهر منقول الاول  
 وكثر اسما في الثاني وناقضا صفة كثر اكل طرف ناقضا وما شرطه وينقص جروم من  
 انقض ينقض ولا يام فاعله والدر مسطوف عليه وينفذ ايضا جروم من باب علم قال في  
 الصحاح بعد الشيء بالكسر فاداني والاستفاد ان ما شرطه جزم فليكن كما رايته  
 واذا انصيك من المحدث تلك الح التكية واحدة كيكنا فند الدر يقول اصابته بكنه  
 ان مضرة ويكنه فان لا يوحى كوكب وغاية الجب ففرو وكذا غيا به الوادي والمراد منا  
 الغم مستحان اى فسق ول ويكشف نصيبك جروم باذا وهو المستند بكنه فاعله فاجب  
 حرانه واصر حرا اذا فكل غيا به الغاء تعليلية وكل غيا به مبتداه ومنفصل خبره ودخول الغاء  
 على خبر مبتداه اذ لم يوصف مما يستشف الضعف ويحتمل ان يكون الخبر فكل غيا به تصكيك ويكون  
 الغاء زايده كقوله فاصبحت صانها فصار رسوما المعاني جمع بين رسوما المنزل و  
 قنارا من القنر وسوا المكان الخالي من المائي والنبات والرسوم جمع الرسم وهو الاثر  
 يقال رسم الدار انما ان صارت منازل العتيفة خالية وانارة عند رسة كان لم يزل  
 وتوشى سوى اهل من الخش صانها اسم اصحت وقمارا جزما ورسوما مبتداه و  
 نزل على فعل وفاعله خيم عايد الى الرسو لم وسوى طرف نزل على قدم عليه والجملة خبر رسوما

ورسوما مع الخبر بعد جلا صحت ويحتمل ان يكون رسوما مبتداه لاشتمال من صانها  
 وكان لم الى الآخر خبر بعد جلا صحت والاستفاد انه فصل بين لم ومقول وموتوم  
 اعلم ان المراد بالسبب مع السبب في النسل معنى حكم النسل ان الثاني يوصد عند وجود  
 الاول معنى يكون وجوده مطلقا عليه فان طلوع الشمس في المثال وان كان سببا في وجود  
 المثال بالنظر الى الخارج واما عند النسل فمخالفة ومثال الرفع قول زهير وان اناه  
 خليل يوم مسغبة يقول لا غائب مالي ولا حرم خليل النبي المخلط احوال المسغبة الجوع من  
 سبب الكسر سبب سببا اى جاء الحرم بكسر الراء الحما ن ويروي بفتحها يقول ان انى  
 المدوح فبغير يوم جوع يقول مالي ليس بغائب وليس بمنوع خليل فاعله اناه يوم  
 مسغبة طرفة يقول جزاء الشط لا معنى ليس غائب سمها ومالي جزا والصواب ان يحكى  
 لا يتق الجفس ومالي مبتداه وغايب خبره ولا حرم مسطوف على لا غائب وتعم الجربط  
 على لا والاستفاد على اذ رفع يقول قال الجوسرى وانما رفع يقول وسو جواب الشرط على  
 القديم عند سببه كان يقول ان اناه خليل وهذا الكوفيين على اضماء الغاء اى يقول اعلم  
 انه اذا قدم الجراء الخذ انت طالق ان دخلت الدار واكرمتك ان يكرمنى فند البصرين  
 الجملة المستخدمة دالة على الاجزاء والتعذرات طالق ان دخلت الدار فان طالق وعند  
 الكوفيين الجملة المستخدمة هى الجراء من خبر قد بر جزاء آخر كانه قال اكنف هم الناس  
 اى اكنف عن الحديث بهم الناس مثال الامر قبل انا قال مثال الامر ولم يقل  
 الامر لان الامر حقيقة طلب النسل على سبيل الاستثناء ومنها ليس الغرض بيان ذلك



بل التقى الى طرف نوع من الصفة التي يدل على طلب الفعل واليه واثار الخارج بقوله  
هذا تعريف الامر كما استخرج هذا النوع المخصوص اشهر في المصدر فاراد ان تعين ان المقصود  
اللفظ لا المصدر واما قال وحكم آخوه حكم المجرى ولم يثقل بجوز كونه مضافا  
لكل فحين فانهم عندهم مرب واصلة باللام ثم حذفوا كثره ثم حذفوا المضارعة للرب  
من الالباس وجوابه مسطور في المطولات فان فهم يتوقف على شيء يتعلق  
به ضرب المضارب قال الامام الاندلسي في المحل شرح الفصل واورد على تعريف المتعدي  
ان غير المتعدي يتوقف تعلقه على الناعل ولذلك حذره المنطقيون بانه اللفظ الذي  
على معنى الموضوع غير معين يتوقف على فعل الناعل في الجملة وان لم يكن مبنا واجبة  
ما ان الفعل لا يتوقف تعلقه من حيث كونه فضلا على من يقوم به لانا نعمل العلم ولا نحيط  
بالبنا من قوم به ولذلك يقول في رسمه صفة تتعلق بالشئ على ما هو به من غير  
ان يتوقف على كونه الناعل ولو كان الناعل ما خوذ في تعلقه لوجب تعرض له  
في حده كما وجب تعرض له في حده كما وجب تعرض لتعلقه وميل ان الزمان والكان  
يتوقف عليهما وهو غير صحيح فاما فعل الفعل مع الذي يقول عن ذلك نعم قد لا يجد  
الا ذلك لا من ذلك متوقف تعلقه عليهما كما ان الجاهل لا يصح الا في مكان وزمان  
وان لم يكن ذلك دافعا في حينه فلا يتوقف تعلقه على تعلقها هذا ما افاد  
ذلك الامام في التحقيق وقر الامام في التدقيق وعنه المتعدي يصير متعديا  
ما حده ثلثة اشياء اعلم انهم يفتنوا اسباب التعدي الى شبه التلاوة التي ذكرها

وسبب استعمل مع ما يزيد عليه من التاء والهمزة كخروج الشئ واخرجه والى المقابلة  
لوجس زيد وحاله والسادس ان تضمن الفعل معنى ضل او كتمسك رجب مع فوس  
فهذه الهمزة هي الفعل في المعنى بحيث يتوقف تعلقه على امر لم يكن قبل ذلك فليتحقق  
بما اصله كذلك وليس معنى ان التعدي بهذه الحروف يكون من غير حصول الفعل  
يكون باصل معناه متعديا وليس المراد ايضا لان هذه الالفاظ باعتبار لفظها  
ان يكون الفعل متعديا بل لا بد من اعتبار معنى الفعل لان الالفاظ للنصب  
وجزءه فالتعدي الذي يكون للتعدي لا يرى انك تقول انك يدوموت  
المال ويجوز ذلك تعديا ويجزى بالعدوى ولا تجزى بالعدوى وانما يكون تعديا  
اذا كان معناه النصب فاذا قلت في ذهبت يدا ذهبت ريدا صار متعديا بالهمزة  
بعد ان لم يكن لانا افادة النصب مع بناء المعنى الاول في اصله واعلم ان التعدي  
مثل التعدي بالحرف قوله عصببت عليه الصبغة ورده الاندلسي بان غير مستقيم  
التعدي متعديا لا بهي انك اذا قلت عصببت الصبغة عصببت عليه الصبغة  
مع دلالة افادة تعديا فلي ان يكون من قبيل ما نحن فيه نعم يصح ان يقال في كل  
جار ومجرور ان الفعل متعدي اليه لكن لا اعتبار بهذا التعدي الذي نحن فيه كما يتناول الفعل  
اللازم بتعدي الى الطرف وغيره ولست اعني هذا التعدي الذي نحن بصدده وبين غيره  
قد حشاه في الحواشي المعمولة على شرح النصب للطلحة التتاراني واعلم ان الفعل  
الواحد يتعدي بعد حروف على قول المعنى المراد منه قال بعضهم كان المعاني مكنة



به و هو في الجو يظهر فاذا اردت ان تبين ابتداء الغاية قلت خرجت من الدار  
 وان تبين حال قلت خرجت على الدابة وان اردت المجاوزة قلت خرجت  
 عن الدار وان اردت المصاحبة قلت خرجت سلامي وتبعني الى ثلثة متابعين  
 كما علم واري الى وقد اجارا لاخفى اظننت واحسنت واحلت وازعنت اعلم ان  
 افعال القلوب ما ذكره في نظر لادكان معلوما من المن فلا حاجة الى ايراد قوله اعلم  
 وقد سبق اريت استعمال طنت فيقال ارايت زيدا منطلقا وكذا اري وزيدا وكذا  
 ادا دخل عليه منزلة الاستنساخ لانه بالهزة يعبر مشكوكا في شبهة الظن كقولهم من يقول زيدا  
 منطلقا اي مني نظن زيدا منطلقا وفيه نظر لحوال حذف كل واحد من المبتداء والخبر لما ذكر  
 الان ليس ان يجوز الافتقار والحذف في افعال القلوب عند دلالة الابدل كما يجوز في المبتداء والخبر  
 ولكن لا يسمي هذا الحذف افتصا ولا لان المحذوف مراد مني وانما حذف لنظا ومراد  
 مني بخلاف التتمول الثاني من باب كسوت في الفرق بين هذه الافعال وباب كسوت  
 ان الحذف لا يجوز فيها الا بدليل في باب كسوت يجوز سواء كان هناك قرينة مدل على المحذوف  
 ولم يكن فحصل الجواب عن النظر المذكور وقد اجاب عنه التسامح المحذوف في بطلان الكشف  
 فبطالته ومن الآيات الكريمة ان يخلون والى على الخلل فحذف الحذف اي من مخصص  
 هذه الافعال التاوي ما اذا توسطت بين المتبولين قال الجماح الحديثي افعال الملحق  
 في التتمول المطلق بين الحسن والذبح اذا كان ضميرا واسم اشارة وفتح اذا كان ظهرا  
 مضافا الى اية الحكم وان لم يكن مضافا فهو افتح كوزيد طنته او طنته ذاك او طنت

او طنتا منطلقا اذ العامل لا يلحق عن بعض مفعولا به دون بعض فكل هذا سطر ما قبل ان  
 اذ التي بالتوسط مثل زيد طنته مقيم مثلا فكيف يعمل في الغير اعلم ان لم يعرف فايض  
 الحكم في قوله حكم حنا ما قلت يكن ان يقال ان معنى صار مثلا الاشتغال وجزه لا ينعى  
 بالاشتغال بل يكون مثلا اليه فهو حكم الاشتغال فذا اعطى صار جزه حكم معناه وكذا كك  
 مع كان في قوله كان الله علما استمرار الفاعل على العلم فيكون الخبر صفة مستمرة عليها  
 فذا اعطى كان جزه حكم معناه فافهم فانه لطيف وذكر الحديث ان معناه لا يعطى الخبر الحكم  
 معناه اي اثره من اثبات وثق وصبر ورة واستمرار الى غير ذلك كقولهم فيها  
 فزو المثل كما هنا فظا الحزن الى البيت لابن ابي امرؤ القيس البادية التي سمع فيها الماشي  
 والتفر للحال والتطاول من الطيور والحزن الارض الصلبة فواضح خرج فيض  
 جج بيض يعني كتابنا زرة شعرا المثل كما سرع هذا الطير الى يتوض بعد ان صارت  
 فراخا يعني اسرعه الى الافراخ اشد من اسرعه الى البيض والتدركات يتوضها افرا  
 اي حشرات ومو المستشهد وكانت ممن هي النافقة ولكن الاختلاف بها في المعنى  
 فز صفة بها المثل مبتداء وقطاع الحزن خبر كان واسمها الضمير وكان مع اسمها وخبرها مبتداء  
 بنوعها اسم كان وخبرها مقدم عليها وموقوفه فراخا حاله قال صاحب الهادي حلنا كان  
 على معناه من غير نظر الى صار لكان فذا خبر بان البهوض فيما مضى كانت فراخا وهذا مح  
 اذا مت كان الناس الى شامت من شمت سحابة اذا فرج سلمه العدو  
 والمستثنى من يمدح الناس والناس مبتدأ متنازع خبره وشامت بدل من ضمت



او جز محذوف المبتداء او التقدير احد ما شامت واقرن من محطوف على وقوله  
 بالذي يتعلق بهن وكنت اصبح صلتها الذي والاستثناء وان كان فيها خبر الشان  
 والجملة بعد ما خبرنا فان قيل اذا كان الامر كذلك اي اذا كانت الناقصة  
 ثلثة كما قررنا كان الواجب الخ لا متعار كون اقسام الشيء قسمة لا اعلم  
 ان قسم الشيء هو ما كان مندرجا تحتها واحض من قسمة لئلا يكون متبايلا ومندرجا  
 معه تحتها شيء آخر مثلا اذا قسمت الحيوان الى حيوان ناطق وحيوان غير ناطق كان  
 كل واحد منهما قسما من الحيوان وقسما لا آخر ومعنى كون قسم الشيء قسما له ان يكون ذلك  
 قسما منه في الواقع وقد جعلت انت قسما له ومعنى كون القسم قسما منه عكس  
 ذلك واذا عرفت هذا فالجواب عنه بقوله قلنا انما عدل عن ذلك لئلا يطول ليس  
 بصواب لان يجوز كون اقسام الشيء قسمة للترك الاطلاء ممنوع مع انه لا فوق  
 بين العبارتين في الاطلاء غير ان المحض قدم اقسام الناقصة على الانواع الاخر والشان  
 عكس ذلك فالصواب ان يقال انما جعل اقسام الناقصة قسمة لها وانما يارز ذلك  
 ان لو كانت الاقسام محطوفة على ناقصة وليس كذلك بل قوله ومعنى صار محطوف  
 على قوله لثبوت وقوله ويكون فيها خبر الشان ايضا كذلك كما هو ايضا معترف به  
 وانما حصل الاول بالناقصة مع ان الاخيرين كذلك اعلم ان بعضهم طعن في هذا  
 الجواب بان لم يشتر الناقصة الى شيء من الاقسام الثلاثة وجوابه انه لما سلم كون  
 كل من الثلاثة اقساما للناقصة فعدم تسليم اطلاق الناقصة عليها يكون ابرر ومن

من الثلث وكون كل واحد منها الطبع المحصول والاشفاق وقال سبويه  
 معنى عسى الطبع والاشفاق اي طبع فيما قبل واليه اشار بقوله الطبع المحصول  
 والاشفاق ان لا يكون كقوله عسى الزين ابو سا البرز بعض النازقال  
 الا حتى اصل هذا المثل ان كان غار فيه ناس فانها رطلهم انا هم فبرعد وفقتلهم فصار  
 مثلا لكل شيء يخاف ان ياتي منه وقال ابن الكلبي والبرز ماء لكل محزون  
 وهذا المثل يكلف به الربا لما تنكب قصبة الخن بالاجمال الطريق المنهج  
 واخذ العرير كقولهم عسى لهم اسببت فيه الخ الكبر العزم والفتح  
 وانزع الفرج والبيت طلبة ابن الخن وكان من محبي افضحاء بادية الجاز والجوز ضم  
 الناء ونقحها فالضم له والفتح لابن عمه وكان مهديا فقتل ابن عمه زيد الحارثي  
 فحمل الى معاوية فتمد عبد الرحمن امره المعلنول الى معاوية فادعى عليه قبل اخيه  
 فقال معاوية ما يقول يا مهدي فقال ارزبد ان يكون الجواب شرا او بئرا  
 فقال شرا فقال شغلهم وما منه الاقرار فقال معاوية اراك اقررت  
 فقال مهدي هو ذاك فطلب منه عبد الرحمن ان يعقده منه فكره معاوية فقتله  
 ووجهه الى المدعيه لقيس لاحسن تلخ ابن زائدة فقال الشرا الذي منه الاستعداد  
 في السجن فبلغ ابن زائدة فوضعت عليه عشرين ديات فابى الا النودا فدفعه  
 اليه فصلا وشاهده في البيت حذف ان من جز عسى ومو قليل والكرب  
 اسم عسى والذي نعت للكرب وفرج اسم كان ووراء جره وجوز ان يكون



ثامة وفرح فاعلا كقول فدكا من طول الليل ان يصح البنت لروبه واول  
ربع غناه الدرطولا فأنجي الربع بنفح الراء المنزل وعناه درسه وانجي منجاة  
بجوه محوا ومعج بعناه فوله ربع بندها وعناه الدر خيرة وطولا ليس والنا  
عاطليه وانجي سطوف على عناه واسم كاد ضرب الرض وان ظلمنا جركاد والف  
لاطلاق والاستناد على السمال كاد مثل استعمال عسى في ان الجرف فصل  
مضارع مع ان اذا غير المحر المحبين لم يكدر سيس الهوى من حبه  
برز وفي بعض الروايات اذا غلب الناي والناى البعد والبحر بنفح الهاء  
الزواقي والريسس اثر الشيء وبقيته يعني اذا غير بحر ان الاجباء المحبين وزال  
جهمهم من قلوبهم لم يبرز زوال حب مبه وهي اسم مشوشة يعني اذا  
لم يبرز زوال حبها فكيف نزول جها وركبه ط والاستناد مذكور في النسخ  
والالم يكن لخطبتهم وجه قال الامام الاذلي روى عن جندبه انه قال  
قدم ذو الرمة الكوفة فوقف يشهد الناس بالكناس فبعدد الحائره فطاول  
الى قول اذا غرايح فناداه القاضي ابن شيمه اراه قد برح فشنق نافته  
وجبل بناقها وتكلم قال اذا غير المحر المحبين لم اجد ارج قال جندبه فطاولت  
الى ابن اخيره فقال اخطا ابن شيمه حين اكلم على ذى الرمة ما است واخطا  
ذو الرمة حين جشع انا موكلنا معا اذا اوتج يد لم يكذبنا فاعلم من  
هذا جواب خطبتهم اياه فابتهاد نكرة بمعنى شئ عند سيوده والتحليل

١٠٢  
وتخصيص المبتداء اما بالعموم كما مر في بحث المحضات واما بكونه في المعنى  
فاعل ماله مال الزمخشري حيث شبهه بقوله امرأته عن الخروج وانما يفيض  
الناس كون ماكرة بمعنى شئ لانه يلزم ان يكون قولنا ما اعظم الله بمنزلة شئ اعظم الله  
وهذا اكثر واحب عنه السباني من اوجه ثلثة احدها ان يكون مع قولنا شئ  
اعظم الله ان عبادة يظنون الثاني انهم يفتنون بذلك الشئ مائة المبتدئين من  
عجايب السموات والارض انه تعا عظم الثالث ان يرجع ذلك الشئ  
اليه فيكون بنفس عظمها لان شيا قد فاهمك وبين خلق عظمها الا انها لازمة  
منا ليدل على الاشياء قال الزمخشري في حواش المنفصل هذه الباء علم للنج لان قول  
اكرم زيدا لم يرد راما موجب ام امر قد ادوا الباء كما ان ضم الميم في من ربي علامة  
للتسبيح والجز في غيره كانه قال يا احسن احسن بزيدي دم به ولازمه  
ثم ارجى جري الامثال فلم يفسر عن لفظ الواحد كالم بغير الامثال وانما لم يفسر المثل  
لان المقصود من ضرب به بسبب حال الواقع حال من ضرب به المثل وذكر المظهر  
انما يميز بكرة منصوبة اعلم انه قد خرج بين الفاعل الظاهر وبين التبيين ناكدا فبقول  
نعم الرجل رجلا زيدا وان وقع الاسماء عنه كما في قوله تعالى سمعون ذرعا  
وانما جاز اخبار قبل الذكر في قولنا نعم رجلا زيدا لوجهين احدهما انه على شريطة  
التبيين والثاني ان المظهر منا ليس براديه واحد بغير فيه ايهام والمعر قبل الذكر  
ومثله قولهم ربه رجلا وعناه ربه رجل وهو مركب من حبه الشئ وجوب



اذا صار مجتوبا اعلم ان الاصل حبيب على وزن حسن في حرف حكة الباء الاولى  
 وادغمت في الثانية فصار جوب وبضمهم ينزل حكة الباء الاولى الى الحاء والياء  
 اشار بقوله وجب والاولى اشهر هذا اما هو قبل التركيب اما بعده فالفتح  
 لا غير ولهذا قال بضمهم جوب ابتداء وما بعده جوب قال الجوهري اصل جوب  
 على ما قال الفراء وهذا فاعله وسواهم بهم من اسماء الاشارة جلا شيئا واحدا  
 فصار ينزل اسم واحد يرفع ما بعده وموضعه رفع بالابتداء وزيد جوب  
 ولا يجوز ان يكون بدلا من ذا لانك تقول جوبا امرأة ولو كان بدلا لعلت  
 جوبه المرأة ولا تخم عالمه معاملة المضارع نعم يعني عدم تغيره عن هذا اللفظ  
 اما ما قلنا واما لانهم عالموه معاملة المضارع نعم وكما لا تنبئ الضمير في نعم عن كونه مفردا  
 مذكرا سواء كان الممدود بمعنى او مجوعا او مومنا استغناء بذكر الاسم المميز للضمير  
 اذ هو مو في المعنى فكذلك لا تنبئ ذا عن هذا اللفظ اعلم ان كما تنبئ ذا عن هذا اللفظ كما  
 ذكرنا لا يجوز تغييره ولا وضو ولا تأكيد ولا السطف عليه اما لا يجوز جري جري الالف  
 ومعنى لا تنبئ واما لانها مخرج بالنقل شري اليه حكمه وبزل منزلة بعض حروفه  
 وكذا لا تبدل منه لان البدل منه في حكم المطروح وذا منها لا يجوز اطراحه واذ اقلت  
 جوب الرجل زيد فالرجل هو المخصوص وزيد بدل منه او عطف بيان لمزينة  
 الفاعل المنطوق على الفاعل غير المنطوق لانه يلبس الفاعل بالمنعودة بالمدح في مثل نعم  
 السلطان وانت تريد نعم رجلا السلطان فلو حذف الميم لا يدري ان السلطان فاعل

محض  
 او

او مخصوص والفاعل معر كلاف جوبا فانه يعلم ان فاعله ذا واذا ذكر بعده الاسم المحض  
 فبين كذلك ومعنى من اعلم ان حروف الجر على ثلثة اربح ضرب لا نرم للحرفية  
 وهو من قوله من الى قوله ونادوه وحرب يكون اسما ووقا ومومن قوله ومن  
 الى ما وحرب يكون فعلا وحرفا ومومن حاشا الى الآخر وثانيها التبيين  
 اعلم ان كونها للتبيين والتبيين والزيادة كلا راجع الى المعنى الاول وكذلك  
 كونها للبدل في ارضيع بالجوقة الدنيا من الآخرة وللجهد في لبست من زيادتها  
 ولا استراق في ما جاء في من رجل والفرف بين فوكك ما جاء في من احد وبين  
 فوكك ما جاء في من رجل ان زبانا في فوكك ما جاء في من احد لان احدا لا  
 يستعمل الا في العموم وكذلك يستعمل الا في التنق فاما قوله ما جاء في من رجل  
 فمن زيادة من وجب لاستقامة اصل الكلام تعدد فيها ومن حيث انها بعد الاستغناء  
 ليست زائدة الا بذكر لك لوحدها لكان سا لرجل واحد كما تقول ما جاء في رجل  
 بل رجلا فيبقى ان لا يحكم على هذه بالزيادة بل بحمل الاستراق قال الجوهري  
 ويكون معنى على كونه تعالى ونصنا من النعم الى على النعم وقد يكون للنعم مكسورة  
 الميم ومفعولها نون من ربي لافعلن وذكر الخبري انها يكون لانهاء وكذا قريب منه فانه  
 مساو لفرسك ونحو الفصل اذا دخلت على ثاني للتصا د بين نحو قوله تعالى والله يعلم  
 للعد من الحيل ونحو معنى الباء كقولهم يتطرون من طرف خبي ونحو معنى في كقولهم  
 من العم اي الى اليوم والثاني ان يكون معنى مع وسواها راجع الى الاولى



وكل صاحب الادي انما يجي بيني في وذكر الحديث انما للثبني في قوله تعالى رب  
النجي احب الي مما دعوتني اليه اي ثبني فاعلم محمدا في تفضل طبعه وبعضه ونجى  
بين الام كنوله تعالى والامر اليك كما يجي الام بمنا الامكنوله تعالى الحمد لله الذي هدانا  
لهذا وقد نجى مني في كنوله كما بينا في الناس اي في الناس ومنه قولنا تعالى  
يخمسكم الى يوم القيمة ونجى من كنوله فلا يروى الى اي مني وكل نظر الى واحد  
الا لا وسمى النعم مستدلا بثل قوله فلا والله لا تلقى اناس في خيال ما  
ابن ابي يزيد الاستناده اذا دخل حتى القبر والباقي ط وثانيها ان يكون  
من علي وسوقيل كنوله تعالى ولا صلبكم انا قال الزمخشري انا على اصلا لان الجميع  
طرف للصلوب الاستزافه وقال الشيخ ابن الحاجب كل ما فيه احواء  
او منزل منزلة فهو موضع في وكل ما فيه من الاستلاء دون الاستزافه  
موضع على وكل ما فيه مناهما فهو موضع اطرئين نظرا الى المتبين كوجلت على  
الارض وفي الارض وقد جئ في المصاحبة كنوله تعالى اذ حلوا في ام والسبيل  
كنوله تعالى لمسلم فما اخذتم عذاب عظيم وكنوله صلى الله عليه وسلم عذبت امرأت  
في مرة جنسها والكنائس وعلى ما يقصد تعظيمه وتحسينه كنوله تعالى  
فما تناع الجواهر الدنيا في الآخرة الا قليل ومنع الباء كنوله تعالى ومن الانعام  
ازواجا يدرؤكم فيه اي يكسركم به وسابها الزيادة فيا ساها وقد نجى  
للبدل كوج اعطيت بهذا الثوب فضلا منه وللجريد كوج لنت بزيادها وللليل

كنوله تعالى انكم ظلمتم انفسكم انما ذكركم العجل ومنى عن كنوله تعالى يوم تنشق السماء  
بالنعام وبني على كنوله تعالى ومنهم من ان تامة بنطار يوده اليك وجعل الاخش  
مررت به منه وبني من التبعية كنوله تعالى شرين بآء البحر في ترصفت مني  
الحاضر ابن سحر ذكره الفارسي واما في المنسوب كوجا كنوله بده ولما في  
المجور كوجا صحن لابلان عن بابه كنوله الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا  
لأفول له مخلوق باضم ولاخذ ومن بني لابلان لا بني وذو جده فاعل بني  
سمي منطلق بنيني وقوله الطبان والاس حلة اسمية صفة مشعر ومولج لابلان و  
روى ذو جده بنج الحاء والاول اجدو والاستناده على ان الام بنو الواو و  
الام بنى اذا تعلق باسم فعل او حجت في بنج او تفضل كوجت كوج ما اجبت  
المرود الذين امنوا اسند جباله ونجى للصبر ورة كنوله تعالى فالتفتة آل فرعون  
ليكون لهم عداو وفنا وسمى الام العاقبة وبني في كنوله تعالى وبضع الموارين السط  
ليوم القيمة ومنه عند هذه الآية قبل المعنى عند يوم القيمة ومنى الى كنوله تعالى كل جري  
لاجل سمى ومنى من كنوله جري وكنى كوج يوم القيمة افضل اي افضل منكم ومنى القاد  
كنوله تعالى انما امت لسوف افونج جيا اي فسوف ومنى ان كنوله تعالى وما امروا  
الا ليعبد الله ومنى من كنوله كنى لي ويكن على والثالث ان يكون فضلا فضلا  
ماضيا فلا يقال رب رجل كوج سألني او سوف التي ومن احكامها ان عاها ما يجب  
ناؤه عنها وفيها لانات رب الراية مضمومة والباء مخففة مشوكة او مضمومة



او مسكة وربت الراء مفتوحة والباء مشددة مفتوحة او مخففة مفتوحة وربت  
 بالياء والياء مشددة او مخففة مع فتح الراء ومنها وضع الراء وفتح الياء المشددة  
 وهي المشهورة قال الجوهري وقد يدخل عليها الباء فيقال ريت دلالة على ثابته كقولنا  
 كلمة وكذا كل ثاء زيدت على الحروف ومنهم من يفتح عليها بالياء ليفرق بين  
 الحرف والاسم ومنهم من يفتحها بالهمزة لئلا يخلط بالياء التي في الاسم الموصوف قال الامام الذهبي  
 دخول التاء لا يدل على ان ريت اسم ولا الحذف ايضا كقولنا ما زيد فاقم او فاقما  
 على التبيين الاول على لغة بني تميم والثاني على لغة اهل الحجاز كما مر كقولنا قلند  
 ارباني للرماح ودرته لاجل البيت من الممارسة مولف نظري بين النجاة الدرة بخلفه  
 يتعلم عليها الطعن قال الاصمعي هي مهموزة والجوهري ايضا اوردها في باب المهموز  
 ارباني فعل وفاعل ومسئول وللرماح متعلق به ودرية مسئول الثاني من عن  
 يعني متعلق بمحذوف في محل الضم على انه حال من الرماح ومرة نصب على الظرفية  
 والعامل فيه ما قبله واما ما يسطوف على يمين كقولنا عدت من عليم بعد ما لم يظنوا  
 البيت كعب بن زهير وقبل لمزاج بن الحارث المتبلى واتوه فصل وعن قبض  
 مبتدأ محذوف عدت من العدو وهو ما بين طلوع الشمس الى الصلوة العداة و  
 يتبعه الرواح وسوم من روال الشمس الى الليل قبل الاصمعي كعب قال عدت  
 من عليم والتطا انما يذهب لثاقم قال لم يرد العدو وانا ذكره مثالا لتجليل الظهور  
 بكسر الطاء الموحدة غابة المطش فصل بالصاد المهملة اي تسع لاجواها صليلا اي صويا

والنبيص

بكسر الطاء

والعبيص ما يستق من فتور البيض والبيضاء الفراء الذي سد من سلكه والحبي  
 المنارة التي جعل الماشي الطريق فيها وبروي بزكرا بكسر الزاء المجرى وسوم موضع  
 يقول عدت تلك النطا من فوقي ذلك الفزع لان النورفة ثابته مادام صبرا  
 بعد ما اشد عطشا تصوت من شدته وعن فتور البيض بذلك المنارة قوله عدت  
 فعل من الافعال الناقصة واسمها ضمير النطا ومن عليه متعلق به وبعد ظرف مضى  
 الى ما وصي مصدرية اي بعد تمام ظمنا فصل جملة في محل نصب جزعت وعن  
 قبض ان عطف على جملة كانت عن اسماء ايضا وكان في البيت شاملا وان جملة  
 متعلقا بعدت جاز وكجز ان يكون قوله بعد ما جزعت ونصل جملة جالبة او جزعت  
 جزع الاستفهام في التبيين على انه ادخل حرف الجر على عن وعلى فعلهم انها اسما وقيل  
 على في البيت يعني عند لان الفزع بعد خروجه يكون عنده لا جزعها وقد عرف الجواب  
 في اتنا التعريف وجاء عن الليل كقوله تعالى لاخرى تنس عن نفس شيئا لا استملا  
 كقولهم كل عنه ورضي عنه الاصل عليه قال المالك ولا استملا كقولهم ربيت عن النورس  
 اي بالنورس وجاء للتعليل كقوله تعالى وما كان استغفار ابراهيم لابيه الا عن موعدة  
 اي الا لموعدة ونحو معنى بعد كقوله تعالى لتسكين طبقات عن طبق اي بعد وبين في  
 كقولك لا يكون عن ذلك الامر وابا اي فيه لان الوفي يعدي بن ولا يتنا في ذلك  
 وعلى نحو الصحاح كقوله تعالى الحمد لله الذي وهب لي على الكبر والحمازة اذا وقع  
 بعد حني وعذر واستجبال واسماها والتعليل كقوله تعالى ولينكحوا العدة وبكره والله



على هداكم وللظرفية كنول تها وابتوا ما يتلو الشياطين على ملك سليمان وبني من  
 كنول تها والذينهم لزوهم ما فظون الال على احوالهم وبني الباء كنول تعجيق  
 على ان لا قول على الله الحق وزايدة كنول صلى الله عليه وسلم من حلف على بين  
 فواي غيرا جازما فليكن واعن بيه واما النطية كولا على كولا وكيت بالالف لانا  
 من زوات الواو خا رجعت عن المبحث **قول** كنول يفحكن عن البرد منهم وآفرو  
 تحت غارين انهم شمع البرد تحت النعام والمنهم المذاب والعارين جمع غارين  
 وعشرين الالف تحت جميع الحاجبين ومواول الالف وشم جمع اسم يقال رجل  
 اسم الالف ومومن الشم وموار تفاع في قصبة الالف مع استواء اعلاه قوله  
 تحت الحارظ كنول يفحكن وقدرى اوله بيض ثلث كناع جم يفحكن الحارظ  
 الرمل على البر واحدتها فجحة والجم الكس والاستهادا قال الماكن الكاف مجز  
 التحليل كنول تها واذكروه كما مازكم وقال الفراء قد مجي بمعنى على كنول بيض  
 العرب كجزء جواب من قال كيف اصبحت كنول وام اوغال كالا او اوقا  
 البيت للحجاز واول الحى الذنابات ثمالا كنبوا ام اوغال كالا او اوقا دات  
 اليمين غير ما ان بكننا جنى تشديد الحاء المهملة اى ابعد والذنابات بالذال الخجة  
 بعد ما تون وبعد ما باء منتوطة بنقط من تحت اسم موضع كتاباى قرى بال  
 رماه من كتب اى من قرب وام اوغال اسم جبل صغير كما التصير المزنث يرجع  
 الى ذنابات بمعنى ان ذلك الحمار مضى في عدوه ناجية من الذنابات فكانه

بما عن طريقه ومن عن شماله من الموضع الذي عدافيه وليست سبعة وام  
 اوغال عن يمينه من الذي عدافيه كالاى كالا ذنابات منه او اوقا ليه منها وقوله غير  
 ما ان سلكا ما زايدة ومعناه معان يمين طريق وشمال ومعدا رما بين كل واحد  
 من الموصفين وبين طريقه الا ان عدل في عدوه فيصير الذنابات ان قال اليها  
 في العدو واقرّب من ام اوغال وان مال الى ام اوغال صارت اوقا ليه  
 من الذنابات بجى فعل وفعلا ضم حار الموحش والذنابات من قول الاول وشمالا  
 منقول الثاني وكنا صمد وكحل ان يكون حالا على تندير جعل الذنابات ناجية شمال  
 طريقه منه وقوله وام اوغال مبتدا وقوله كالا جزء وقوله او اوقا باسطوف على القصر  
 المحرور من غير اعادة الجار ويجوز ان يكون ام اوغال منصوبا عطفا على الذنابات  
 وقوله كالا عطفا على المنقول الثاني وقوله او اوقا عطفا على محل الجار والمحرور  
 على معنى وجعل ام اوغال كالا ذنابات او اوقا والاستشهاد على دخول كاف  
 الشبهة على المضى في قوله كالا وذلك قليل وجنان للظرفية في الزمان الحاضر  
 اذا كانا مجي في اى مجي مندوم جارين للظرفية اذا ارى بهما الزمان الحاضر قال  
 الجدي ان اريد مد فوالها اى مد دخول مذ ومنذ الجارين ابتداء زمان الماضي  
 الذي انما هو ما انت فيه يكونان للابتداء وان اريد مد فوالها الزمان الحاضر من  
 غير غرض للابتداء والالها كيو فان للظرفية اى بين في الحاضر اى من يدومان  
 اى في حيز بومنا واذا ثبت ما بعد ما يكون افلا ومو مذ سبب المبرور



والكوفين ودليلهم انما يعرف بالحذف يدخل كما حاش لله وحرف الجر يتعلق بها  
واجب بان النصف منها ليس على حد نصف الاضال والحذف يدخل في بعض الحروف  
كذلك واللام في الالة لا يتعلق بشئ لانها زايدة وقد مر في الجنب ثم اعلم ان بعض من  
حروف الجمل بجميع النسخ وكذا في كنهه ولولا اذا دخل الفجر المحرور المتصل عند سببه  
ومع اذا سكنت على احد الوجهين وبلغ عند الاخفش ومضى في لغة هذا بل هذه سبعة  
ذكرنا الشرح رحمه الله من حروف الجمل ولم يقربنا الى لغتها طوفها عن مشابهة النسل  
لنظاير نظره لانه لا يحسن ان يدخل ما الكافة لا ينزل فتح او اوقا وقد جاء قول النابغة  
الايتما الخ بالوجهين ان بالرفع والنصب وقبله احكم حكم فتاة الخ اذا نظرت الى  
حام سراع واراد التذات الايتما الخ الحام لنا الى حاشتنا وبصفة فتدى  
السراع جج سابع والتم الماء القليل قال النابغة الذبياني للنخاع بن منذر احكم  
حكما ولا تكن حكما كما حكمت هذه العنائة ومن زرقاء البهامة المشهورة البصر  
فوه النظر الى بيت النخاع في امر من سمي اليك حتى تعجب في الحكم كما اصاب الزرقاء  
حين نظرت الى حمام نظير من جلين فقال ليت الحمام له الى حمامه ونصفه قد به  
ثم الحمام مامه فانسج الحمام الى ان وردت الماء فقدت فاذا هي سنة وستون  
لا شك انه اذا مضى اليها نضها ثم واحد يلتمسها ولطفا قالت من اليت وسوف  
وقال خير الرزقا والالتئيب وما في لغتها كذا وهذا الحمام بالنصب اسم ليت  
على حمل ما زايدة ولنا جرة والى حاشتنا الى مع حاشتنا يجوز ان يكون هذا الحمام بالرفع

وموئدا وما كذا في ح ولنا جرة المبدأ ونصفه عطف على هذا الحمام على كلا الوجهين  
وقول معدى اصل البناء على السكون وكسرة الشمر ومضى في محل الرضخ جزمه لا يحدوث  
ان فلذلك قد ولا استشهد على جواز ان يكون ما في لغتها كذا او غيرنا لان منقول  
القول جمل اعلم ان منقول القول يكون محلا محله ولا يكون لفظ منصوبا الا اذا كان  
معدرا كنوك فلت قولنا حنا وربا جذف المصدر وبترك صفة منصوبة كنوك  
فلت حنا مثال للكابة قال زبدع ومنطلق فمر ومنطلق حكاية موضعا فيجب  
على المنصوبة وكذلك قال زبدع حكاية محلا النصب منقول المنول مثلا  
الا اذا كان قولنا كذا لان النول مصدر بمعنى الحكاية فاذا قال احده الله اكبر ويقول  
احدى جوابه فلت قولنا فان معناه فلت الله اكبر وهذا الكلام حتى فتوك  
قولا بدل على هذا الجوز فلهذا جاز ان يكون معززا فاذا وقع في منقول القول معززا  
فاعلم انه مرفوع بان مبتدا محذوف وجزمه مبتدا محذوف واذا كان كذلك فيجب  
الكبرى بعد النول لان منقول النول جمل واذا وقعت جواب النسخ كذا والله  
ان زبدع اعلم ان المعنى ذكر حاشه مواضع وليس لكسره خصوصا فيما بل بكسر اذا  
وقعت بعد حاشى الابتدائية وكذا اذا وقعت بعد الالتئيب وكذا اذا وقعت في  
محلا النطق عن الكلام السابق كنول مع فلا يخفى بل قولهم انا نعلم ما يسرون وما يعلنون  
وكذا اذا قال صاحب الهادي وبعد حيث لانها معان الى الجملة ثم قال ولا يتعد فيها  
عند من اصناف حيث الى المفرد وسنرف الا يمنع عند من اضافها الى الجملة ايضا



بديله وكذا يكسر بعد الامر وكذا بعد النهي وكذا بعد ثم وكذا بعد كلا وكذا بعد الدعا كقول  
 تعالى ربنا اننا سمعنا مناديا وكذا بعد النداء ونختص ايضا اذا كانت مع  
 ما بعد ما مضافا اليها وكذا اذا كانت معطوفة على اسم ان كقولنا نعمه ان كان لا يجوز  
 فيها ولا تفرق وانك لا تظلم فيها وكذا بعد حرف الجارة وكذا بعد العاطفة وكذا اذا وضعت  
 جزاء المبتدأ وكذا بعد مذ وكذا اذا ابدت من اسم كقولنا نعمه واذا بعدكم الله احدى  
 الطائفتين انما كنتم فانها كنتم في موضع الضمير لمن احدى الطائفتين وكذا بعد القول  
 اذا كان بمعنى الظن كقولنا ان زيدا منطلقا كما تقول انظروا وكذا اذا وضعت  
 بعد علت واخوانها وكنت ارى زيدا كما قبل سبيل الى البيت للزبدق  
 وارى نبيا للمنقول بمعنى اظن التناخلف الراس والالانم جمع لازمة بكسر اللام قال  
 في الصحاح اللزمتان عظامان تابيان في اللحم تحت الاذنين والمراد بقوله  
 عجم الناعم والالانم ان لنتم وبمعنى العبد بمعنى مولى التنا لان الناس يقولون  
 على قتاه لندلة ولنتم الاعم اما ان عجم البطن اى كثر الاكل واما لند لا يكلم الا ابا  
 بالحنس قول ارى قتل محمول منقول الاول ايقم مقام فاعله وزيدا منقول الثاني  
 وسبدا منقول الثالث والكاف في كماله في وما مصدرية ان كقولهم ذلك  
 واذا للنجاسة والباقي ط والاستثناء مذكور في الشرح كقولنا فاقية مقام  
 المسئولين ثم انما بسبب سد وقال الاخش ان وما بعد ما في موضع المسئول الاول  
 والثاني محذوف والتقدير علت قيامك كابنا ولكنني من جهل العبد المعبود الضعيف

من الشق ثم حدثت النون الاولى اى حركتها ثم ادخمت النون في النون  
 فيه شامخ لانه قبل حذف النون مدغمه فالاولى ان يقول ثم حدثت النون الاولى كرامة  
 اجتماع النونات فصاروكنني والصواب ان يقال مراده بالنون الاولى النون  
 المدغمه من ان لا نون لكن وح لا يرد عليه شيء لان حركه الهمزة الى نون لكن و  
 حدثت ثم حدثت النون الاولى من انني اجتمع فانما يجانسان متحركان وما  
 نون لكن والنون الثانية من اني اخذت حركه النون الاولى وبني لكثرة ثم  
 ادخمت الثانية فصار انني واجاب عن الحدي بان شاذ ضيف اذا لم يعرف  
 فاعله ولا يمتد او جعل لام لعمد زائدة كما في خبر المبتدأ في قوله ام الحليس لمجوز  
 شارب واشدوا بالله ربك ان قتلتم مسلما الى البيت لعامة زيدا  
 بن نبل وروى صاحب المحادي شلت يميكن ان قتلتم مسلما الى البيت لعامة زيدا  
 بن نبل لا بعد ر على الاخير يعني انك قتلتم مسلما فوجبت عليك عتوبة الثاني المعتمد  
 قوله ربك صفة المجزور ان تخففه لمسلما منقول فقلت والنا فيه خطاب للمذكر  
 والباقي ط والاستثناء ان ان المخففة دخلت على قتلتم وسوليس من دواخل  
 المبتدأ والحواري مذكور في الشرح كقولنا فلو انك في يوم الرخاسا لنتني  
 قال صاحب المطهر ان الكاف والنا مكسورة على انه كالجاء امرافقة فراقك  
 على اسد من كل شدة ووصلك الى جيب من كل محبوب ومع ذلك لا اجل مما  
 تماشى حتى لو سألني فراقك لا جيب وذلك مسالمة في ارضاء اباها وقال



شاح ابيات المنفل الروان بن كبر الضاهر في البيت المع يصف فيه الجود حتى  
 لو سال الجيب الزاقي مع افراد حجة الاجابة الى ذلك كرامة در السابلي انك  
 الكاف اسم ان المحنة علمت في غير ضمير الشان المعذر ومو الكاف في قتيبة  
 كسوف الهند قد علموا الى قدم شرح هذا البيت والمراد بالاستشهاد منها ان  
 ان دخلت على الاسم ولهذا لم يذكر بعد احد الحروف الاربعة وذكر صاحب الهادي  
 والذي وجدته في ديوان الاعشى في فته كسوف الهند قد علموا ان ليس يدفع عن ذي  
 الجملة الجيب وقد جاء وتحريف اللوزن الى النحر المصدر والحلتان منه  
 حة والقياس ان تقول ضنان لان ناء التانيث لا حذف من التثنية الا في فحيان  
 والياء الا انها حذفها منها للضرورة اي رب صدر يلوح لونه وثديا كفتين في  
 الاستدارة والصواعق ابط والاستشهاد على ان كان لمسي حيث لم يقبل بنية  
 باليت ايام الصبار واجبا البيت لروية وتامة وكنت في وادي العقيق  
 رابعا ما يربد بابا ام الصبا ايام الشباب والنشاط والعقيق واذ بظهر المدينة  
 والرائع من قولهم خرنا بلبف نرى اي نرى ونلهو تقول يا قوم ليت ايام  
 الشباب تنود وكنت في ذلك الموادي اسم قول يا حرف نداء والمنادي محذوف  
 كنول مع الايا اجدوا والبا في ط والاستشهاد على ان الاسمين وقعا منصوبين  
 بعد لبس والجواب مذكور في الشرح اي ولعل لشرح في موضع امر اعلم ان لعل  
 الايسر كرمي اول النوع محرف وسمى اشنا ما كنولك لعل زيدا يودك وفيها

ثلث لعل وعل ولعن وعن وجاء لعن بالنتين المحبة ولان وان كانهم ابدلوا  
 من العين ميمزة كما ابدلوا من الهزة عينا في قولهم اشهد عن محمد رسول الله و  
 لاسفلون ذلك لاني الهزة المنقوصة وداع دعي يامن الى الذي يفتح  
 النون الجود ورجل بديا جوارحه منها المطا ورجل مبراري متايل الواو  
 في وداع بيع رب ويا حرف نداء والمنادي محذوف والغذرا يقوم من  
 تجب وقوله دعوة بنس لنول وارفع الصوت ولعل ان يكون مصدرا لا دج و  
 والاستشهاد على ان لعل هنا حرف جر ولذا لم ينيل اما بالمنوار لان نصب  
 اسماء الستة مضافة الى غير ما المتكلم انما يكون بالالف وهذا التاويل  
 جيد لو لم الجربها لغة قبيلة قلت تاويل المصلا لما هو على تقدير رد لغة تلك  
 القبيلة فانهم وقيل الى المعوار مجرور بلام الجر المحذوفة لاجتماع الاءات وقيل  
 المحذوف احد لامي لعل فانه لما حذف لامها ادغمت الباقية في لام الجر بعد فتح  
 لام الجر مع المظهر جملا على فتحها مع المضمر وينونة روية بعضهم بكسر اللام واسما  
 ضمة الشان المحذوف وقريب ولا في المعوار جزء والجملة جمل لعل وهذا التاويل  
 وان كان بعيدا لا ولى من جعلها حرف جر لانه اخراج لا عن اصل وضرها والتاويل  
 بقره من غير ملة غير فاي من غير تنبيه قال الشيخ ابن الحاجب  
 في شرح المنفل المراد بالتثنية ما بعد في العادة تعقيبا لا على سبيل المضاف  
 قريب فملين بعد الثاني عتب الاول في العادة وان كان بينهما زمان كثر فكل  
 قوله



ثم حلتنا النقطه علة فحللنا العلة منقطه فحللنا المنقطه عطفا فحللنا المطام حلما  
وقبل من قولنا بضم حاء ان لا يخلل بين الاول والثاني عمل كقولك دخلت  
البصرة فالكوفة اي لم يوجد بعد دخول البصرة عمل او بعد دخول الكوفة واكثر  
المعطى البناء ان يكون المعطوف عليه سببا والمعطوف مسببا كقوله فقام  
وقد لا يكون كذلك كقوله تعالى وارسلنا الى دعوانا رسولا معصيا فمعهن الرسول  
وقد يكون التقييد في محذوف اللفظ كقوله فوضا رسول الله مع ومن فصل وجهه  
وبدله وقد يكون المعطوف لا يجد الشك فمحذوف في موضعها الواو كقوله بسط اللوى  
بين الدخول لطمل ويكون زائدة عند الاختصاص فمحذوف ما مر ولان يقع اذا قلت  
مررت بزيد ثم عمر ويلزم ان يكون منها مرورا ان يقع يكون المرور مع ومتاخر  
او متعظما عن المرور بزيد فان ام اما متصلة واما منقطه اعلم ان  
ام على ضربين متصله ومنقطه فالمتصلة لا يدخل الاعلى الاستثناء لان الواضع  
وضعا عليه ولذا قبل اننا والهزة بمنزلة اي والمنقطه تدخل على الاستثناء والخبر  
دون الامر والنهي قال الاندلسي ام المتصلة هي المعطوف اسم على اسم او فعل على  
فعل وهما من جملة واحدة والمنقطه المعطوف جملة على جملة لان الثاني منقطع  
عن الاول وقال صاحب المظهر شرط ام المتصلة ان يقع احد المشكرين بعد همزة  
الاستثناء والآخر بعده وان يكون الواقع بعدهام محذورا لاجمله كقوله زيد  
عندك ام عمرو ولا يجوز تكرير عندك منا لانه لا شك في لفظ عندك حتى يكرر ما

فان كان الواقع بعدهام جملة لم يكن متصلة بقول اقام زيد ام قد عرو ولم يكن الاستثناء  
عن شيء واحد بل عن شيئين مختلفين وقال صاحب المحادي بشرط في كونه متصلة بثلاث  
شرائط ان تعادل همزة الاستثناء اي يتصل بها وان يكون السابيل عند الامام  
ونجمل فعيته وان لا يكون بعدهما جملة ابتدائية وانما كررت النقل عن الائمة الثلاثة  
ليكون على بصرة في الفرق بين ام المتصلة والمنقطه ليعلم في اول الامر كون  
الكلام مبنيا على الشك اعلم ان الشيخ ابا علي النارسي لم يجعل اما المكسورة من حروف  
المعطى لمعتين احداهما دخول العاطف عليها وهو الواو ولا يجوز اجتماع حرفي  
عطف والثانية ان حرف المعطى يكون بعد المعطوف عليه وهذه قد وقعت قبله  
وبعد فلنا دخول الحاء وفتح اما الثانية واما الاولى ودخلت ما فتح الاسم الذي  
بعد ما الى الاسم الذي بعده اما الاولى واما اما الاولى فليس حرف عطف بل انما  
دخلت لجود الشك والعاطفة هي اما الثانية واليه اشار الشارح بقوله ليعلم في  
اول الامر كون الكلام الخ وبل لا خراب عن الاول متبعا كان او موجبا  
اي بل لا خراب عن المتبوع وحكم الحكم الى النابع ومنه الاخر ان جعل المتبوع في  
حكم المسكوت عنه كجمل ان يلا الحكم ولان لا يلا به فهو جاني زيد بل عمرو وكجمل  
محذوف زيد وعدم مجبته واما المنقوص فالحكم هو على انه يتبع ثبوت الحكم للنابع مع المسكوت  
عن ثبوت واسناد في المتبوع فمضى ما جاني زيد بل عمرو وثبوت المحذوف لم يرد  
احتمال محذوف زيد وعدم مجبته وقبل ثبوت انشاء الحكم عن المتبوع قطعاً حتى يثبت



في المثال المذكور عدم جري زائد البه ومنه المبرور في التي تعد في الحكم عن التامع  
 والمتبع كالمسكوت او الحكم متحقق التبع لفتح ما جازي زيد بل عمرو بل جازي عمرو  
 فعدم جري عمرو متحقق وجي وعمر زيد وعدم جملته على الاحتمال ويجب فيه متحقق فصرف الحكم  
 عن المتبع الى التامع في صورة الاثبات ظ وكذا في المتق على مذهب الجمهور وفيه  
 اشكال وذلك لان الحكم المذكور في الكلام هو التقي ولم يصر في التامع على مذهبهم  
 فعلى ما يكون في قوله وسيح للاضراب عن نفي جري زيد الى اثبات جري عمرو  
 وتسامح فان معنى الصرف متصور على ما عرفت الا ان ويمكن ان يؤول مذهب  
 الجمهور وبقا الحكم هو الجري من حيث هو سبب عدم جري ان يكون اثباتا او  
 او تنبأ فهنا مستلحي الى الاول تنبأ عن صرف عنه الى الثاني اثباتا وجعل  
 الاول في حكم المسكوت عنه وسوان يقال انها اما ان سطف المفرد على المؤن  
 او الجمله على الجمله اعلم ان اذا وقع بعد لكن مفرد فهي عاطفه ومنع ان يجامعها  
 الواو كقولنا نعم ولكن رسول الله يكون مختلف لا متتابع اجتماع العاطفين و  
 ان كان بعد ما جملته فهي مختلفه جامعها الواو ولا فلا يكون عاطفه الا اذا كان  
 بعد ما مفرد نص عليه الجزول واعلم ايضا ان الكوفيين جعلوا البس عاطفه وان  
 يمنع عطف الاسم على النسل او بالعكس واذا عطف الاسم على الاسم تجب النجاء على ما  
 تجب بسبب المنع فيمنع مات زيد والشمس واذا عطف النسل على النجاء وجماعها  
 فيصح قام زيد ولم يبد ويمنع قام زيد ومفرد صرح به ابن تميم قال الاندلسي

قال الاندلسي قد شدت اشياء في السطف منها قولهم مررت برجل قائم ابوه لا قاف  
 فتاعده سطوف على قائم وليس في قاعده ضير عايد الى رجل كما كان في قائم جازي هذا  
 في السطوف على غير النياس والقياس لا قاعده ابوه ومنها رب شاة ومخملها ويا زيد  
 وطا رث وامثالها وكقول الشاعر اما والذي ابكى واحكم والذي الخ فابله ابو  
 الضحى الحمد يتسم بالله تعالى الذي ابكى واحكم الخ اما للفتنة والذي الواو للضم والبيان  
 كل صلات لموصولاتها والاستثناء على ان اما دخلت على المركب لان التندبر اسم الذي  
 كقولنا ان ناعذرة ان لم يكن الخ البيت التاسع والعذرة بكسر العين المهملة  
 بمعنى العذرة تاء تجر مجازا للنافعة النعمان قاعده رايه بها القصبه بمعنى هذه عذرة  
 قد صدرت مني ليك فان قبلت فهو المراد وان لم تقبل فقد خبرت في بلدك لا افارق  
 بلدك حتى ترضى عنى ما عرفت تلييه ناسم ان عذرة جزم قبلت خبر كان واسمها مستر  
 يعود الى العذرة وقد تاء خبران وان مع جملتها جزء الشرط والاستثناء على انها دخلت  
 على المركب سوان مع ما بعد ما وقد يجذف الالف من اما فيقال ام والله وقد جاء منم  
 والله وعم والله لانها سبب عمل في القرب والبعد والمتوسط فان قلت فيمنع ان لا  
 يقال يا الله وبارك لانه تعالى قرب اليها من جعل الوريد قلت ذلك استغفار من القابل  
 واستبعاد عن مطا ان القول للعلل بسببها ففتح مفردة مقررة الخ وعن ابن  
 المومنين عمر رضي الله عنه انه سأل عن قوم شيا فقالوا نعم فقال انما التزم الابل فتولوا نعم بكسر  
 العين وعن بعض العرب لم يالحاء المهملة يقول لمن قال اقام زيد اي والاد وحذف



الزاوي وقال اي والله لان النقاء الساكنين على حدة وقد حرك لبا بالفتح فيقال اي والله  
 وقد حذف الباء فيقال الله وقد تبدل واو التسمي فيقال اي والله وكنوا ابن  
 الزبير لمن قال لعن الله ناقة حكي ان فضاله اي ابن الزبير فقال يا امير المؤمنين ان نافي  
 دبرت ونفت حتى وصلت اليك فقال له ارفعها بسنت واخفضها بجلب وسرا الجدين  
 فقال اي حيك مستوصلا ولم تكن مستوصفا فلن الله ناقة حملت اليك فقال ابن الزبير ان وركبها  
 والمراد بالجر في قوله تصديق للجر اي المراد بالجر هو المتكلم كذا او اشاء ليشمل  
 الاستعانة والدعاء وغيرهما الذي يتكلم بالجر فقط كقوله كان طيبة تخطو الى ناصر  
 السلم اوله ويومنا توافينا بوجه قسم وقايله ارفع من عليا اليشكري وقال الاندلسي مولانا  
 اصم اليشكري وبروي ويوم بالجر وبروي الى وارق السلم توافينا اي نصل اليها من  
 الموافاة وهو الاتيان التسمي على صيغة اسم المفعول الجميل كان كل موضع فيه اعلى قسم من الحسن  
 والملاحه تخطواي تاحذ الناصب بالضاد الجيم الطرى والسلم اسم شجر في البادية اي ربيع  
 تافينا فيه تلك المرأة بوجه حسن كطيبة تافينا في الشجرة وتناول او رافها الطيرة  
 قوله فيوما الناء عاطفة وعلى رواية الجر يكون بواو رب وفاعل توافينا ضمة المرأة و  
 بوجه متعلق به كان الكاف وفجر وطيبة بجر ورا وسطو الحلة صفة طيبة والاستناد  
 على زيادة ان بعد الكاف على تقدير جرح طيبة اي زيادة ان انما وعلى رواية الجر  
 اما رواية الرفع فعلى الفاء كان المحذوف اما رواية النصب فاعمالا كقوله كقوله  
 في بر لاهو رسي وما شرو وسو الجراح اي في بر لاهلاك رسي وما علم وقيل انها كانت

مسكن الجن وذهب بعضهم الى ان لا قد يكون اسما بمعنى غيره وذلك اذا دخل عليها حرف فتح  
 كنوك خرجت بلاز ياد وغضبت من لاشي حرفا التثنية اعلم ان اعراب  
 ما بعد حرف التثنية سا لاعراب ما قبله قال اخذني وبعر المنسر لان بيان له وقال الماكني اعطى  
 وقته نظرا لان ما بعد ما عين ما قبلها والعطف يقتضي المغايرة كقوله اقد الرجل غير ان  
 ركبنا الخ البيت للمغايرة قال الجوهري اقد الرجل بالكسر اي دنا وبروه ارف ومغناهما  
 واحد قوله وكان قد جاوز ان يتركب الدال فيكون من الضرب الاول من الكامل  
 ويسكون الدال فيكون من الضرب الثاني منه والباقي ط وقد يكون بمعنى ان  
 الناصبة قال صاحب الكهادي ان لو قد ليس عمل بمعنى ان لا استنبال فيحصل فها معنى الثمن  
 كقوله فمن نحن نؤمنه ايعجزه من اجاره من فلان اذا خلفه وسو منا خلاف  
 الامن ومزعنا من الفزع وهو الحرف اي من لا نؤمنه مستخافا وتركبه ط والاستناد  
 على ان نحن فاعل فعل حذف والتقدير فمن نؤمنه فن قال الاندلسي نحن فيه مرفوع  
 بمنزل معن منه الطاهر فلما لم يظهر النمل برز الفيسر وليس منه لوطم نؤمنه ولا يجوز في عين من  
 الاسماء التي جوزي بها ان تقع بعد الاسم المرفوع باخمار فعل كما جاز في ان الا في ضرورة الشر  
 الا يرى ان معنى قوك ما زيد فمطلق هما يكن من ستي فمن يد مطلق اي حاصل له  
 الانطلاق على كل تقدير وهذا سان انما في مع النطر لان ذلك مدلولها الجسني اومد لولها  
 الخلق ان ما قبلها يستلزم ما يلي الناء والالجار التثنية الاول تعدد بريدك والرفع  
 في الثاني تعدد برحصل لانه لا مانع من مذهب التدبيرين كقوله يا ابتاعك وعساكا  
 البيت



لروية واوله بنول بننا فذا انا انا كايا ابنا علك او عساكا انا انا كاي جان حين انجا  
 اي سوك لطلب الزرق فصار جود رزقا فاول بننا فاعل بنول والاصل بنني قبلت بيا المنك وتاك  
 فاعل اني سوني الاصل عمد ودفع للوزن والجملة بنول النول وقوله يا ابنا منادى معان  
 الى المنك والتاء والالف عوض عن ياء علك بمنك لعلك وعساك عطف عليه وجعل  
 وعسى محذوف والقدر كد رزقا او عساك كجده والاستنهاد على دخول متون الرسم في  
 النسل وسو عساكا نول اضربوا اضربن محذوف لولا وان قلت لم يبولوا <sup>اضربون</sup>  
 مع ان النقاء الساكن على حدة قلت لاني ان على حدة لان الذي على حدة ينبغي ان يكون في كلمة ومهما  
 ليس كذلك بل النون كاللغة المنفصلة فان قلت فيلزم حذف الف من اضربان بعين  
 ما ذكرتم قلت يجوز مع ذلك لانه النقاء الساكنين على حدة بل لرفع الالتباس بالمزود فان  
 قلت فينبغي ان يحذف في اضربا لانه الالتباس قلت لو حذف الما للعرض الذي انبت الالف  
 كقول لانهم بنو النور علك ان تركع يوما والدم قد رفته علك لفة في الملك كما مر في الجبهة  
 لملك نير محنا جاد ليلا مخنيا والدم قد رفته وجاه من النور والاستنهاد على ان نول الخفة  
 حذفت لانه النقاء الساكنين والباء في لانهم بنو النور التي كانت محذوفة لانه النقاء الساكنين  
 فلما دخل النون اعيدت فان قلت لم حذفت النون الخفيفة عند النقاء الساكنين ولم حذفت النونين  
 في الاكثر بل ترك قلت لاسم في الرتبة قبل النسل فما يدخل عليه وما يخص به ايضا منه  
 على ما يخص بالنسل فنقل النونين على النون بيا وكذا النونين عند لانه الساكن وحذف  
 النون عند ذلك فينول زيد العاقل ولا ينول اضربن العاقل لانه يظهر شرف الاسم بشريف

ما يخص به على ما يخص بالنسل الذي هو دون وفري قل سوا الله احد الله الصمد والنجيم  
 الكلام بحمد الآب الشريف ولحمد الله اوله وآخره على ما شرفنا بالوصول الى الانعام  
 ونفضل علينا بنسب الاختتام انه ولي الانعام والموصل الى المرام وجد المصلح  
 فراغ عن سبك جزاءه على وجوه الصفا وسلو حسانه تحسن القاطعات على ندي  
 حاج هذه الكلمات النيرة الى رحمة ربه الغني

محمد  
 ي





قال  
الانذلسي  
الانذلسي

في



